اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (46) نوفمبر 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

تنظم مؤسسة الرابطة الاقتصادية،

ورشة عمل بعنوان:

آليات التسعير في الاسواق اليمنية
والمعوقات الاقتصادية في ظل الاصلاحات النقدية

آليات التسعير في الأسواق اليمنية:
تحديات تتصاعد وحلول مطلوبة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عدن - اليمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

تطورات اقتصادية

- اليمن: البيان الختامي الصادر عن بعثة الصندوق بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2025م ..... ◄ 22
- بريكس ومنظمة شنغهاي: الكتل الاقتصادية الصاعدة أ.د/ جلال حاتم ..... ◄ 26
- الغباء السياسي في اليمن.. حين تدار الدولة بعقل الصراع لا بعقل الدولة. د/ عبدالغني عبدالله جغمان ..... ◄ 38
- ذكرى الاستقلال: من حلم التحرير إلى ضرورة بناء الدولة التنموية (البحث عن النموذج الاقتصاد للدولة). د/ احمد مبارك بشير ..... ◄ 41
- النهوض بالقطاع الزراعي اليمني من منظور السياسات والتخطيط الاستراتيجي: ترجمة روانـدا انموذجاً. محمد سالم الخاشعة ..... ◄ 46
- حان وقت الحل الاقتصادي. د/ علي عبدالكريم ..... ◄ 52

أخبار الرابطة

- مؤسسة الرابطة الاقتصادية تناقش "آليات التسعير والتحديات الاقتصادية في الأسواق اليمنية ..... ◄ 11
- كلمة الورشة - د. حسين الملعسي - ميسر الجلسة ..... ◄ 15
- تحليل أسعار الصرف لشهر أكتوبر ◄ 17
- تحليل أسعار السلع لشهر أكتوبر ◄ 54

مقالات اقتصادية

- الاقتصاد الرقمي: ما هو؟ وما هي فوائد التحول للاقتصاد الرقمي؟ د/ سامي محمد قاسم نعمان ..... ◄ 58
- الصناعات الثقيلة.. أهم ركائز التطور المدني للدول - م/ فارس الجرادي ..... ◄ 60
- التطبيقات والتجارب الدولية الناجحة في التمويل الأخضر: دروس مستفادة للدول النامية. د/ عيسى أبو حليقة ..... ◄ 61
- الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الري وتحديات تغير المناخ "دلتا ابين نموجاً". د. حكمت ناصر عبود ..... ◄ 67

الاقتصاد والناس

- **الشمول المالي في اليمن في ظروف الازمة**
  - د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية ..... < 75

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

أزمة الكهرباء
تتطلب حلولا إدارية أولا

رئيس التحرير

■ تمر مدينه عدن عاصمة البلاد بأزمة حادة غير مسبوقة بسبب انقطاع التيار الكهربائي عن عدن والمناطق المجاورة لأيام. ازمة انقطاع الكهرباء تشمل كل البلاد وبدرجات متفاوتة وهي احدى أوجه ازمة قطاع الكهرباء المعقدة والمتداخلة منذ نشوب الحرب الاخيرة في البلاد منذ العام 2025.

يعاني قطاع الكهرباء من ازمات متعددة اولها بسبب فشل تنمية القطاع منذ عدة عقود ومرورا بفشل الاستثمار وسوء ادارة القطاع الذي اعتمد على دعم المشتقات النفطية وسوء الادارة التي لم تعتمد على الحساب الاقتصادي وحساب يقوم على التمويل الذاتي للحفاظ على مرافق قطاع الكهرباء بسبب سوء التسعير وزيادة الفاقد والهدر في الموارد بكل أشكالها

يلعب قطاع الكهرباء دوراً حيوياً في الدول المختلفة، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين التعليم والصحة، وزيادة الإنتاجية والكفاءة في مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة وتساعد في خلق فرص عمل جديدة. كما أن توفير الكهرباء الحديثة والموثوقة يعزز الاستقرار ويعالج نقص الطاقة، كما أنه يدعم التحول نحو الطاقة المتجددة على المدى الطويل ولا يمكن الحديث عن نجاح التنمية بدون قطاع كهرباء مساند

من وجهة نظرنا فإن إصلاح قطاع الكهرباء يبدأ اولا من اصلاح إدارة القطاع من خلال الاتجاهات التالية:

1. إعادة هيكلة الإدارة والحوكمة وتعيين كوادر إدارية مؤهلة وخبرات وطنية متخصصة في المناصب القيادية لتطوير الكفاءة والحد من الفساد
2. تحسين إدارة الموارد والاستثمارات وإعادة تقييم الاستثمارات في القطاع لضمان استخدامها الأمثل وعدم الإهدار
3. تطوير أنظمة قياس الأداء وتقليل الفاقد واعتماد نظام متكامل لقياس الفاقد الفني وغير الفني للكهرباء
4. مراجعة التعرفة وتحديث سياسة التسعير عبر العمل على مراجعة سياسة التعرفة الكهربائية لتكون قريبة من تكلفة التوليد مع إدخال دعم مستهدف للفئات الضعيفة اقتصادياً
5. تعزيز المشاركة المجتمعية عبر إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع الخطط والإصلاحات
6. تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة داخل القطاع من اجل تحسين الخدمات
7. اعادة هيكلة المؤسسة العامة للكهرباء وتقسيمها الى شركات تستند الى تقسيم الوظائف وخصخصة بعضها باشراك القطاع الخاص في الادارة والتشغيل

ان اصلاح قطاع الكهرباء يبدأ من وجهة نظرنا عبر اصلاح الإدارة قبل البدء في إصلاحات أخرى كالاستثمار والبنية التحتية وذلك بتنفيذ خطة زمنية واضحة لمتابعة مراحل الإصلاح وقياس نتائجها وضرورة تأمين التمويل والدعم الدولي والاستشاري لإنجاح الإصلاح الإداري

وعليه يجب ان يركز برنامج الإصلاح المأمول على إصلاح الإدارة في قطاع الكهرباء بناءً على التجارب والمشاكل الميدانية الراهنة، ويراعي ربط ادارة القطاع بإدارة سياسات الطاقة الشاملة على مستوى البلاد لتحسين الأداء العام وسد العجز في المشتقات النفطية وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية للقطاع في ظل الظروف الراهنة

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: **(98600)**

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جولة القطيبي
info@taibataden.com
TaibatAdenTrading
www.taibataden.com
taibataden94

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

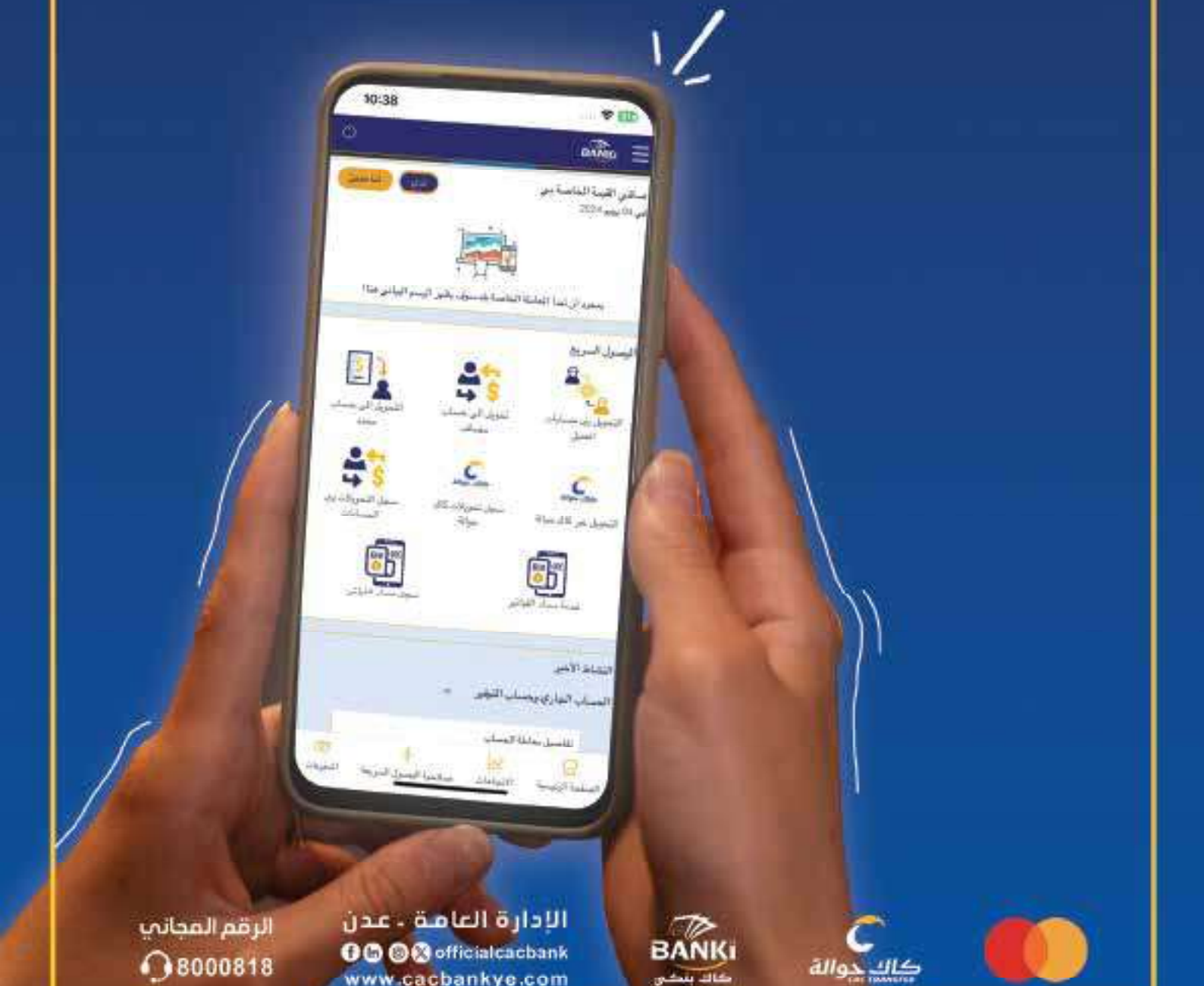

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تناقش "آليات التسعير والتحديات الاقتصادية في الأسواق اليمنية"

نظمت مؤسسة الرابطة الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، في العاصمة عدن، ورشة عمل بعنوان: "آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات النقدية"

وفي مستهل الورشة ألقى الدكتور حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كلمة رحب خلالها بالحضور من وزارة الصناعة والتجارة، والغرفة التجارية والصناعية، والشركات الخاصة، والحضور جميعاً

وأوضح الدكتور الملعسي، أن عقد هذه الورشة جاء في ظل التقلبات الحادة في الأسعار نتيجة التغيرات النقدية والإصلاحات الجارية، الأمر الذي يجعل ضبط الأسعار وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي قضية وطنية بامتياز، كونها تمس حياة كل مواطن

واستعرض الملعسي، التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتسعير السلع إلى جانب بحث الدور القانوني والتنفيذي للدولة في حماية المستهلك وضمان العدالة السعرية

وقُدمت في الورشة عدد من أوراق العمل، الورقة الأولى لوزارة الصناعة والتجارة قدمها الدكتور عاطف حسين حيدرة، وكيل قطاع التجارية الداخلية بالوزارة، بعنوان: "الأثر القانوني والإجرائي على تحسين صرف الريال اليمني وانعكاساته على التسعير في السوق اليمني"، وتطرق فيها إلى عدد من المحاور منها: التشريعات المنظمة لسوق الصرافة، حماية الريال كعملة إلزامية، الشفافية والمساءلة، أحكام إشهار وعرض الأسعار، القوانين الجمركية والضريبية والإجراءات الإدارية، رقابة الأسعار ومنع الاحتكار، حماية المستهلك والدعم الاجتماعي القانوني

واختتم الوكيل حيدرة، ورقة العمل بالتأكيد على أن استقرار العملة الوطنية يمثل ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأن الإصلاحات القانونية والإجرائية أداة أساسية لتخفيف الأعباء على المستهلك ولإعادة توازن الأسعار في السوق اليمني

وكانت الورقة الثانية بعنوان: "آليات التسعير في ظل تقلبات سعر الصرف والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية" قدمها

الدكتور سامي محمد قاسم، رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة عدن، تناول فيها العوامل المؤثرة في آليات التسعير، ومنها: تقلبات العملة، اللوائح والقوانين المحلية، تكاليف سلسلة التوريد العالمية، تكاليف النقل الداخلي والطاقة، كما استعرض مقارنة تغير أسعار السلع الرئيسية نتيجة لتغير أسعار الصرف خلال فترات مختلفة متتالية، وفقاً لنشرة أسعار الصرف في مجلة الرابطة الاقتصادية

وتوصل الدكتور سامي في ورقته إلى عدد من النتائج أهمها:

غياب آليات واضحة للتسعير في اليمن، التقلب في أسعار الصرف يجعل من الأسواق المحلية بيئة طاردة للاستثمار مما يؤثر سلباً على المجتمع والاقتصاد، استقرار أسعار الصرف تعد خطوة أولى لتثبيت الأسعار، التسعير العادل يفيد الحكومة ويعزز الاستثمار ويساهم في تعزيز الموارد الضريبية للدولة

فيما تناولت الورقة الثالثة للمدير التنفيذي لشركة طيبات عدن للتجارة د. محمد أحمد السليمي، قدمها نيابة عنه وصفي همشري مدير مكتب الشركة، الإصلاحات النقدية الأخيرة وتأثيرها على الأسعار، المعوقات الاقتصادية المؤثرة في آليات التسعير

ولخصت الورقة أن تحقيق استقرار الأسعار في اليمن يمثل ضرورة اجتماعية وتنموية تمس الأمن الغذائي ومستوى المعيشة، ويظل هذا الاستقرار مرهوناً بقدرة المؤسسات الاقتصادية والنقدية على التنسيق والشفافية وإعادة الثقة بالعملة الوطنية من خلال تبني سياسات متكاملة تجمع بين الإصلاحات النقدية المنضبطة والسياسات الاقتصادية التحفيزية، وأن الإصلاحات النقدية وحدها غير كافية مالم ترافقها إصلاحات هيكلية أوسع تشمل القطاع الإنتاجي والحوكمة المالية وتعزيز الشفافية التجارية

وتطرق الدكتور نمران الدبعي، أستاذ الإحصاء بكلية العلوم الإدارية - جامعة عدن، في ورقته بعنوان: "دروس من التجارب الدولية والإقليمية لتجاوز الأزمات الاقتصادية"، استعرض فيها الوضع الاقتصادي الراهن في اليمن، وتجارب دولية لاستراتيجيات التسعير، وتوصل الدكتور الدبعي إلى عدد من المقترحات، أهمها: تبني حزمة إصلاحات شاملة ومتكاملة، إدارة سعر الصرف بمرونة، تعزيز استقلالية البنك المركزي، إعادة بناء الثقة بالعملة المحلية، توسيع شبكة الحماية الاجتماعية، تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات

وجاءت الورقة الأخيرة بعنوان: "تطورات أسعار القمح في عدن والعوامل المؤثرة عليها" قدمتها الدكتورة نهال عكبور، أستاذ مساعد في قسم اقتصاد الأعمال، تناولت فيها حركة أسعار القمح في عدن خلال الفترة (2018-2024م)، العوامل المؤثرة على سلعة القمح، منها: أجور النقل، والجمارك، رسوم المواصفات، الجبايات غير القانونية، وكذا عملية تحويل العملة الجديدة بالعملة القديمة لنقلها من المناطق المحررة إلى مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، وهذا يشكل عبئ على التاجر نتيجة انقسام النظام المالي والمصرفي

وعقب تقديم أوراق العمل تم فتح باب النقاش للحاضرين

حيث علّق رئيس الغرفة التجارية والصناعية الأستاذ أبو بكر باعبيد، حول عدم انضباط مؤسسات الدولة بحيث ينعكس ذلك على ضبط الأسعار في السوق، وأشار إلى نماذج الأسواق في الدولة المجاورة وكيف نهضت بدون أي موارد طبيعية

كما شارك عدد من الحاضرين من القطاع الخاص بمداخلات تحدثت حول موضوع الورشة والرؤى والمقترحات للخروج برؤية تساهم في إيجاد حلول منطقية

وعقب تقديم أوراق العمل وفتح المداخلات للمشاركين خرجت الورشة بعدد من التوصيات:

1. اشاد المشاركون بالإصلاحات النقدية المنفذة من قبل السلطات ونتائجها المتمثلة في تحسين سعر صرف الريال وأكدوا على تنفيذ اصلاحات اقتصادية ومالية مساندة من اجل مزيدا من الاستقرار في

صرف الريال وانخفاض أسعار السلع والخدمات الاساسية

2. اشاد المناقشون بتشكيل لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد ودعا الجميع الحكومة والقطاع الخاص الى دعم جهود ونشاطات اللجنة من اجل توفير العملة اللازمة لتامين السوق بالسلع عبر انتظام سلاسل الامداد وتوفير السلع بأسعار معقولة.

3. ناشد المجتمعون الاطراف ذات المصلحة على تكاتف الجهود من اجل الحد من فوضى الاسعار وخاصة السلع الغذائية وبالتنسيق مع محافظي المحافظات والسلطات المحلية مع ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة بعيدا عن التصرفات العشوائية

4. اوصى المناقشون اصدار قرارات تلزم المتعاملين بالسلع بنشر الاسعار علنا عبر منصة مخصصة لذلك وتقبل شكاوى المستهلكين

5. دعا المشاركون الى الوقف الفوري لفرض الاتاوات غير المشروعة المأخوذة من التجار بطريقة غير رسمية مهما كان نوعها او سببها لأنها تساهم في رفع الاسعار

6. التأكيد عند وضع اليات تسعير عادلة في السوق اليمنية مراعاة كافة التكاليف التي يتحملها التجار من رسوم وتكاليف تأمين ونقل داخلي وخارجي والتنسيق المشترك بين الحكومة والسلطة المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من اجل الالتزام بحساب الاسعار دون الاضرار باي من التاجر او المستهلك

7. اقترح المناقشون انشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية المستهلك ودعمها وتوفير متطلبات عملها كمنظمة مستقلة وكضرورة ملحة

8. ان استقرار أسعار صرف الريال يعتبر الخطوة الأولى لتسعير عادل ثابت لذلك لابد من إيجاد خطط واضحة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف مع وضع اليات لمنع المضاربات في العملة وتعزيز قوة العملة الوطنية وحشد الموارد من العملة المحلية والأجنبية في البنك المركزي اليمني كضمان اساسي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

9. أكد الحاضرين ان دعم الصناعات الوطنية والانتاج الزراعي والسمكي هي خطوات مهمة يجب ان تقوم بها الحكومة لتلبية الطلب من السلع عبر توفير البديل المحلي للمنتجات المستوردة مما يساهم في تخفيض الأسعار وتحقيق الاستقرار للسوق

10. اشار المناقشون الى ان توسيع نطاق الإصلاحات النقدية وتوجيه الإصلاحات الى اقتصادية شاملة لتشمل تحسين بيئة الأعمال وتبسيط إجراءات الاستثمار وتسهيل حركة رأس المال المشروع بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي استقرار اقتصادي مستدام

11. أوصت الورشة الاطراف ذات المصلحة بنشر الوعي الاقتصادي والمجتمعي عبر تنفيذ برامج توعية اقتصادية تستهدف المستهلكين والتجار على حد سواء لتعزيز ثقافة التعامل العادل وتشجيع الثقة والاستقرار في السوق المحلية

12. شدد الحاضرين انه لا يمكن تحقيق استقرار الأسعار من خلال

أدوات نقدية منفردة، بل عبر تزامن الإصلاحات النقدية مع إصلاحات مالية واقتصادية وإنتاجية، من خلال دمج الإصلاحات المالية مع الإصلاحات النقدية (إعداد موازنة رسمية، وتحسين تحصيل الإيرادات والانفاق العام، وضبط الجمارك والضرائب، ومراقبة دعم السلع الاستراتيجية بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العام، وتحسين تحصيل الإيرادات غير النفطية، وإعادة توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر ضعفًا فسياسات التسعير تنجح أكثر عندما تكون جزءًا من حزمة إصلاحيات تشمل السياسة المالية والسياسة النقدية

13. اوصى المشاركين ضرورة واهمية تعزيز استقلالية البنك المركزي بحسب القانون وتفعيل أدوات الرقابة المصرفية الموحدة، بما يرسّخ الثقة في السياسة النقدية ويضمن استقرار النظام المالي، ومنع التمويل عبر العجز لضمان استقرار سوق الصرف وبالتالي استقرار الاسعار

14. شدد الحضور على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية ويكون الدعم مستهدف بدلاً من الدعم شامل من خلال التحويلات النقدية المباشرة بدلاً من الدعم العيني، لضمان وصول الدعم للفئات المستهدفة وتقليل الهدر والفساد

15. دعا المجتمعون الى إنشاء مخزون استراتيجي للسلع الأساسية من خلال تخزين كميات من القمح والأرز والسكر والدقيق تكفي لـ 3-6 أشهر، وضخ المخزون في الأسواق خلال الأزمات واوقات الطلب لضبط الأسعار

16. اوصى الحضور بتسهيل التجارة الداخلية وتوحيد الرسوم والجمارك والضرائب وإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية وإنهاء الجبايات خارج إطار القانون والرسوم المتعددة بين المحافظات، وإنشاء نظام جمركي موحد عبر جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية، وإصلاح وفتح الطرق الرئيسية بين المحافظات لتسهيل نقل السلع وخفض تكاليف النقل الامر الذي يساعد على خفض الاسعار

17. ناشد الحاضرين القيادة السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل على تنفيذ قرار المجلس الرئاسي بشأن الإصلاحات الاقتصادية

18. أوصى المشاركون تعزيز العلاقة والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال مراجعة وتحديد الأسعار في السوق

19. لا بد من وجود الية تواصل مستمر بين وزارة الصناعة والتجارة والمواطنين لتفنيد أي اخبار او اشاعات مغلوطة قد ينشرها البعض في وسائل التواصل الاجتماعي قد تزعزع من ثقة المواطنين

20. لا بد من أن يشمل التسعير العادل الخدمات أيضا وليس فقط السلع

21. لا بد أن تتسم الإصلاحات بالتدرج والخطوات المدروسة

د. حسين الملعسي - ميسر الورشـــــة

كلمة افتتـــــاح ورشـــة

"آليات التسعير في الأسواق اليمنية والمعوقات الاقتصادية في ظل الإصلاحات النقدية"

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والســـــلام على أشـرف الانبيـــــــاء والمرسلين،

الأخوة والاخـوات الحضور جميعا كلا باسمـــــــــه وصفته

الحضـور الكريـــــم من ممثلي الجهـــــــات الرسمية

والقطاع الخـاص، ورجال القضاء، والأكاديميين، والباحثيـــــن،

وممثلي منظمات المجتمـــــــع المدنـــــــي والصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسـعدني ويُشـرفني أن أرحّـب بكـم جميعًـا فـي افتتـاح هـذه الورشـة الاقتصاديـة الهامـة التـي تنظمهـا مؤسسـة الرابطـة الاقتصاديـة، والتـي تُعبـر عـن اهتمامنـا العميـق بقضايـا الاقتصـاد الوطنـي ومعانـاة النـاس اليوميـة فـي ظـل التحديـات المعيشـية الراهنـة

إن عقـد هـذه الورشـة يأتـي فـي لحظـة دقيقـة يمـرّ بهـا الاقتصـاد والمجتمـع اليمنـي، حيـث تشـهد الأسـواق حالـة مـن التقلبـات الحـادة فـي الأسـعار نتيجـة التغيـرات النقديـة والإصلاحـات الجاريـة، وهـو مـا يجعـل ضبـط الأسـعار وتحقيـق التـوازن الاقتصـادي والاجتماعـي قضيـة وطنيـة بامتيـاز، تمـس حيـاة كل مواطـن، وتسـتحق مـن الجميـع نقاشًـا علميًـا جـادًا ومسـؤولًا

سـيتناول موضـوع الورشـة مـن خلال اسـتعراض أوراق العمـل التاليـة:

1. الأثـر القانونـي والاجرائـي علـى تحسـن صـرف الريـال اليمنـي علـى التسـعير فـي السـوق اليمنيـة

2. آليـات التسـعير فـي ظـل تقلبـات سـعر الصـرف والأبعـاد الاقتصاديـة والاجتماعيـة والاسـتثمارية

3. آليـات التسـعير فـي الاسـواق اليمنيـة والمعوقـات الاقتصاديـة فـي ظـل الاصلاحـات الاقتصاديـة.

4. نماذج لإجراءات تسعير متوازنة: دروس من التجارب الدولية والإقليمية لتجاوز الأزمات الاقتصادية عرض استراتيجيات واساليب تسعير مجربة قد تساعد في تحقيق استقرار الاسعار في ظل التحولات النقدية

5. تطورات اسعار القمح في عدن والعوامل المؤثرة

الاخوة والأخوات الأفاضل،

تهدف الورشة إلى مناقشة آليات التسعير في الأسواق اليمنية في ظل الإصلاحات النقدية الراهنة، واستعراض التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتسعير السلع، إلى جانب بحث الدور القانوني والتنفيذي للدولة في حماية المستهلك وضمان العدالة السعرية، والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي

وعليه نؤكد في هذا التجمع الهام على:

1. الاشادة بالإصلاحات النقدية المنفذة من قبل السلطات وخاصة تحسن سعر صرف الريال املين انعكاس ذلك على اسعار السلع، كما نشيد بجهود لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد في تأمين حاجة الاستيراد من الخارج وتأمين العملات الكافية لتوفير السلع الغذائية

2. تكامل وتنسيق اصلاحات السياسة المالية والنقدية لضمان استقرار سعر الصرف وبالتالي استقرار اسعار السلع والخدمات وفقا لآليه السوق ومراعاة مصالح المواطنين والمستثمرين والاقتصاد عموما بما يساعد على تحفيز الاستثمار

3. إطلاق نظام وطني رقمي لمتابعة الأسعار يتيح الشفافية ويحد من التلاعب وخاصة في اسعار السلع الغذائية الأساسية

4. تشجيع الإنتاج المحلي وخاصة الغذائي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التمويل والإعفاءات الضريبية لضمان زيادة الاعتماد على الذات في تأمين الامن الغذائي

5. تعزيز الشفافية والمساءلة عبر ربط العمليات التجارية بأنظمة ضريبية إلكترونية ونشر تقارير الأسعار من اجل الحد من التمييز في دفع الضرائب وضمان زيادة الموارد المالية للدولة

6. كما نأمل تفعيل الدور الرقابي والقانوني لمؤسسات الدولة، وتمكين الأجهزة المعنية من ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار واعتمادا على ضوابط قانونية وإجراءات منضبطة

7. نناشد السلطات مراعاة الظروف المعيشية للفئات الهشة في المجتمع وحمايتهم من الفقر والمجاعة من خلال دفع الاجور وتفعيل شبكة الأمان الاجتماعية

الحضور الكرام،

إن تحقيق استقرار الأسعار في اليمن ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو شرط أساسي للاستقرار الاجتماعي والأمن المعيشي، وهو ركيزة من ركائز الثقة في الدولة ومؤسساتها

وإن نجاح الإصلاحات النقدية والإجراءات الاقتصادية يتوقف على تكاتف الجهود بين الحكومة والبنك المركزي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في رؤية وطنية موحدة تضع الاقتصاد والناس في قلب الاهتمام

إننا في مؤسسة الرابطة الاقتصادية نؤمن أن الحوار العلمي، والمشاركة المجتمعية، والشفافية الاقتصادية هي مفاتيح الحل، وأن هذه الورشة تمثل خطوة نحو بناء وعي اقتصادي جماعي يسهم في رسم ملامح سياسة تسعير عادلة ومستقرة تضمن العدالة الاقتصادية وتحسن مستوى معيشة المواطن

ختامًا نُجدد الترحيب بكم جميعًا، ونتمنى أن تكون هذه الورشة محطة مثمرة تُسهم في صياغة حلول واقعية وتوصيات قابلة للتنفيذ، تُعين صُنّاع القرار على تحقيق استقرار الأسعار وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر أكتوبر 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

يستمر استقرار سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بعد اتخاذ قرار تثبيت العملة؛ إذ تأرجح بين أعلى قيمة له 428 للريال اليمن مقابل الريال السعودي، و1632 ريال يمني مقابل الدولار، وأدناها 425 ريال يمني مقابل الريال السعودي و1615 ريال يمني مقابل الدولار، بمتوسط شهري بلغ 427.3 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1628.1 ريال يمني مقابل الدولار، فهذا التأرجح بحدود المسموح به من قبل البنك المركزي اليمني عدن

كما وأن حجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء تقلص من حجمها إذ بلغ أدنى حدود لها بنسبة 204 %، وهذا يقلص معها فوارق التحويل والنقل بين المحافظات، أخذ معها انخفاض في أسعار السلع الاستهلاكية والضرورية والكمالية منها.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر أكتوبـر لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة عـدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	535	537
02	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	535	537
03	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
04	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
05	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
06	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
07	أكتوبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
08	أكتوبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
09	أكتوبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
10	أكتوبـر	425	428	1615	1626	139.8	140.2	534	537
11	أكتوبـر	425	428	1617	1630	139.8	140.2	534	537
12	أكتوبـر	426	428	1620	1630	139.8	140.2	534	537
13	أكتوبـر	426	428	1620	1630	139.8	140.2	534	537
14	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
15	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
16	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
17	أكتوبـر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
18	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
19	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
20	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
21	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
22	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
23	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
24	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
25	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
26	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
27	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
28	أكتوبـر	425	427	1617	1632	139.8	140.2	534	537
29	أكتوبـر	425	427	1617	1629	139.8	140.2	534	537
30	أكتوبـر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
31	أكتوبـر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

جولســـتان هو الفرق
حبـة ما تتكرر

ZASCO
THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN
بيت الكهرباء الأول في اليمن
شركة آل الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة
Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM
ELECTROMECHA

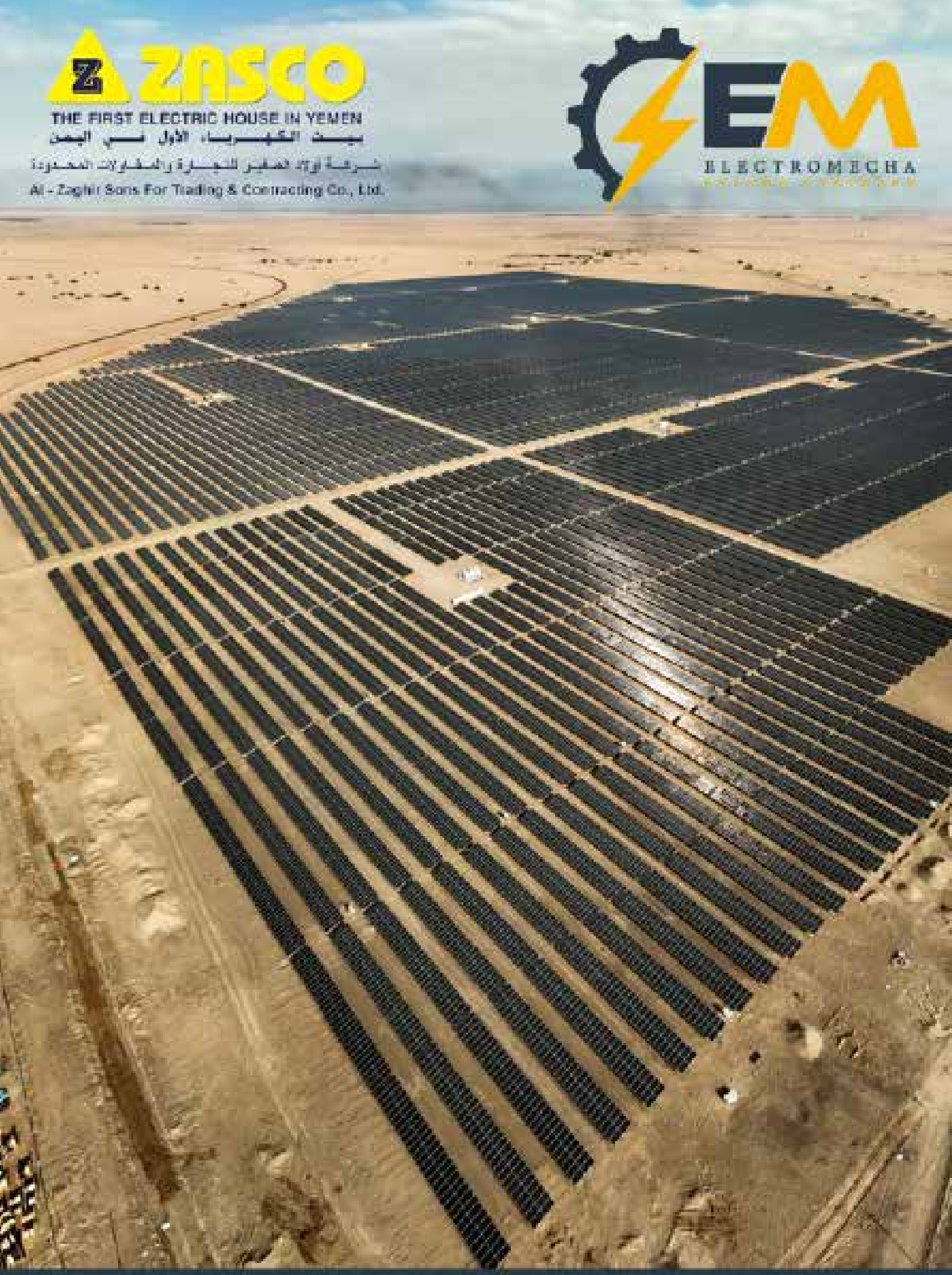

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

اليمن: البيان الختامي الصادر عن بعثة الصندوق بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2025

يصف البيان الختامي الاستنتاجات المبدئية التي خلص إليها خبراء صندوق النقد الدولي في ختام زيارة (أو "بعثة") رسمية تتم في الغالب إلى بلد عضو. وتوفَد البعثات كجزء من المشاورات المنتظمة (السنوية في العادة) بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق، أو في سياق طلب من البلد العضو باستخدام موارد الصندوق (الاقتراض منه)، أو كجزء من المناقشات بشأن البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق، أو في إطار ما يجريه الخبراء من عمليات متابعة أخرى للتطورات الاقتصادية

وقد وافقت السلطات الوطنية على نشر هذا البيان. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها هذه البعثة، سيقوم خبراء الصندوق بإعداد تقرير يُقدَّم إلى المجلس التنفيذي، حال موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار

ان صندوق النقد الدولي يرحب بفرصة استئناف مشاورات المادة الرابعة مع اليمن بعد توقف دام 11 عاما. وقد أدى النزاع الذي بدأ في عام 2014 إلى توقف ترتيب تسهيل ائتماني ممدد مدته ثلاث سنوات، وتعليق إعداد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتعطيل وضع السياسات. وبدعم من القدرة المؤسسية المُعززة وتوافر بيانات أفضل، استؤنفت مشاورات المادة الرابعة مع اليمن

يواجه اليمن أزمة إنسانية حادة ويعاني من مواطن ضعف اقتصادي عميقة

تركت سنوات من الحرب الأهلية اليمن واحدا من أكثر بلدان العالم هشاشة، حيث يواجه أزمة إنسانية حادة وضعف كبير في الاقتصاد الكلي. وعلى مدار العقد الماضي، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو 27%، وتراجع متوسط دخل الفرد، وأدى انخفاض قيمة العملة والتضخم إلى كبح الدخول الحقيقية. وبعد أن أوقفت هجمات الحوثيين على المنشآت النفطية صادرات النفط في عام 2022، أصبح اليمن مستوردا للنفط. وتُصنف الأزمة الإنسانية في اليمن من بين أسوأ الأزمات في العالم، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وقد تسبب النزاع الدائر في انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة، وتفشي الأمراض، ونزوح جماعي للأسر، مما ترك الأطفال على وجه الخصوص معرضين للخطر. وعلى الرغم من تقديم المنظمات الدولية والشركاء الثنائيين للمساعدات، إلا أن حجم الأزمة يفوق الموارد المتاحة

وقد تدهورت الأوضاع المالية للحكومة ومواقفها الخارجية بشكل حاد خلال الفترة نفسها. فانخفضت الإيرادات الحكومية من 22.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى أقل من 12% في عام 2024، بينما ارتفع الدين العام إلى أكثر من نسبة 100% من إجمالي الناتج المحلي للمناطق المحررة، وتراكمت المتأخرات المستحقة لمعظم الدائنين الخارجيين. وبالتوازي مع ذلك، توسع عجز الحساب الجاري من 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى ما يقرب من 11% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2024، وانخفضت تغطية الاحتياطيات الدولية انخفاضا كبيرا إلى أقل من شهر واحد من الواردات

- على الرغم من الدعم المالي الكبير المقدم من المملكة العربية السعودية والذي بلغ مجموعه حوالي 2 مليار دولار خلال الفترة 2023-2024.

وفي عام 2024، انكمش اقتصاد اليمن للعام الثالث على التوالي، إذ انكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.5% بسبب انخفاض إنتاج النفط والغاز المسال، والصادرات، والاستهلاك المحلي في ظل احتواء الأجور العامة وارتفاع التضخم. وبلغ التضخم 27% في عام 2024، وارتفع إلى أكثر من 35% على أساس سنوي مقارن بحلول يوليو 2025، وذلك بسبب تراجع قيمة الريال اليمني بنسبة 30% منذ بداية العام، نتيجة لتدفقات النقد الأجنبي المحدودة وانخفاض الثقة، مما دفع الحكومة المعترف بها دوليا إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف في أغسطس. وتحسن عجز الحساب الجاري من 40.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 إلى 14.5% في المتوسط خلال الفترة 2024-2023، وذلك بفضل ضغط الواردات، وتحويلات العاملين القوية، والمنح الثنائية. ويتوقع الخبراء حدوث انكماش معتدل في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.5% في عام 2025، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق على خدمات الكهرباء في ظل محدودية التمويل المتاح. ومن المتوقع أن يتراجع التضخم في وقت لاحق من هذا العام، مع ارتفاع قيمة الريال اليمني واستقراره استجابة للتدابير المتعلقة بسعر الصرف التي اتُخذت في أغسطس، على الرغم من أنه من المرجح أن يظل الاستهلاك الخاص ضعيفا رغم تحويلات العاملين القوية

دفع توقف الإيرادات النفطية الحكومة المعترف بها دوليا إلى تشديد السياسات

خففت استجابة الحكومة المعترف بها دوليا على مستوى السياسات والدعم المالي الكبير المقدم من الشركاء الإقليميين من التأثير الاقتصادي لتوقف صادرات النفط:

- ضبط كبير لأوضاع المالية العامة. انخفضت إيرادات الحكومة منذ عام ٢٠٢٢ بأكثر من ٨ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بسبب (١) توقف صادرات النفط، و(٢) تحول التجارة إلى الموانئ الشمالية، و(٣) تزايد التهريب، و(٤) استقطاع المحافظات لإيرادات الحكومة المركزية دون وجه حق. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التنافس بين المحافظات على حركة الموانئ إلى اختلاف معدلات الضرائب، وتفاوت التعريفات الجمركية، وانخفاض الإيرادات الكلية الممكنة للحكومة المعترف بها دوليا. وبناء على ذلك، انخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 5.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وبفضل الدعم القوي المقدم في شكل منح من المملكة العربية السعودية، انخفض العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2022، ليصل إلى 1.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024. واعتمد التمويل الحكومي في الأساس على السحب على المكشوف من الخزانة، والذي قام البنك المركزي اليمني بتعقيمه بشكل أساسي باستخدام الودائع السعودية لبيع احتياطيات النقد الأجنبي والتحكم في نمو المعروض النقدي والتضخم

- إدارة النقد الأجنبي. مع انخفاض المعروض من النقد الأجنبي وتزايد المضاربة على العملة في عام 2025، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات في يوليو لتعزيز شفافية الواردات وتوجيه النقد الأجنبي إلى القطاع المصرفي الرسمي. وشملت التدابير المؤقتة الإضافية قيودا على مبادلات العملات الأجنبية، وحظر استخدام العملات الأجنبية لإجراء المعاملات المحلية، وإلغاء تراخيص محلات الصرافة المشتبه في تلاعبها بالعملة. وقد لاقت هذه التدابير ترحيبا من القطاع الخاص والمنظمات الإنسانية. كما أدت إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الريال اليمني واستقراره، وساعدت في خفض التضخم

تفاؤل حذر بشأن التوقعات في ظل عدم اليقين

يُتوقع تعافي الاقتصاد اليمني إلى حد ما على المدى المتوسط. فتشير التوقعات إلى ارتفاع النمو تدريجيا من 0,5% في عام 2026 إلى نحو 2,5% بحلول عام 2030، بدعم من تزايد الصادرات غير النفطية، وتحويلات العاملين في الخارج، وإنتاج المنتجات النفطية المكررة لأغراض توليد الكهرباء والاستهلاك. وتعد الخطة الزراعية للسلطات والتوقعات بتعجيل تنفيذ المشروعات الإنمائية الجارية من العوامل الأساسية الداعمة للحد

من الاعتماد على الواردات. ومن المتوقع استمرار تراجع التضخم بفضل انخفاض أسعار الغذاء والنفط العالمية والحدود الصارمة على التمويل النقدي

وهناك مخاطر محلية وخارجية تؤثر على الآفاق. فعلى الصعيد المحلي، يمكن أن يؤدي تجدد الصراعات الداخلية والتوترات الاجتماعية المحتملة جراء عدم اليقين الاقتصادي إلى فرض معوقات أمام الإصلاحات وزعزعة الاستقرار الاقتصادي. وعلى الجانب الإيجابي، من شأن نجاح جهود السلام أن تمهد الطريق لاستئناف تصدير النفط. وتتضمن أهم المخاطر الخارجية تزايد أسعار السلع الأساسية العالمية الذي قد يؤدي إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع التضخم وبالتالي زيادة تآكل الدخول الحقيقية، أو تراجع المنح وبالتالي قصور موارد الميزانية والمزيد من التراجع في حجم الواردات وتدهور الأوضاع الإنسانية. وفي حالة تحقق هذه المخاطر، سيكون على السلطات تكثيف جهودها لتعبئة الإيرادات وترشيد الإنفاق. ولكن نظرا لمحدودية الاحتياطيات بالفعل وصعوبة الأوضاع الإنسانية، سيكون من اللازم الحصول على دعم إضافي من المجتمع الدولي للتصدي لأي سيناريوهات سلبية حادة

الأولويات السياسية والدعم الخارجي الإضافي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

للتصدي لمواطن الضعف والتحديات الهيكلية الملحة، أطلقت الحكومة المعترف بها دوليا خطة التعافي الاقتصادي في مطلع العام الجاري. وترحب البعثة بتركيز الخطة على تعزيز استدامة الموارد العامة، وكبح التضخم، وتقوية الحوكمة والمؤسسات، حيث يساعد الالتزام بتنفيذ هذه الركائز في دعم استقرار الاقتصاد الكلي. يظل الدعم المالي الخارجي الإضافي أساسيًا بينما يمرّ اليمن بهذه المرحلة الحرجة

تتطلب استعادة الاستدامة المالية المزيد من الجهود، بما في ذلك ما يلي:

• استعادة سلامة الإيرادات وزيادة المتحصلات: هناك ثلاث أولويات في هذا الصدد. أولا، أدى احتجاز المحافظات للإيرادات الضريبية والجمركية إلى زيادة هائلة في حجم الإيرادات تحت التسوية خلال الفترة 2023-2024، مما أثر على الخدمات العامة الأساسية عبر المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا وأثار مخاوف بشأن الشفافية الضريبية والجمركية والمساءلة. وبداية من عام 2026، ينبغي للسلطات أن تربط اعتمادات الصرف بالتحويل الفوري للإيرادات من المحافظات. وثانيا، من الخطوات الأساسية لاستعادة الإيرادات تحسين الرقابة على الموانئ، وتوحيد وتوريد الرسوم الضريبية والجمركية من المحافظات، ودمج مؤسسات الإيرادات. ومن شأن تنفيذ خطة تعبئة الإيرادات الطارئة قصيرة الأجل، المصممة بدعم من صندوق النقد الدولي، أن يساعد في تحقيق هذا الهدف. وثالثا، من أهم الأولويات في هذا الصدد اتخاذ تدابير بالغة التأثير على مستوى السياسة الضريبية، ولا سيما التقييم الجمركي بأسعار الصرف السوقية، وتحديث الرسوم الجمركية، وتحسين الامتثال

• أمثلية الإنفاق: عقب موجة من التخفيضات السريعة نتيجة عجز الإيرادات منذ عام 2022، ينبغي للحكومة التركيز على ترشيد الإنفاق استراتيجيا عبر إجراء مشاورات مسبقة خلال مرحلة تخطيط الميزانية، وعلى إعادة توزيع الموارد المالية على المجالات ذات الأولوية، والحد من أوجه عدم الكفاءة، وحماية الخدمات الأساسية. ويمكن خفض دعم الكهرباء من خلال مواءمة التعريفات تدريجيا مع التكاليف، مع ضمان توفير الحماية الاجتماعية للمستخدمين المستحقين للتعريفات المخفضة، وتحسين عملية تحصيل الفواتير، وإلغاء اتفاقيات شراء الكهرباء غير المواتية، والتصدي للفساد. وتتضمن أهم إصلاحات الإدارة المالية العامة تنفيذ ضوابط صارمة على المصروفات عبر محافظات الحكومة المعترف بها دوليا، وتعزيز إدارة النقدية، وتحسين شفافية المالية العامة عبر التحول الرقمي في الإدارة الضريبية، وتصحيح المخالفات في جداول الأجور لاحتواء تكلفتها

• توفير المزيد من التمويل والتعاون مع الدائنين: رغم أهمية التدابير المذكورة في وضع المالية العامة لليمن على المسار السليم، فإنها تظل غير كافية لاستعادة

الاستدامة المالية. فالتمويل الخارجي لا غنى عنه لمواصلة عمليات الحكومة، واستمرار الخدمات العامة الأساسية، وتجنب التدهور المستمر في الأوضاع الإنسانية، ودعم استقرار سعر الصرف. وفي هذا الصدد، تمثل حزمة التمويل السعودي بقيمة 368 مليون دولار أمريكي المعلنة في سبتمبر 2025 لدعم الميزانية وقطاعي الطاقة والصحة بالإضافة إلى الدعم المقدم من دولة الامارات العربية المتحدة خطوات إيجابية، وقد تنجح في جذب المزيد من المساعدات في ظل الجهود الجارية للحكومة المعترف بها دوليا في مجال السياسات. ورغم جهود الضبط المالي، يظل اليمن غير قادر على تحمل ديونه العامة التي فاقت نسبة 100% من إجمالي الناتج المحلي حتى منتصف عام 2025. وتؤكد أعباء الدين الهائلة على ضرورة إجراء مفاوضات شاملة مع الدائنين لاستعادة استدامة القدرة على تحمل أعباء الدين

وعلى البنك المركزي اليمني مواصلة التركيز على كبح التضخم وتطبيق أسعار الصرف السوقية وضمان النزاهة المالية:

• كبح التضخم: ثبتت فعالية الاستراتيجية الحالية للبنك المركزي التي تساهم في الحد من التمويل النقدي لعجز المالية العامة وتعقيم السيولة الزائدة المتولدة من هذا التمويل عبر بيع أصول النقد الأجنبي. ففي ظل التدني الشديد في مستويات الاحتياطيات الرسمية، يتعين إلغاء التمويل النقدي للحفاظ على استقرار الأسعار

• تطبيق سعر صرف تحدده قوى السوق: بالرغم من أن التدابير الأخيرة في قطاع الصرف الأجنبي نجحت على ما يبدو في كبح المضاربات ودعم قيمة الريال، قد يتعذر الاستمرار في الاعتماد على الضوابط الإدارية وحدها لتحقيق الاستقرار في أسواق العملة دون وجود احتياطيات وقائية كافية وضوابط صارمة على المالية العامة. ولحين إجراء المزيد من التقييم لتحديد مدى اتساق هذه التدابير مع المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يتعين أن يظل سعر الاستيراد الذي تحدده اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات متسقا إلى حد كبير مع سعر السوق لمنع أي تشوهات محتملة في سوق النقد الأجنبي

• حماية استقرار النظام المالي ونزاهته: من شأن توسيع نطاق الرقابة على القطاع المالي ليشمل جميع مؤسسات تلقي الودائع أن يساعد في توفير السيولة للقطاع المصرفي والحد من احتمالات تراكم المخاطر المهددة للاستقرار المالي. وعقب تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية في مطلع عام 2025، نقلت البنوك الكبرى مقارها الرئيسية إلى عدن لحماية علاقات المراسلة المصرفية. وتشمل الأولويات المستمرة للحفاظ على النزاهة المالية تعزيز الإشراف المصرفي، وممارسات العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء، وإحكام الرقابة على المعاملات المتصلة بالحوثيين

وبمرور الوقت، سيحتاج اليمن إلى إصلاحات هيكلية هائلة لإطلاق إمكاناته الاقتصادية. وتتضمن الأولويات في هذا الصدد تعزيز المؤسسات لتحسين الحوكمة. وإلى جانب تشديد سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يقتضي ذلك تحسين إدارة المالية العامة عبر تنفيذ ضوابط على الإنفاق عبر القطاع العام، وتطبيق حساب الخزانة الموحد، وتحسين الشفافية والمساءلة في المجال الضريبي والجمركي. ومن شأن الحد من الحواجز أمام أنشطة الأعمال وتسهيل التصدير أن يدعما توفير المزيد من فرص العمل. ومن خلال إصلاحات قطاع الكهرباء، بما في ذلك بناء الطاقة المتجددة وتطوير شبكة النقل والتوزيع، سيتسنى تعزيز توفير الكهرباء وتحسين آليات تقديم الخدمة. كذلك، يساهم تعزيز الحوكمة في زيادة ثقة المستثمرين وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبالتالي تحسين الآفاق على المدى المتوقع. وهذه الإصلاحات ضرورية للتعافي الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وستساهم في نهاية المطاف في تحسين رخاء جميع مواطني اليمن، بشرط تحقيق الاستقرار السياسي وتوافر الدعم الخارجي

وتود البعثة التعبير عن شكرها للسلطات اليمنية ومختلف الأطراف المعنية على التعاون الممتاز والمناقشات الصريحة والبناءة

بريكس ومنظمة شنغهاي: الكتل الاقتصادية الصاعدة

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
مستشار مجلس أمناء جامعة
أم القيوين - دولة الإمارات

» ملخص:

كلٌّ متتبّعٍ لما يشهده العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، سيكتشف دون عناء بأنَّ الساحة الدولية تعيش تحولاً متسارعاً في بنية النظام الاقتصادي–السياسي العالمي، حيث تبرز كل من منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وبريكس (BRICS) كتكتلات صاعدة تسعى إلى تقليص الاعتماد على النظام الغربي المهيمن.

لذلك نسعى هنا إلى تسليط الأضواء على الكتلتين، وتحليل وزنهما الاقتصادي والمؤسسي، وشرح مسار المحاولات الساعية إلى فكّ الارتباط بالدولار ومدى واقعيتها وإمكانية تحقيقها، واستعراض الرؤية الغربية تجاه هذه التحولات، إضافة إلى انعكاساتها على الدول العربية، وتنتهي بتوصيات عملية لصناع القرار العرب حول سبل التموضع الاستراتيجي في فضاء التعددية القطبية.المقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، ظل النظام الدولي قائماً على هيمنة غربية اقتصادية وأمنية. غير أن العقدين الأخيرين شهدا بروز تكتلات غير غربية، في مقدمتها بريكس (BRICS) ذات الطابع الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون ذات الطابع الأمني–السياسي. ومع توسع العضوية في كلا التكتلين خلال الفترة (2023–2025)، برزت أسئلة جوهرية حول مستقبل التعددية القطبية وانعكاساتها على المنطقة العربية

تتمثل أهمية الدراسة في استكشاف ما إذا كان بإمكان هذه الكتل أن تشكّل بديلاً أو مكملاً للنظام الغربي، وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية للاستفادة من هذا التحول

• أهداف الورقة:

1. تحليل التوسع المؤسسي لبريكس ومنظمة شنغهاي خلال 2023–2025.
2. دراسة الوزن الاقتصادي للتكتلين ودورهما في النظام المالي العالمي
3. تقييم مسار فك الارتباط بالدولار وإمكاناته المستقبلية
4. عرض الرؤية الغربية (أمريكا–أوروبا) تجاه هذه التحولات
5. استشراف انعكاسات الحدث على العالم العربي وتقديم توصيات عملية

» المحور الأول: التوسع والعضوية

شهدت كل من بريكس ومنظمة شنغهاي مرحلة توسع مؤسسي لافتة على مرّ الأعوام الماضية، تجسّد رغبة هذه التكتلات في تعزيز حضورها على الصعيدين الإقليمي والدولي

• منظمة شنغهاي للتعاون SCO

أكدت قمة تيانجين (31 أغسطس – 1 سبتمبر 2025) مسار المنظمة كإطار أمني – سياسي موسَّع، مع إدراج قضايا التكنولوجيا والسيادة السيبرانية ضمن جدول أعمالها. وقد اكتملت في هذه المرحلة عضوية بيلاروسيا، بعد أن انتقلت من وضعية "شريك حوار" إلى عضوٍ كامل، وهو ما يُظهر اتجاهاً متنامياً نحو توسيع رقعة العضوية لتشمل فضاءات جغرافية أوسع

• بريكس (BRICS):

تشمل البريكس الدول الأعضاء التالية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا وإيران ومصر وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا. هذا التوسع نقرأه تحوّلاً لمنظمة بريكس إلى كتلةٍ عابرةٍ للقارات، تجمع بين الاقتصادات الصاعدة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. ومن شأن هذا التنوع الجغرافي أن يعزّز ثقلها في النظام الدولي، ويمنحها قدرةً أكبر على صياغة أجندةٍ اقتصاديةٍ عالميةٍ بديلةٍ أو موازية

هذا التوسع الأخير منح التكتلين بعداً جغرافياً واستراتيجياً أوسع، بما يجعلهما إطارين أكثر شمولية وقدرة على بناء تحالفات متعددة المستويات، تجمع بين الاقتصاد والأمن في آنٍ واحد

» المحور الثاني: الوزن الاقتصادي والمؤسسي

يمثّل البعد الاقتصادي حجر الزاوية في فهم صعود هذه الكتل. فبينما تحتل منظمة شنغهاي موقعًا أكبر في المجال الأمني–السياسي، فإن بريكس تقدم نموذجًا متكاملًا للصعود الاقتصادي والمالي

• الحصة من الاقتصاد العالمي:

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن بريكس استحوذت عام 2024/2025 على ما يقارب 40% من الناتج العالمي (وفق تعادل القوة الشرائية)، مع معدل نمو جماعي بلغ نحو 4%، وهو أعلى من المتوسط العالمي (3.3%). ويعكس ذلك أن ثقل بريكس الاقتصادي آخذ في التزايد، مدفوعًا بقوة الصين والهند بالدرجة الأولى

• الأذرع المؤسسية: بنك التنمية الجديد (NDB)

تم تدشين نشاطات البنك عام 2015 برأسمال قدره 100 مليار دولار، ليكون الذراع المالية لبريكس في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية. ومن خلال النظر إلى التوسُّع في العضوية، يؤكد الطابع المنفتح للتكتل على الاقتصادات غير الغربية يمثّل البنك أداة استراتيجية لتقليص

الاعتماد على مؤسسات التمويل الغربية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، عبر توفير قروض ميسرة وتمويل مشروعات ضخمة مرتبطة بالطاقة والممرات اللوجستية والتحول الرقمي

• دور منظمة شنغهاي:

ورغم أن ثقلها الاقتصادي أقل وضوحاً من بريكس، لكنها في الواقع تمثل إطاراً تكاملياً متنامياً عبر التجارة وربط الممرات، مما يمنحها دوراً متعاظماً في صياغة المشهد الاقتصادي الإقليمي، خصوصاً مع ارتباطها بمبادرة "الحزام والطريق"

وعليه، نخلص إلى أن بريكس باتت تمتلك وزناً اقتصادياً ومؤسسياً يؤهلها للمنافسة النسبية للغرب في مجالات التمويل والتنمية، بينما تظل منظمة شنغهاي إطاراً داعماً لهذا الصعود من خلال التكامل السياسي–الأمني وربطه بمشروعاتٍ اقتصاديةٍ عابرةٍ للحدود

» المحور الثالث: فك الارتباط بالدولار

من أبرز التحولات التي تشغل النقاش داخل تكتل بريكس، مسألة تقليص الاعتماد على الدولار في التجارة والتسويات المالية. وقد كان طرح "العملة الموحدة" حاضراً وبقوة في الخطاب السياسي والإعلامي طوال الفترة الماضية، إلا أن الرئاسة البرازيلية لعام 2025 عمدت إلى استبعاده عملياً من الأجندة التنفيذية، لاعتبارات فنية واقتصادية.بدلًا من ذلك، اتجهت بريكس نحو خيارات أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، في مقدمتها:

- التوسع في التسويات بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء، بما يقلل من مخاطر تقلبات الدولار على ميزانياتها
- ربط أنظمة الدفع الوطنية، بما يتيح مرور التعاملات المالية عبر قنوات بديلة عن نظام SWIFT الخاضع للهيمنة الغربية
- استكشاف حلول تقنية مبتكرة مثل البلوكشين والعملات الرقمية السيادية، ولكن ضمن إطار يخضع لمعايير بنك التسويات الدولية (BIS)

ورغم الزخم السياسي لفكرة "فكّ الارتباط بالدولار"، فإن الواقع المالي يفرض حواجز تمنع ذلك في الوقت الراهن؛ إذ لا توجد حتى الآن أصول احتياطية موحدة ذات حجم وسيولة تكافئ مكانة الدولار. لذا، يظل المسار الأكثر ترجيحاً على المدى القريب هو تنويع جسور الدفع الثنائية والإقليمية، عوضاً عن تأسيس عملة بديلة كاملة

إن هذه المقاربة العملية تُبرز أن دول بريكس تدرك أن الانتقال إلى نظام مالي متعدد الأقطاب سيكون تدريجياً وتراكمياً، وأن هدفها الراهن ليس إزاحة الدولار بشكل كامل، بل تخفيف تبعات الاعتماد المفرط عليه، مع خلق مساحات أوسع للاستقلالية النقدية للدول الأعضاء

» المحور الرابع: الرؤيـــــــة الغربية

ينظـر الغـرب، بوجهيـه الأمريكـي والأوروبـي، إلـى صعـود بريكـس ومنظمـة شـنغهاي علـى أنـه تطـوّر اسـتراتيجي يهـدد مرتكـزات النظـام الدولـي الـذي تشـكّل بعـد الحـرب البـاردة. ورغـم أن هذيـن التكتليـن لا يشـكلان فـي المـدى القريـب بـديلًا كاملاً للمؤسسـات الغربيـة الراسـخة، فـإن توسُّـع عضويتهمـا وتنامـي وزنهمـا الاقتصـادي يثيـر قلقـاً متزايـداً فـي دوائـر صنـع القـرار الغربيـة

أولًا: الولايات المتحدة

• تتبنَّى واشنطن مقاربة حذرة تجاه هـذه الكتـل. فهـي تـرى فـي محـاولات تقليـص الاعتمـاد علـى الـدولار تهديداً مباشراً لأحد أهم أدوات قوتها العالمية. كما تنظر إلى منظمة شنغهاي كمظلة أمنية سياسية مضادة لحلف الناتو.

• ولمواجهـة هـذا التحـدي، تعتمـد الولايـات المتحـدة علـى مجموعـة مـن الأدوات:

• تعزيـز التحالفـات الأمنيـة مثـل AUKUS (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، المملكـة المتحـدة، اسـتراليا) وQUAD (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، اليابـان، الهنـد، اسـتراليا) لمواجهـة النفـوذ الصينـي الروسـي

• اسـتخدام العقوبـات الاقتصاديـة لـردع الـدول التـي تنخـرط بعمـق فـي مشـاريع بديلـة

• تكثيـف الحضـور فـي مناطـق التنافـس كأفريقيـا، أميـركا اللاتينيـة لمنـع تمـدد النفـوذ الشـرقي.تكثيف الحضـور فـي مناطـق التنافـس كإفريقيـا، وأميـركا اللاتينيـة لمنـع تمـدُّد النفـوذ الشـرقي

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي

يتسم الموقـف الأوروبـي بازدواجيـة لافتـة. فمـن جهـة، يرفـع الاتحـاد خطابًـا دبلوماسـيًا يدعـو للتعـاون مـع الكتـل الصاعـدة فـي قضايـا المنـاخ والتنميـة. ومـن جهـة أخـرى، يخشـى مـن فقـدان النفـوذ الاقتصـادي لصالـح الصيـن وروسـيا، خصوصًـا مـع اعتمـاده الكبيـر علـى التجـارة مـع بكيـن والغـاز الروسـي سـابقًا

وتتمثل أبرز هواجس أوروبا في:

• الطاقـة والأمـن: إمكانيـة أن تؤمّـن الكتـل الصاعـدة بدائـل اسـتراتيجية للطاقـة تقلـل مـن مكانـة أوروبـا كمسـتهلك رئيسـي

• السياسـة التجاريـة: تفضيـل الاتحـاد التعامـل الثنائـي مـع دول منفـردة (الهنـد، الخليـج) بـدل مواجهـة كتلـة موحـدة تملـك قـوة تفاوضيـة أكبـر

ثالثًا: الرؤية المشتركة

علـى الرغـم مـن تبايـن الأسـلوب بيـن واشـنطن وبروكسـل، فإنهمـا تتفقـان علـى توصيـف هـذه التكتـلات بـ "الكتـل غيـر الغربيـة" (Non-Western Blocs)، وتجمعهمـا مخـاوف أساسـية: أن تتحـول مـن منتديـات للتعـاون إلـى مؤسسـات بديلـة للنظـام الغربـي، وذلـك عبـر:

• تطويـر أنظمـة مدفوعـات محليـة بديلـة عـن SWIFT.

• توسـيع دور بنـك التنميـة الجديـد ليـوازي صنـدوق النقـد والبنـك الدولـي

• بنـاء تعـاون أمنـي – عسـكري داخـل منظمـة شـنغهاي يـوازي حلـف الناتـو

وعليـه، يمكننـا القـول بـأن كلاً مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبـي لا تـرى فـي بريكـس ومنظمـة شـنغهاي تهديـداً آنيـاً مباشـراً، لكنهمـا يتعـاملان معهمـا باعتبارهمـا مسـاراً تراكميـاً يقـوّض تدريجيـاً الهيمنـة الغربيـة. الفـارق أن الولايـات المتحـدة تميـل إلـى المقاربـة الصداميـة–الاحتوائيـة، فيمـا يفضـل الاتحـاد الأوروبـي خطابـاً أكثـر مرونـة يجمـع بيـن التعـاون والحـذر، "هـل هـذه الازدواجيـة مقصـودة.. أم أنهـا تعبيـر عـن توجهـات سـلوكية؟"

» المحور الخامس: الانعكاسات على العالم العربي

يضـع صعـود التكـتلات، وعلـى رأسـها بريكـس ومنظمـة شـنغهاي، الـدول العربيـة أمـام تحديـات وفـرص فـي آن واحـد. فمـن جهـة، يمكـن لهـذه الكتـل أن تتيـح للعـرب أدواتٍ جديـدةً للتنميـة والتمويـل وتعزيـز الاسـتقلالية الاسـتراتيجية (الفـرص)، ومـن جهـةٍ أخـرى، قـد تجلـب ضغوطًـا غربيـة متزايـدة وتحديـاتٍ داخليـةً (التحديـات) فـي التوفيـق بيـن الشـراكات التقليديـة والتحالفـات الناشـئة.

أولًا: الفـــــــرص

1. التمويل والبنية التحتية

- يشكل بنك التنمية الجديد (NDB) قنـاة مهمـة أمـام الـدول العربيـة للحصـول علـى تمويـل لمشـروعات الطاقـة النظيفـة، الممـرات اللوجسـتية، البنيـة الرقميـة، وسلاسـل التبريـد الغذائـي

- يمكن للدول العربية الاستفادة من التوجه المؤسسي لبريكس نحو تعزيز التنمية في الجنوب العالمي

2. التكامل في الممرات الاقتصادية

- يوفر موقع العرب الجغرافي، عند تقاطع آسيا وإفريقيا وأوروبا، فرصة للاندماج في مبادرة "الحزام والطريق" عبر موانئ ومناطق حرة وشبكات نقل، بما يجعلهم عقدة وصل رئيسية للتجارة العالمية

3. تعزيز الاستقلالية النقدية

- الانخراط في آليات التسويات بالعملات المحلية يقلل من مخاطر تقلبات الدولار على الميزانيات العربية، ويفتح المجال لتجارب مالية أكثر تنوعًا

4. الأمن والسيادة السيبرانية

- منظمة شنغهاي تقدم منصةً للتعاون في قضايا الأمن الرقمي والسيادة السيبرانية، وهو مجال يتزايد أهميته في ظل التحول الرقمي في العالم العربي

ثانيًا: التحديات

1. الضغوط الغربية

- الولايات المتحدة قد تلجأ إلى أدوات الضغط السياسي والأمني أو العقوبات الاقتصادية لإعاقة انفتاح العرب على هذه الكتل
- الاتحاد الأوروبي قد يفرض شروطًا تجارية أو مناخية للحد من ميل العرب نحو الشراكات الشرقية

2. الانقسامات العربية الداخلية

- غياب موقف موحد يضعف القدرة التفاوضية للعرب داخل هذه الكتل، ويجعل بعض الدول عرضة للضغوط أكثر من غيرها
- اختلاف الأولويات (النفط، الغاز، الممرات، التكنولوجيا) قد يؤدي إلى تباين استراتيجي في الانخراط مع بريكس وشنغهاي

3. التوازن بين الشرق والغرب

- الانخراط العميق مع الكتل الصاعدة قد يُعرّض بعض الدول العربية إلى فقدان امتيازاتها الاستراتيجية مع الغرب، سواء في مجالات السلاح أو التكنولوجيا أو التجارة

وفي ضوء ما سبق، فإنَّ العرب يواجهون معادلةً دقيقة: بين الفرصة في التموضع كجسر بين الشرق والغرب، وبين الخطر المتمثل في الضغوط الغربية والانقسامات الداخلية. ومن ثم، فإن نجاح العرب يتوقف على صياغة رؤية جماعية أكثر تنسيقاً، تسمح بتحويل التكتلات الصاعدة إلى أداة لتعزيز الاستقلالية، بدلاً من أن تصبح مصدراً جديداً للانقسام أو الضعف

» المحور السادس: السيناريوهات المستقبلية (2026-2030)

يظل مسار التكتلات الصاعدة، بريكس ومنظمة شنغهاي، محكوماً بعدة متغيرات تتعلق بالاقتصاد العالمي، التوازنات الجيوسياسية، ومستوى التنسيق الداخلي بين أعضائها. وفي ضوء المعطيات الحالية، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبلها خلال الفترة (2026–2030):

1) السيناريو الأول: التوسع المُدار (السيناريو المرجّح)

تستمر الكتلتان في استيعاب أعضاء جدد (سواء دول كاملة العضوية أو شركاء حوار)، مع تعزيز آليات الحوكمة الداخلية لضمان استقرار التوسع

ينجم عن ذلك تحوُّل كل من بريكس وشنغهاي إلى فضاء مؤسسي أكثر انتظاماً، ويصبح قادراً على تقديم بدائل جزئية للنظام الغربي في الاقتصاد والأمن

بالنسبة لنا كعرب تتسع فرص الانضمام أو الشراكة، بما يعزز النفوذ العربي في قضايا التمويل والطاقة

2) السيناريو الثاني: مأسسة المدفوعات المحلية (سيناريو أكثر ترجيحاً في رأيي لارتباطها بالمصداقية)

يتم الانتقال من الطروحات الرمزية (العملة الموحدة) إلى آلياتٍ عملية، تشمل التنسيق الأوسع بين أنظمة الدفع الوطنية، وربطها عبر منصات تقنية تحت إشراف معايير بنك التسويات الدولية (BIS)

يترتَّب عليه ترسخ تدريجي لنظام مالي متعدد الأقطاب، وإن ظل الدولار في موقع الصدارة

عربياً يساعدنا هذا على تمكيننا كدولٍ عربية من تقليل تعرضها لمخاطر الدولار، وتوسيع هامش المناورة في السياسة النقدية

3) السيناريو الثالث: حروب المعايير (سيناريو محتمل)

فيه يتصاعد التنافس بين الشرق والغرب حول وضع معايير التكنولوجيا المتقدمة (الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، البنية الرقمية).فيؤدي ذلك إلى تبلور مشهدٍ عالميٍّ ثنائي متعدّد المعايير، حيث تضطر الدول إلى اختيار تحالفات تقنية مختلفة أو تبني أنظمة هجينة

حينها قد يجد العرب أنفسهم أمام خيارات تقنية صعبة، تتطلب موازنة دقيقة بين الموردين الشرقيين وبين الموردين الغربيين لتفادي التبعية المطلقة لأي طرف

هنا يمكن القول بأن المؤشرات تشير إلى أن المسارين الأكثر ترجيحاً هو التوسع المُدار ومأسسة المدفوعات المحلية، في حين تبقى "حروب المعايير" تحدياً قائماً قد يفرض نفسه بقوة مع تطور التكنولوجيا. وعلى الدول العربية الاستعداد لهذه السيناريوهات جميعاً، من خلال تعزيز قدراتها التفاوضية، وتنويع تحالفاتها، وبناء بنيةٍ تحتيةٍ ماليةٍ وتقنيةٍ مرنة

» المحور السابع: توصيات لصنّاع القرار العربي

في ضوء التحولات التي تقودها الكتل الاقتصادية الصاعدة، تبرز الحاجة إلى رؤية عربية موحدة، أو على الأقل منسّقة، للتعامل مع بريكس ومنظمة شنغهاي. ويمكن تلخيص التوصيات العملية على النحو الآتي:

1- استراتيجية "الجسور المزدوجة"

ينبغي للدول العربية تبنّي مقاربة مزدوجة، تقوم على توسيع التسويات بالعملات المحلية مع الشركاء في الشرق (الصين، الهند، روسيا) مع الحفاظ في الوقت ذاته على قنوات التعامل بالدولار واليورو، بما يوفر "خط رجعة" مالياً عند الحاجة

2- تفعيل نافذة بنك التنمية الجديد (NDB)

هذا يقتضي إعداد قوائم مشروعات عربية استراتيجية في مجالات الطاقة النظيفة، الممرات اللوجستية، البنية التحتية الرقمية، وسلاسل التبريد الغذائي، وتقديمها عبر فرق عمل مشتركة تضم الحكومات والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الفكر وفي المقدمة منها المعهد العالمي للتجديد العربي

3- توأمة الممرات الاقتصادية

على العرب العمل على دمج موانئهم ومناطقهم الحرة وخطوط سككهم الحديدية مع مبادرة الحزام والطريق، بما يحول الموقع العربي إلى عقدة مركزية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويعزز قدرتهم التفاوضية

4- تعزيز السيادة السيبرانية

ينبغي تبني أطر سيبرانية مرنة تقوم على تعددية الموردين، وتحول دون الاعتماد الكامل على طرفٍ خارجيٍّ واحد، بما يضمن استقلاليةً نسبية ويحمي من المخاطر الجيوسياسية

5- إنشاء مركز عربي للمدفوعات

من المهم تأسيس كيان عربي تنسيقي للمدفوعات يربط بين الأنظمة الوطنية للدفع محلياً، ويوفر آليات للتعامل مع أنظمة الدفع الآسيوية. كما يمكن أن يصدر هذا الكيان أدلة عمل تساعد البنوك والشركات على إدارة مخاطر الامتثال والعقوبات الدولية

6- مبادرة "الذكاء الاقتصادي العربي الجماعي"

إنشاء شبكة استخبارات اقتصادية عربية تضم خبراء من وزارات الاقتصاد، البنوك المركزية، الموانئ، والقطاع الخاص، تُحلّل تحركات الأسواق، والعقوبات، وسلاسل التوريد العالمية، لتزويد صانع القرار العربي بتقارير أسبوعية عن الفرص والمخاطر، بغرض الانتقال من "الاستجابة" إلى "الاستباق" في القرار الاقتصادي

7- صندوق "الاستقلال النقدي الإقليمي"

تأسيس صندوق عربي لدعم تسويات التجارة بالعملات المحلية بين الدول العربية ومع شركاء مثل الصين والهند وروسيا، بدعم من البنوك المركزية العربية وصندوق النقد العربي، على غرار آلية الـ CIPS الصينية، وذلك لتقليل التعرض لمخاطر الدولار وقيود التحويلات الغربية

8- مبادرة "الفضاء العربي للبيانات"

تطوير بنية تحتية سحابية عربية موحدة Arab Cloud تستضيف البيانات الحكومية والمؤسسية الحساسة داخل النطاق الجغرافي

العربي، وتخضع لقوانين حماية بيانات عربية مشتركة. حينها يتحقق تعزيز السيادة الرقمية والابتكار المحلي في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعليم وغيرها من العلوم والميادين

9- شراكة في الطاقة النظيفة

إطلاق مشروع عربي مشترك للطاقة النظيفة (الرياح، الشمس، الهيدروجين الأخضر) بتمويل سيادي مشترك، يُحوّل فائض الطاقة إلى صادرات عربية متكاملة إلى أوروبا وآسيا، لربط الأمن الاقتصادي بالأمن البيئي والاستدامة الجيوسياسية

10- مبادرة "المنصات المعرفية السيادية"

بناء منصات بحثية وتواصل أكاديمي وفكري رقمية تموّلها صناديق عربية سيادية، تجمع خبراء من الجامعات ومراكز الفكر العربية لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي بلغات ولهجات عربية، ونظم بحث علمي غير خاضعة للخوارزميات الغربية، لتعزيز "الاستقلال المعرفي" في الاقتصاد الرقمي الجديد

11- إنشاء "المرصد العربي للتكامل الصناعي"

مركز يرصد فرص التكامل بين الصناعات العربية (كالصناعة الدوائية، بتروكيميائيات، غذاء، دفاع، طاقة متجددة) لتقليل الاستيراد الداخلي وتوحيد سلاسل التوريد، بهدف الانتقال من التنافس الصناعي إلى "تكامل صناعي مشترك"

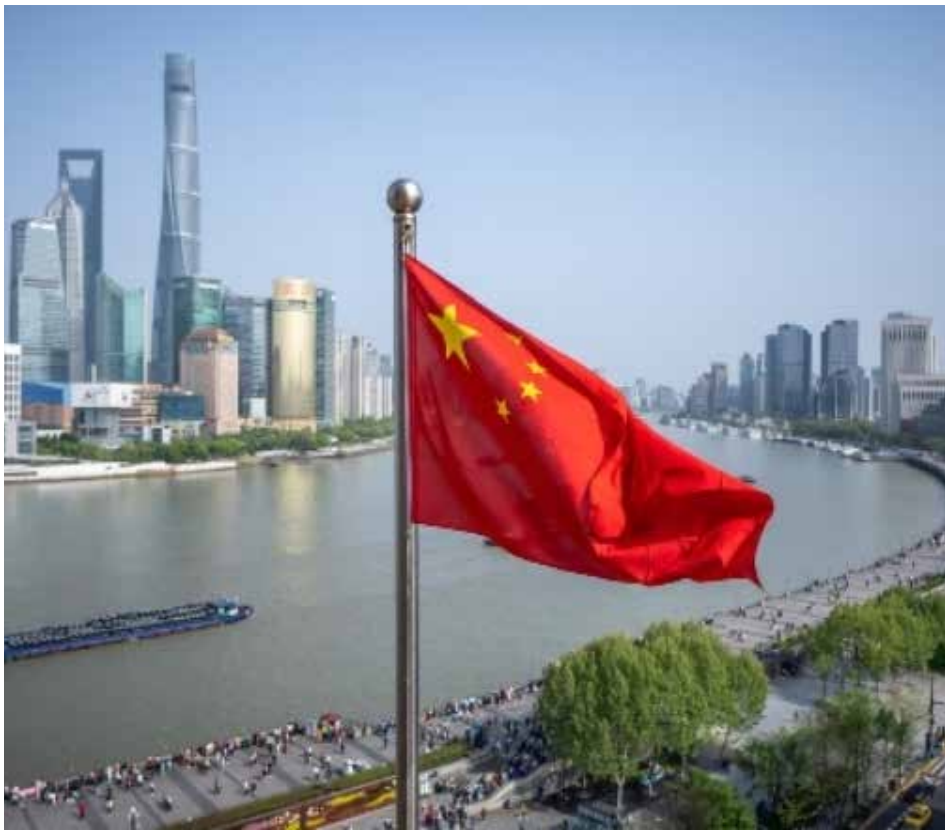

12- مبادرة "مناطق تجارية رقمية"

استحداث مناطق تجارية رقمية تُدار بتقنية البلوكشين بين الدول العربية لتقليل الفساد والرسوم الخفية في التجارة العابرة للحدود، لخلق بيئة شفافة وموثوقة للتبادل التجاري والاستثمار

13- منصة "الديبلوماسية الاقتصادية ذات الطابع الجماهيري"

منصة تفاعلية تُشرك مزيج من النخب الاقتصادية والأكاديمية والفكرية العربية من أجل اقتراح وتقييم المشاريع الإقليمية (ممرات، صناديق، تحالفات)، وتصدر تقارير استشارية غير حكومية. غايتها أو الهدف الذي تسعى له هو دمج "القوّة الناعمة الفكرية" مع القرار الرسمي.. أو تمهّد له

هذه التوصيات نابعةٌ من إدراك حقيقة أن الأنظمة العربية لا تستطيع الانفصال التام عن النظام الغربي، لكنها في الوقت نفسه لا يمكنها أن تتجاهل الفرص التي توفرها الكتل الصاعدة. وعليه، فإن تبنّي سياسات التموضع الذكي والمتوازن هو الخيار الأكثر واقعية، بما يتيح للعرب تحويل التعددية القطبية من تهديد محتمل إلى فرصة استراتيجية لتعزيز حضورهم في الاقتصاد العالمي

أفكار بحاجة إلى تأمّل:

1) بين الواقعية والطموح

التحول نحو التعددية القطبية حقيقي في مساره، لكنه ما زال جزئياً ومحدود الأثر. فالغرب لا يزال يحتفظ بأدوات القوة المالية والتكنولوجية، بينما تمتلك التكتلات الصاعدة زخماً سياسياً واقتصادياً متنامياً لكنه لم يتحول بعد إلى نظام بديل متكامل

2) فكّ الارتباط بالدولار... أم فكّ التبعية الفكرية؟

الرهان الحقيقي – في رأيي - ليس على "العُملة"، بل على نموذج التنمية والاستقلال المعرفي. فكّ التبعية الاقتصادية لا يكتمل دون تحرير الفكر الاقتصادي نفسه من المركزية الغربية التي ما زالت تحدّد "قواعد اللعبة" في التمويل وفي التنمية

3) الشرق الجديد

الصين وروسيا والهند تمثل اليوم قطباً بديلاً في القوة والنفوذ، لكنها – في رأيي - ليست بالضرورة "نقيضاً للغرب" هكذا أفهمه أنا على الأقل، بل تسعى إلى إعادة توزيع موازين القوة داخله

وهنا أتساءل للوصول لليقين: هل هي تسعى إلى "قطبٍ غربي جديد لكن بملامح ولغات ولهجات وأدوات آسيوية" أكثر منه قطباً شرقياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مناهضاً للطغيان والنفوذ الغربي ؟؟

4) العرب بين محورين

الدول العربية تمتلك موقعاً فريداً يمكن أن يجعلها جسراً لا ساحة، بشرط أن تتحرك برؤية موحدة أو منسَّقة "وهو أضعف الإيمان". غياب التنسيق العربي يجعلها تُستَخدم في التنافس بدل أن تُشارك في صناعته

5) مخاطر التعددية

التعددية القطبية ليست بالضرورة ضمانة للعدالة، بل فرصة مشروطة بالقدرة على التوازن. فهي قد تفتح بوابة التنافس الحاد بين القوى الكبرى، ولكنها في الوقت نفسه تتيح للدول الصغيرة مساحة للمناورة إن أحسنت توظيفها

6) الاقتصاد والسيادة

في العصر الرقمي الذي نعيشه، السيادة لا تُقاس بالعُملة فقط، بل بالتكنولوجيا والمعرفة والسيبرانية. علينا أن نقرّ بأن مَنْ يمتلك البيانات والمنصّات الذكية هو الذي يمتلك القرار الاقتصادي والسياسي الفعلي

7) التموضع العربي الذكي

التموضع الذكي يعني التحالف المتعدد الاتجاهات: تعامل استراتيجي مع الشرق والغرب لتأمين التمويل والتكنولوجيا، والحفاظ على الأسواق والاستقرار، دون ارتهان لأي محور. إنه "حياد فعّال" وليس حياداً سلبياً

8) بريكس والهوية الاقتصادية العربية

بإمكان العرب أن ينتقلوا من موقع المتلقي إلى الفاعل عبر تكتل اقتصادي عربي تنسيقي داخل المنظومات والتكتلات الصاعدة، لكن ذلك يتطلّب رؤيةً جماعيةً وخطةً استثماريةً عربيةً مشتركة، لا سياساتٍ منفردة

9) التمويل الجديد والسلطة الجديدة

إذا نجح بنك التنمية الجديد في ترسيخ مصداقيته، فقد يتحول إلى مركز تمويل بديل لدول الجنوب العالمي، لكن نقل السلطة الاقتصادية إلى الشرق لن يتحقق ما لم تتوازن معه قوة تشريعية ومصرفية وتنظيمية عالمية مستقلة

10) العقد الحاسم

الفترة 2026–2035 ستكون بالفعل العقد الفاصل في تشكّل النظام الدولي الجديد، وستحدد ما إذا كان العرب قادرين على أن يكونوا جزءاً من هندسة المستقبل، أم سيظلون في الهامش الجغرافي والتاريخي للنظام الدولي القادم

» الخاتمة

تكشف الورقة أن صعود بريكس ومنظمة شنغهاي ليس حدثاً عابراً، بل يمكن أن يمثّل تحولاً بنيوياً في النظام الدولي نحو مزيد من التعددية القطبية. فبينما تركز بريكس على البعد الاقتصادي – المالي وتطوير أدوات تمويل بديلة، تسعى منظمة شنغهاي إلى تعزيز التعاون الأمني – السياسي وربط الممرات الاستراتيجية. هذا التكامل بين الاقتصاد والأمن يجعل من الكتلتين معاً رافعةً محتملةً لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية

ومع أن محاولات فكّ الارتباط بالدولار لا تزال تواجه حدوداً تشغيلية واضحة في المدى القريب، فإن التوجه نحو التسويات بالعملات المحلية وربط أنظمة الدفع الوطنية يضع الأسس لبدائل تدريجية قد تقلل من هيمنة الدولار على المدى الطويل. في المقابل، ينظر الغرب

إلى هذه التحولات باعتبارها مساراً تراكمياً يقوّض نفوذه، فتتبنى الولايات المتحدة نهجاً صدامياً – احتوائياً، بينما يميل الاتحاد الأوروبي إلى نهج أكثر براجماتية يجمع بين التعاون والحذر

بالنسبة للعالم العربي، تتوزع الفرص بين الحصول على تمويل بديل عبر بنك التنمية الجديد والانخراط في الممرات الاقتصادية وتعزيز الاستقلالية النقدية والسيبرانية. إلا أن التحديات تظلُّ قائمةً، سواء في شكل الضغوط الغربية أو الانقسامات العربية الداخلية. لذلك، يبقى نجاح العرب مرهوناً – وبقدرٍ كبيرٍ جداً - بقدرتهم على صياغة موقف جماعي متماسك يوازن بين علاقاتهم التاريخية بالغرب وانفتاحهم المتزايد على الشرق

إن تبنّي استراتيجية "التموضع الذكي" يتيح للعرب تحويل التعددية القطبية إلى فرصٍ لتعزيز نفوذهم الدولي، بدلًا من أن تكون مصدراً للانقسام أو الارتهان لمحاور متنافسة. وفي ذات الوقت، هل فكرنا كعرب بالبدائل في حال لم تنجح هذه التكتلات الصاعدة، أو في حال نجاحها ولكن لم تحقق النتائج التي كنا نرجوها؟!!

ملحق (1): لماذا نرى صعوبة في فكّ الإرتباط بالدولار؟

أولاً: التباين الكبير بين اقتصادات الأعضاء: الصين تمثل نحو 70% من الناتج الإجمالي لبريكس، تليها الهند بنسبة 15%، بينما البقية (روسيا، البرازيل، جنوب أفريقيا) تمثل أقل من 15%. هذا الخلل يجعل من الصعب إيجاد سياسة نقدية أو مالية مشتركة، لأن مصالح الصين المصدّرة تختلف جذرياً عن مصالح الهند المستوردة للطاقة، مثلاً

ثانياً: غياب سوق مالية موحّدة وآليات تحويل مرنة: دول بريكس لا تمتلك سوقاً موحدة لرأس المال، ولا نظاماً مصرفياً تكاملياً يمكنه تسوية المعاملات بعملة جديدة. كما أن الصين لا تزال تُبقي على قيود صارمة على رأس المال، ما يجعل اليوان غير قابل للتحويل الكامل. وروسيا والبرازيل والهند تتبع سياسات نقدية مستقلة ومعدلات فائدة متباينة جداً. لذلك بدون سوق رأس مال مشتركة وآليات نقدية منسقة، تصبح أي عملة موحدة مجرد رمز سياسي لا قيمة تشغيلية له

ثالثاً: ضعف الثقة نسبياً بين الأعضاء: لا يمكن تجاهل التنافسات الجيوسياسية بين دول بريكس. فبين الصين والهند نزاعات حدودية، كما أن الهند تميل استراتيجياً نحو الغرب عبر QUAD، والبرازيل تتأرجح سياسياً بين يمين موالٍ للغرب ويسارٍ يميل إلى الجنوب

هذه التناقضات لا شك في أنها تؤجل بناء ثقة مؤسسية نقدية كالتي بنتها أوروبا قبل إطلاق اليورو، علماً بأن الدولار في المقابل يستند إلى منظومة ثقة سياسية وعسكرية متماسكة تدعم عملته

رابعاً: محدودية بنك التنمية الجديد - NDB 2015: البنك الذي يُفترض أن يكون الذراع المالية لبريكس ما يزال صغير الحجم مقارنة بمؤسسات الغرب، فرأسماله 100 مليار دولار فقط، بينما صندوق النقد يمتلك أكثر من 1 تريليون دولار في قدراته التمويلية. فضلاً عن أن معظم قروض البنك حتى الآن مُقوّمة بالدولار وليس بالعملات المحلية!

خامساً: غياب الاحتياطي المشترك أو أصول دعم قوية: الدولار مدعوم باحتياطيات ضخمة وسوق سندات أمريكية عميقة، أما بريكس، فلا تملك أصولاً مالية مشتركة يمكن أن تؤدي وظيفة "الاحتياطي العالمي" لعملتها المقترحة. كما لا يوجد أيضاً بنك مركزي موحد أو نظام تأمين ودائع عابر للدول، وهي مقومات أساسية لأي عملة مستقرة. وبالتالي، فإنّ عملة بريكس المحتملة لن تحظى بالثقة الدولية من دون غطاء حقيقي أو سوق مالية مشتركة. لذلك فهي تحتاج إلى مرحلة تأسيس أو إلى تحوّل تدريجي

سادساً: اختلاف أولويات السياسة النقدية: الصين تسعى إلى توسيع استخدام اليوان عالمياً

روسيا تريد نظام دفع بديل لتجاوز العقوبات الغربية SPFS بدلاً من SWIFT، والهند مهتمة أساساً بتسويات تجارية ثنائية دون التورط في حرب العملات، والبرازيل وجنوب أفريقيا تركزان على التنمية أكثر من الإصلاح النقدي. إذن أي عملة موحدة تتطلب توحيد الأهداف النقدية، وهو ما لم يتحقق بعد

سابعاً: الدولار لا يزال "العملة" الأولى: حتى الدول الأعضاء في بريكس تحتفظ بمعظم احتياطياتها بالدولار! فلدى الصين نحو 3 تريليونات دولار من الاحتياطات، أكثر من نصفها بالدولار، والهند والبرازيل وروسيا كذلك تستخدم الدولار في تسوياتها مع أطراف ثالثة. وأي انسحاب مفاجئ من الدولار سيؤدي إلى تآكل قيمة احتياطياتها الخاصة. لذا لا مصلحة لأي عضو رئيس في إسقاط النظام الذي يحمل ثرواته!

ثامناً: المعوقات التقنية والسياسية أمام "العملة الرقمية المشتركة": الفكرة المطروحة حالياً هي إنشاء عملة رقمية مدعومة بالذهب أو بسلة عملات. لكنّ توحيد معايير الأمان، الأنظمة المصرفية، والتشريعات بين دول البريكس أمر شبه مستحيل حالياً. كما أن استخدام البلوكشين على مستوى الدول يحتاج إلى ثقة مشتركة في مراكز البيانات، وهي غير متوفرة سياسياً. وعليه، يمكننا القول بأن مشروع إنشاء عملة رقمية لا يزال في مرحلة "الفكرة السياسية" أكثر من كونه "آلية مالية"

ملحق (2): أبرز الأدوات / المبادرات التي دخلت حيز التنفيذ أو قيد التطبيق:

1) الاتفاقية الاحتياطية المشتركة – (CRA): وهي أداة لدعم السيولة بين الدول الأعضاء في حالات أزمة ميزان المدفوعات. لكنها لم تصل إلى مستوى أن تحل محل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

2) نظام المدفوعات "BRICS Pay" / مشروع الدفع العابر للعملات المحلية: حتى الآن لم يُفعَّل بشكل كامل وواسع. العقبة تكمن في التنسيق الفني بين أنظمة الدفع الوطنية (مثل SPFS في روسيا، وCIPS في الصين)، فضلاً عن السياسات والموافقة السياسية.

3) آلية الضمانات / متعددة الأطراف : في قمة البريكس 2025، طُرحت فكرة "مبادرة ضمان متعددة الأطراف" لتعزيز الاستثمارات وتخفيض المخاطر في الدول النامية، على أن يُشغّل ذلك عبر بنك التنمية الجديد NDB، لكنه لم يبدأ بعد

4) توسع مهمة بنك التنمية الجديد NDB للعمل بعملات محلية / مشاريع محلية: تم التأكيد على أن البنك يسعى لتمويل المشاريع بعملات محلية لتقليل مخاطر سعر الصرف (وليس فقط بالدولار). رغم هذه الجهود، لا يزال دور NDB محدوداً نسبياً مقارنة بالبنوك العالمية الكبرى، والتحدي الأكبر هو جذب قدر كبير من رأس المال والموارد لتنفيذ مشاريع كبرى

تقييم عام: إلى أيّ مدى تحقّقت هذه الأدوات عملياً؟

هناك تقدّم ملموس في الدراسات والتنسيق الفني والسياسات، خاصة فيما يخص نظام الدفع الموحد والضمانات المشتركة، لكن التنفيذ الكامل لا يزال بطيئاً ومتدرجاً

بعض الدول الأعضاء لديها بالفعل أنظمة دفع محلية متطورة (مثل الصين وروسيا)، ما يسهل ركيزة فنية للتكامل في نظام أطول مدى للبريكس

التحديات الفنية والسياسية كبيرة: اختلاف اللوائح، السيادة النقدية، التجاوز على القوانين الدولية، التنسيق بين البنوك المركزية، المخاطر المالية وغيرها

القمم والبيانات المشتركة في 2025 أظهرت دعماً أعلى لهذه الأدوات، لكنها أتت غالباً بصيغة "التوصيات"، "المبادئ التقنية"، "التقارير الفنية" وليس التنفيذ الفوري.

ملحق (3): أمثلة على مشاريع فعلية دعَمها بنك التنمية الجديد:

مشروعات النقل والبنية التحتية

– مشروع جسور في الصين.

– مشروع (مشروع نقل مستدام) في الصين.

مشروعات الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة

– مشروع الطاقة بالرياح في البرازيل.

– مشروع طاقة نظيفة في الهند.

مشروعات في البرازيل (البنى التحتية واللوجستية)

في أغسطس 2025، تم توقيع اتفاق لتمويل خطوط جديدة للبنى التحتية واللوجستيات في شمال ووسط وشرق البرازيل بقيمة نحو 2.7 مليار ريال برازيلي عبر البنك

ملحق (4): من تقارير بنك التنمية الجديد

وافق البنك على مشاريع تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 40 مليار دولار موزعة على 122 مشروعاً استراتيجياً، منها نحو 22.4 مليار دولار قد صُرفت فعلياً (مرحلة التأسيس والتركيز على البنية التحتية، توسع في الطاقة النظيفة والنقل والتنمية المستدامة)

وفق تقرير حديث، البنك يدير نحو 92 مشروعاً بقيمة إجمالية تقارب 28 مليار دولار في ستّ دول أعضاء (الصين، الهند، روسيا، البرازيل، جنوب أفريقيا، إضافة إلى بنجلاديش). وجود بنغلاديش ضمن الدول التي دعمها البنك، رغم أنها ليست عضواً في البنك، يعطي دلالاتٍ قيمة

حتى يوليو 2025، مجلس إدارة البنك وافق على 112 مشروعاً بقيمة تُقدّر بـ 37 مليار دولار تقريبًا منذ التأسيس (تفعيل خطوط تمويل محلية وسندات بعملات وطنية)

ملحـــق (5): من مشاريع البنك المستقبلية:

- صنـدوق الضمـان المتعـدد الأطـراف

البريكـس تخطـط لإطلاق صنـدوق ضمـان مدعـوم مـن البنـك لتقليـل مخاطـر الاسـتثمار فـي الـدول الأعضـاء، بحيـث يُسـتخدم رأس مـال البنـك الحالـي لتوفيـر ضمانـات للمشـاريع المسـتقبلية بـدءاً مـن 2026.

- توسـيع العضويـة والانتشـار الجغرافـي
- إصدار سندات محلية (بالعملات الوطنية)
- مشـاريع البنيـة التحتيـة، الطاقـة النظيفـة، التحـول المناخـي
- مبـادرات فـي التكنولوجيـا والابتـكار
- مشـاريع البنـى التحتيـة العابـرة للقـارات / الربـط الإقليمـي

القطاعات الرئيسة للمشاريع

- البنيـة التحتيـة والنقـل المسـتدام: جسـور، سـكك حديديـة، وممـرات لوجسـتية فـي الصيـن والبرازيـل والهنـد
- الطاقـة النظيفـة: مشـاريع الريـاح والطاقـة الشمسـية فـي الهنـد وجنـوب أفريقيـا والبرازيـل
- التحـول الرقمـي والمنـاخ: مشـروعات لتقنيـات المـدن الذكيـة والبنيـة الرقميـة
- التمويـل بالعـملات المحليـة: توسـع فـي إصـدار السـندات المحليـة لتعزيـز اسـتقلالية التمويـل عـن الـدولار

المراجع:

المراجع العربية:

- المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات (2024). تقريـر التحـولات الدوليـة الكبـرى 2024–2025. الدوحـة.
- جامعـة الـدول العربيـة (2023). التعـاون الاقتصـادي العربي–الآسـيوي فـي ظـل التحـولات الدوليـة. القاهـرة.
- صنـدوق النقـد العربـي (2024). التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد. أبوظبـي.

المراجع الأجنبية:

- International Monetary Fund (IMF). (2025). World Economic Outlook: Balancing Growth and Stability. Washington, D.C.
- World Bank. (2024). Global Economic Prospects: Diverging Paths in a Fragmented World. Washington, D.C.
- New Development Bank (NDB). (2025). Annual Report 2025. Shanghai.
- Shanghai Cooperation Organization (SCO). (2025). Tianjin Summit Declaration 2025. Beijing: MFA of China.
- Reuters. (2025, June). BRICS shifts focus toward local currency settlements.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024). Trade and Development Report 2024. Geneva.
- Oxford Analytica. (2025). The rise of non-Western blocs and global financial multipolarity. Oxford.
- Financial Times. (2025). BRICS, Shanghai Cooperation, and the challenge to Western finance. London.

- **هذا الدراسة شـــــارك بهـا أ . د . جلال حاتـم في منتدى قمة شـنغهاي ألـ 25 والتحـولات الدوليـة والإقليميـة الكبـرى، والـذي نظمـه المعهـد العالمي للتجديـد العربي، فـي الفتـرة (17 – 19 أكتوبـر 2025 م)، رابـط الموقـع:**

https://link.arabicrenewal.org/egd

الغباء السياسي في اليمن
حين تُـدار الدولـة بعقل الصراع لا بعقـــــــل الدولة

■ د عبدالغني جغمان

منـذ أكثـر مـن عقديـن، واليمـن يعيـش واحـدة مـن أغـرب الظواهـر السياسـية فـي التاريـخ الحديـث:

بلـد غنـي بالمـوارد، فقيـر فـي الإدارة

يمتلـك كل مقومـات الدولـة، لكنـه يتصـرف بعقـل الفصيـل

ينتـج النفـط والغـاز، لكنـه يعيـش فـي الـظلام. وهـذا ليـس قَـدَرًا اقتصاديًـا... بـل نتيجـة مباشـرة لمـا يمكـن تسـميته "الغبـاء السياسـي"

الغبـاء السياسـي... تعريـف قبـل أن يكـون تهمـة، انـه لا يعنـي قلـة الـذكاء، بـل سـوء اسـتخدامه. حينمـا تُتخـذ القـرارات الكبـرى باندفـاع عاطفـي أو مصلحـي، دون وعـي بتبعاتهـا الاسـتراتيجية

حيـن يظـن القائـد أنـه انتصـر لأنـه كسـب معركـة، بينمـا خسـر الدولـة بأكملهـا

حيـن تتحـول السياسـة إلـى ردّ فعـل، لا إلـى رؤيـة، وحيـن يُقـاس النجـاح بعـدد الخطـب لا بعـدد الكيلـوات المولّـدة أو الطـرق الجديـدة او المـدارس المشـيّدة

بهـذا المعنـى، اليمـن اليـوم هـو نتيجـة تراكـم طويـل مـن الغبـاء السياسـي البنيـوي:

قـرارات مرتجلـة، ارتهـان للخـارج، سـوء إدارة للمـوارد، وتجاهـل تـام لجوهـر الدولـة كمؤسسـة كبـرى قياديـة وخدميـة تعنـى بالمواطـن بشـكل رئيـس

مـن الدولـة الفاعلـة إلـى "الدولـة الفارغـة"

فـي التسـعينيات، كانـت الدولـة اليمنيـة تمتلـك نـواة مؤسسـات حقيقيـة: جيـش موحّـد، إدارة مركزيـة، إيـرادات نفطيـة، ومشـروع وطنـي واعـد لكـن مـع تصاعـد الصـراع السياسـي، تحولـت الدولـة مـن مؤسسـة سـيادة إلـى غنيمـة سـلطة

الـولاءات الشـخصية حلّـت محـل الكفـاءة، والقـرارات أصبحـت أدوات لتثبيـت النفـوذ، لا لإدارة الوطـن

ومـــــع انـدلاع الحـرب، اكتمـل المشـهد:

تعـددت مراكـز القـرار، تشـرذمت المـوارد، وظهـرت سـلطات ظـل تديـر اقتصـاد الحـرب بعيـدًا عـن مؤسسـات الدولـة. هكـذا تحولـت اليمـن إلـى مـا يسـميه الباحثـون "الدولـة الفارغـة Empty state" وهنـا نقصـد بهـا دولـة موجـودة بالشـكل، غائبـة بالفعـل. لهـا وزارات وبنـوك ومجالـس، لكـن لا سـلطة لهـا علـى الخدمـات أو الاقتصـاد أو القـرار السـيادي (حسـب تعريـف الدكتـور علايـة فـي بحثـه الاخيـر فـي اكتوبـر ٢٠٢٥)

» حيـــــــن يسرق الفساد طاقة وطـــــن

بحكم اختصاصي في الطاقة والموارد الطبيعية.. فإن الفساد فيها ليس مجرد أرقام في تقارير؛ إنه تدمير فعلي للقدرة الوطنية، خذوا مثلًا قطاع الطاقة:

تخسر اليمن مليار دولار سنويا لشراء المازوت والديزل لمحطات كهرباء لا يرى المواطن النور الا لساعتين فقط!؟ وفي الحقيقة لدينا موارد غازية وكان من المفترض أن يُخصص أكثر من 3 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء على مدى 20 سنة

لكن ما تم فعليًا لم يتجاوز تريليونًا واحدًا

النتيجة؟ فقدت البلاد أكثر من 300 مليار كيلواط-ساعة من الطاقة الممكنة، أي ما يعادل خسارة اقتصادية تتجاوز 30 مليار دولار

في المقابل عائدات مشروع الغاز الطبيعي المسال المتوقعة خلال 20 سنة لا تتجاوز 6 مليار دولار حسب وثائق المشروع! هل استوعبتم حجم الكارثة!

هذا ليس خطأً تقنيًا، بل تجسيد دقيق لـ"الغباء السياسي":

القرار الفاسد الذي يُتخذ بثقة، النهب الذي يُبرر بخطاب وطني، والمسؤول الذي يظن أنه "ذكي" لأنه أغنى نفسه، بينما أفقر وطنًا بأكمله

» الحرب التي لا تنتهي... لأن اقتصادها مربح

تحولت الحرب في اليمن إلى اقتصاد مستدام بحد ذاته. كل جبهة تنتج شبكة تمويل، وكل انقسام يولّد جهة تجبي وتفرض رسومًا، حتى أصبح "السلام" خطرًا على من بنوا ثرواتهم من "اللاحرب"

هذا الشكل من الاقتصاد العسكري يجعل الغباء السياسي ضرورة للبقاء، فكل تفكير عقلاني أو إصلاح حقيقي يُهدد مصالح المنتفعين. وهكذا يتجذر الغباء بوصفه نظام حكم، لا مجرد خطأ في الإدارة

» الشعـــب يدفع الفاتورة... والشرعية تتآكل

حين تغيب الكهرباء، ويُغلق المستشفى، وتنهار المدرسة، لا يعود المواطن يسأل: من يحكم؟

بل: من يخدمني؟ وهنا تفقد الدولة جوهر شرعيتها

فـ الشرعية لا تُبنى بالشعار، بل بالخدمة. وحين تصبح الخدمة رهينة الولاء، تُختزل الدولة في جماعة، والجماعة في شخص،

وتبدأ دورة الغباء السياسي من جديد

» الطريق للخروج: الذكاء السياسي لا الخطاب الذكي

ليس الحل في تغيير الشعارات أو الأسماء، بل في تغيير طريقة التفكير السياسي

اليمن بحاجة إلى أن تعود الدولة لتكون وسيلة خدمة لا وسيلة سيطرة.. من يقدم خدمة من يخفف عن المواطن لا من يحكمه!

إلى أن يُقاس القرار بجدواه على المواطن، لا بالصور والتقارير التفخيمية المفخخة والانجازات الوهمية!

إلى أن يصبح تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي شرطًا لأي قرار سياسي

وحين تُبنى الثقة بين المواطن والدولة من خلال الأداء، لا الدعاية، حينها فقط يمكن القول إننا بدأنا نغادر زمن الغباء السياسي

لذا نحن نقول ونكرر أن اليمن لا يفتقر إلى العقول، بل إلى العقلانية في القيادة. لا يفتقر إلى الموارد، بل إلى إدارة الموارد

ما ضاع بسبب الفساد والغباء السياسي لا يقل عن ضياع أجيال كاملة من التنمية والفرص

لكن الفرصة ما زالت قائمة — إن تحررت الإرادة من منطق الغنيمة، واستعاد القرار وطنيته، وتحوّلت الدولة من "قشرة سياسية" إلى مؤسسة مواطنة وخدمة

الذكاء السياسي الحقيقي هو أن تتعلّم من الفشل قبل أن يتحول إلى مصير وقدر

واختم بالقول ان الفساد في ملف الطاقة لم يضرب خزينة الدولة فقط، بل ضرب قدرة الدولة على أن تكون "مزوّد خدمة"، أي ضرب مصدر شرعيتها في عيون المواطن.

بمعنى صريح: الفساد هنا هو تهديد مباشر لشرعية الحكم، وليس فقط مخالفة مالية!

ذكرى الاستقلال: من حلم التحرير إلى ضــرورة بناء الدولة التنموية

(البحث عن النموذج الاقتصادي للدولة!)

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبيــر اقتصـــادي

تطل علينا في الثلاثين من نوفمبر، يوم الاستقلال المجيد، يقف اليمنيون مرة أخرى أمام مرآة التاريخ.
حلم التحرر وبناء دولة وطنية مستقلة وقادرة،

اليوم، وبعد عقود من الآمال والطموحات، تبدو صورة اليمن في المرآة باهتة ومجزأة، فبدلاً من دولة الاستقلال والسيادة، نجد أنفسنا أمام واقع مرير من الانقسام والتبعية واقتصاد منهار يئن تحت وطأة صراع مدمر

في مقالي السابق، "اليمن بين ثورتين واقتصاد منهار"، استعرضت المسار التاريخي الذي قاد اليمن إلى وضعه الاقتصادي الكارثي الحالي. وكان التساؤل عن المخرج الممكن من هذا النفق المظلم، برغم التوصيات التي قدمتها في المقال، إلا ان الحكاية لم تتوقف، لا اسعى ابداً الى رثاء الماضي، ولكن البحث عن الفهم، للعمل اليوم لبناء المستقبل.

هنا اضع، محاولة جديدة لرسم خارطة طريق لنموذج اقتصادي تنموي، قد تتبناه الدولة، وقد يكون نموذجاً قادراً على انتشال اليمن من رماد الحرب إلى فضاء التنمية المستدامة

الفجوة التي دندنت حولها في المقال السابق، كان غياب تصور عملي ومفصل لما يجب أن يكون عليه اقتصاد اليمن واقتصاد المستقبل، فالحديث عن الأمل وحده لا يكفي، والأفكار العامة لا تبني أوطاناً. غياب "العقل المشترك" والإرادة السياسية الحقيقية أدى إلى فشل الحكومات المتعاقبة في بناء اقتصاد مستدام. فمعاناة "أحمد"، الذي يمثل كل مواطن يمني، تتفاقم يومياً في ظل انهيار الخدمات وتآكل القدرة الشرائية. لذا، فإن هذا المقال لا يهدف إلى البكاء على الأطلال، بل يسعى، انطلاقاً من واقعنا المعقد، إلى رسم ملامح طريق للخروج من هذا النفق المظلم.

إنه محاولة للإجابة عن السؤال: بعد أن ضاعت أحلام الماضي، كيف يمكننا بناء مستقبل ممكن؟ ، اسعى هنا الى التركيز حول تقديم "نموذج الدولة التنموية ذات الاقتصادات المتنوعة"، كإطار عمل مستوحى من تجارب دول نهضت من كوارث أشد، ومبني على الإمكانيات الكامنة في اليمن

دعونا ننظر للوضع الحالي:

قبل الحديث عن أي حلول، لا بد من الاعتراف بمرارة الوضع القائم

ما نشهده اليوم في اليمن عموماً، وفي المناطق المحررة خصوصاً، ليس أزمة اقتصادية عابرة، بل انهيار بنيوي في المنظومة المالية والمؤسسية ما يمكن أن أسميه "اقتصاد الدكاكين"

فالقطاع المالي يعيش حالة تفتت عميقة، إذ فقدت البنوك دورها كوسيط مالي قادر على تمويل التنمية، وتحول النشاط الاقتصادي إلى وحدات صغيرة ومعزولة.

في نظري، السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي في عدن ، كمحاولة السيطرة على سعر الصرف عبر "تجفيف السيولة" من العملة المحلية لم تكن سوى علاج للعرض لا للمرض

لقد أدت تلك السياسات إلى أزمة سيولة خانقة شلت ما تبقى من الحركة الاقتصادية، ودمرت ثقة المودعين في الجهاز المصرفي برمته. وفي ظل هذا الفراغ، مع انتشار شبكات بنوك التمويل الأصغر والصرافة بشكل غير مسبوق، ليس كدليل على العافية، بل كعرض من أعراض تحول الاقتصاد إلى وحدات صغيرة ومجزأة (دكاكين) عاجزة عن خلق نمو حقيقي أو وظائف مستدامة

أما الحكومة، التي تعاني من ضعف هيكلي وخلافات داخلية، وعجز مزمن عن صرف المرتبات بانتظام، فقد وجدت نفسها في موقف أشد حرجاً. اعتمادها شبه الكامل على تصدير النفط الذي توقف بعد هجمات الحوثيين على منشآت التصدير، حرمها من أهم مصادر الإيرادات. أما الإيرادات الداخلية، فلا تمتلك منها إلا "النفس"، إذ ما يصل إلى الخزينة لا يرى أثره، بينما تتبدد بقية الموارد في مسارات لا يعلمها (أحد!)

وزاد الوضع تعقيداً أزمة الملاحة في البحر الأحمر، التي كان يُعتقد أنها قد تمنح الحكومة أوراق قوة دولية، لكنها في الواقع عمقت أزمتها المالية عبر تقليص إيرادات الجمارك في الموانئ الخاضعة لسيطرتها

وفي محاولة أخيرة يائسة، تسعى الحكومة لرفع الفاتورة الجمركية بحثاً عن إيرادات جديدة، لكنها بذلك تعزز موجات التضخم وأشعال الأسعار أكثر.

ومع محاولاتها كبح الغلاء ، إلا انها تفشل وتستمر في الفشل، "وكأنك يا بوزيد ما غزيت".

وإذا نظرنا إلى الوضع بلغة الأرقام، نجد ما يلي:

- انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 58% منذ عام 2015 . وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 19.10 مليار دولار في 2024، مع توقعات بانكماش مستمر. هذا الرقم يمثل أقل من نصف ما كان عليه في ذروته قبل الحرب (43.23 مليار دولار).

- 47% من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، تقريبا أكثر من 17 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي، و18 مليون يفتقرون للمياه النظيفة ، حسب تقارير البنك الدولي
- تجاوز التضخم في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً 30% في عام 2024 ، بحسب تقارير البنك الدولي

هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، إنها قصص ملايين اليمنيين الذين يكافحون يومياً من أجل البقاء،

السؤال الآن: كيف يمكن تحويل هذا الواقع؟

وهل علينا أن نستمر في الانتظار حتى الوصول إلى حل سياسي شامل؟

في ظني، لا.

فكل تأخير هو تدميرٌ لما تبقى من الحياة في هذا البلد الطيب أهله

لقد حان الوقت للتفكير بطريقة مختلفة ولا بد من ذلك

نموذج الدولة (البراغماتية) التنموية ذات الاقتصادات المتنوعة

الجواب الذي اقترحه يكمن في تبني نموذج مزدوج:

1. الدولة التنموية كآلية للحكم،
2. والاقتصادات المتنوعة كاستراتيجية للنمو.
3. واللامركزية كمسار للاستقرار والتنمية

أنا لا أزعم اختراع العجلة، بل أدعو إلى الاستفادة من تجارب الدول التي حققت قفزات تاريخية، ليس لأنها ديمقراطية بالمفهوم الأوروبي، بل لأنها كانت براغماتية تسعى لمصالحها أولاً ، ونحن أولى بأن نقول: (اليمن أولا")

المسار التاريخي لليمن أثبت فشل النماذج الاقتصادية التي جُربت:

- التخطيط المركزي الجامد في الجنوب، الذي انهار مع انهيار داعمه الخارجي (الاتحاد السوفيتي)
- اقتصاد السوق المشوّه في الشمال، الذي تحوّل إلى رأسمالية محاسيب تعيد إنتاج الفساد
- النموذج الريعي بعد الوحدة، القائم على النفط والتحويلات والهبات الخارجية، دون أساس إنتاجي حقيقي
- وأخيراً، اقتصاد الحرب الذي نعيشه اليوم، وهو نموذج باطش دمر كل الممكنات التنموية، وأفرز طبقة من المتغولين على الثروة تتجاوز في فسادها حدود الفساد ذاته.

الطريق الأمثل للمستقبل يكمن في نموذج تنموي براغماتي أثبت نجاحه في دول خرجت من ظروف مشابهة: نموذج "الدولة التنموية"، هذا النموذج لا يعني عودة الدولة المتسلطة التي تمتلك كل شيء، بل يعني بناء دولة ذكية واستراتيجية تتمتع بالقدرة والرؤية لتوجيه مسار التنمية.

الدولة التنموية ليست الدولة الشمولية التي تسيطر على كل شيء، وليست الدولة الحارسة التي تترك كل شيء للسوق.

إنها دولة ذكية، قوية، وذات رؤية.

دولة تلعب دوراً نشطاً في توجيه الاقتصاد، وتصحيح اختلالات السوق، وتحفيز القطاعات الاستراتيجية، وحماية الفئات الضعيفة

الدولة التنموية دولة تتدخل بشكل مستقل في الاقتصاد لتعزيز التنمية طويلة الأجل للبلاد

فإذن في دولة هشة كاليمن، لا يمكن الاعتماد على "اليد الخفية" للسوق وحدها لإعادة البناء. نحن بحاجة إلى "يد مرئية" قادرة على تحديد القطاعات الاستراتيجية، وتوفير البنية التحتية، ووضع سياسات تحفز الاستثمار المنتج بدلاً من الأنشطة الريعية

لماذا هذا النموذج مناسب لليمن؟

- حجم الدمار في البنية التحتية والمؤسسات يتطلب تدخلاً قوياً ومنظماً من الدولة لإعادة البناء، وهو ما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به وحده
- سنوات الحرب دمرت الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين. الدولة هي الوحيدة القادرة على إعادة بناء هذه الثقة من خلال فرض القانون وتوفير بيئة مستقرة
- ترك الاقتصاد لقوى السوق وحدها في مرحلة ما بعد الصراع سيؤدي إلى تفاقم الفوارق وزيادة التوترات. الدولة التنموية تضمن توزيعاً عادلاً لثمار النمو

تجارب دول مثل فيتنام ورواندا لم تكن بالضرورة نماذج ديمقراطية بالمعنى الغربي، لكنها كانت "دولاً قوية ذات رؤية". القوة هنا لا تعني القمع، بل تعني "القدرة المؤسسية":

- القدرة على إنفاذ القانون، ومحاربة الفساد بحسم،
- وتنفيذ السياسات بفعالية.
- دولة قادرة على توفير الأمن، وخلق الوظائف، وتقديم الخدمات

إن بناء الدولة التنموية يتطلب محركاً قوياً، وهذا المحرك يتكون من جزأين 1+ :

1. العقل المخطط: مؤسسات الدولة القادرة على التخطيط والرؤية
2. والقطاعات المنتجة: المحرك الواقعي للنمو، من الصناعة والزراعة إلى الاقتصاد الإبداعي والخدمات الحديثة
3. اللامركزية كمسار للاستقرار والتنمية

أولاً، العقل المخطط:

لا يمكن تحقيق ذلك عبر الآليات الحكومية التقليدية المشلولة بالسياسة والمحاصصة.

نحن بحاجة إلى ما يمكن تسميته "فريق اقتصادي موازٍ" أو "حكومة ظل اقتصادية".

فريق من أفضل الكفاءات والخبرات اليمنية، معزول عن السياسة اليومية، مهمته الرئيسية التخطيط الاستراتيجي ، وتصميم السياسات، ومراقبة الأداء، على أن يكون هدفه الأسمى هو "بناء اقتصاد غني بالوظائف على نطاق واسع"، لأن خلق الوظائف هو أقوى أداة لمحاربة الفقر وتحقيق الاستقرار.

وهذا يتطلب ان يكون الفريق لديه كافة الصلاحيات ، بما يضمن تطبيق توصياته ، ولا يحق لأي مكون حكومي او سياسي التدخل في انشطته او منعه، وما يصدره يصبح امراً قاطع التنفيذ، ولذا يجب ان يدعمه التحالف العربي، وتتحول توصياته الى وقاع تنفيذي عبر دعم التحالف اولاً، والقيادة السياسة ثانياً، والمانحين وتوجهاتهم التنموية في اليمن ثالثاً.

قد يتطلب تغيير في السياسات والإجراءات والمشاريع، فكيف يمكن تنفيذها دون هذا الدعم، وان تطلب هيكلة أي وزارة او هيئة او مؤسسة حكومية، أو تقليص وظائفها او اضافتها بما يحقق الهدف المنشود.

ثانياً، القطاعات المنتجة:

يجب أن يتجاوز التنويع الاقتصادي مجرد الاعتماد على النفط المحدود والمتقلب. يجب أن نفكر في خلق "منظومة اقتصادات" متكاملة ومترابطة، تستغل كل مقومات اليمن الكامنة، قد يشمل ذلك:

• الاقتصاد الأزرق: استثمار الشريط الساحلي الهائل ليس فقط في الصيد، بل في الاستزراع السمكي، وتطوير الموانئ لتصبح مراكز لوجستية عالمية، والسياحة الساحلية

• الاقتصاد الرقمي: الاستفادة من التركيبة السكانية الشابة، وتجاوز تحديات البنية التحتية المدمرة، عبر تمكين الشباب من تقديم خدمات للعالم (خدمات لوجستية رقمية، برمجة، تصميم، استشارات) من داخل اليمن، مما يوفر دخلاً بالعملة الصعبة مباشرة للأفراد

• الاقتصاد البرتقالي: تحويل الإرث الثقافي والتاريخي الغني لليمن (الفنون، الحرف اليدوية، التراث المعماري) إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية، وربطها بالسياحة والاقتصاد الرقمي

• الاقتصاد الزراعي، والاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد التعاوني، والاقتصاد اللوجستي... واخرى كلما تطلب

1+: اللامركزية كمسار للاستقرار والتنمية

الحديث عن بناء نموذج اقتصادي ناجح في "المناطق المحررة" يصطدم بواقع التشظي السياسي والاجتماعي. وهنا، يجب أن نكون براغماتيين. إن فكرة "الحكم الذاتي للمحافظات" أو اللامركزية الاقتصادية الموسعة لم تعد ترفاً فكرياً، بل قد تكون ضرورة عملية للانطلاق

إن منح المحافظات القادرة، مثل حضرموت وغيرها، صلاحيات واسعة لإدارة مواردها الاقتصادية بشكل مباشر، مع تقاسم العائدات بنسبة عادلة مع المركز، يمكن أن يحقق عدة أهداف:

- يعالج المظالم التاريخية المتعلقة بالتهميش،
- يخلق حافزاً للتنافس التنموي الإيجابي بين المحافظات،
- يقدم نموذجاً عملياً يمكن البناء عليه مستقبلاً في أي تسوية سياسية شاملة.

لكن هذا الطرح، يحتاج الى تفصيل، اجعله لمقال قادم، ليس دعوة للانفصال، بل هو اعتراف بالواقع، ومحاولة لبناء النجاح من الأسفل إلى الأعلى، بدلاً من انتظار حلول لن تأتي من الأعلى

أيها السادة، دولة تنموية. فريق اقتصادي خبير. منظومة اقتصادات متنوعة. حكم لا مركزي

قد تبدو هذه رؤية طموحة، لكن السؤال الجوهري هو: من أين نبدأ؟

حجر الزاوية: الإنسان أولاً، جواب بسيط في مضمونه، عميق في أثره: منظومة التعلم.. حجر الزاوية الذي يجب أن يُبنى عليه كل هذا المشروع هو إعادة النظر جذرياً في منظومة التعلم، بكل مستوياتها: التعليم، التدريب، والتنمية

لا يمكن بناء اقتصاد رقمي من دون مبرمجين ومسوقين رقميين، ولا اقتصاد أزرق من دون مهندسين بحريين وخبراء في الاستزراع السمكي، ومحترفين في المجال السياحي،

ولا يمكن قيام دولة قادرة من دون إداريين وقانونيين أكفاء

الاستثمار في رأس المال البشري ليس ترفاً، بل هو الشرط الأول لأي نهضة قادمة. وسيكون هذا الملف، بإذن الله، موضوع مقالات قادمة بعد مقالة اللامركزية، لأن كل إصلاح يبدأ من الإنسان

في الختام وفي ذكرى الاستقلال، علينا أن نتذكر أن التحرر الحقيقي ليس رفع علمٍ أو ترسيم حدودٍ، بل امتلاك القدرة على بناء المستقبل

لقد حان الوقت لأن ننتقل:

من اقتصاد الريع والصدقات إلى اقتصاد الإنتاج والإبداع، ومن دولة المحاصصة المنهارة إلى دولة المؤسسات القادرة

الطريق طويل وشاق، نعم، لكن الخطوة الأولى تبدأ دائماً، بعد التوكل على الله، برؤية واضحة وإرادة صلبة.. وما دامت الإرادة موجودة، فالبناء ممكن

النهوض بالقطاع الزراعي اليمني من منظور السياسات والتخطيط الاستراتيجي: تجربة رواندا نموذجاً

■ محمد سالم الخاشعة
محطة الكود للبحوث الزراعية - أبين

» ملخص:

يُعدّ القطاع الزراعي في اليمن من أهم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر المباشر في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وتحريك الاقتصاد الوطني، إلا أنه يعاني من تراجع كبير في الإنتاجية وتدهور البنية التحتية وغياب السياسات الفاعلة، مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

تهدف هذه الورقة إلى تحليل سبل النهوض بالقطاع الزراعي اليمني من منظور التخطيط الاستراتيجي والسياسات الزراعية، وذلك من خلال الاستفادة من تجربة رواندا التي استطاعت خلال عقدين فقط أن تحوّل الزراعة من نشاط تقليدي إلى قطاع تنافسي يساهم بفاعلية في الاقتصاد الوطني

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات والإحصاءات الزراعية الحديثة لعام 2024، ومراجعة السياسات والبرامج الوطنية الزراعية، ومقارنة الوضع اليمني بنظيره الرواندي

خلصت الدراسة إلى أن تحقيق النهوض الزراعي في اليمن يتطلب تبني رؤية وطنية موحدة تقوم على إصلاح السياسات الزراعية، وتفعيل البحث العلمي والإرشاد، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على التقنيات الزراعية الحديثة، وتنمية سلاسل القيمة الزراعية، وتحسين إدارة الموارد المائية والأراضي

وتوصي الدراسة بضرورة تبني نموذج وطني للتنمية الزراعية مستوحى من التجربة الرواندية، يقوم على اللامركزية، وتمكين المزارعين، وتحفيز الابتكار والاستثمار في الزراعة الذكية والمستدامة

المقدمة:

تُعدّ الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد اليمني، إذ يعتمد عليها أكثر من 70% من السكان في كسب معيشتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتسهم بما يقارب 15% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2024 [1]. ورغم هذه الأهمية، فإن هذا القطاع الحيوي يواجه تحديات جسيمة نتيجة لعوامل متعددة تشمل شحّ الموارد المائية، وتدهور الأراضي الزراعية، وضعف البنية التحتية الريفية، وتراجع دور الإرشاد الزراعي، إضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وازدياد الاعتماد على الواردات الغذائية [2]

تنبع مشكلة البحث من التدهور المستمر في الأداء الزراعي، وتعدد السياسات الزراعية المتضاربة، وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وغياب الرؤية التكاملية التي تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الزراعية. كما أن الحرب والأزمات الاقتصادية المتلاحقة فاقمت من معاناة المزارعين، وأضعفت قدرة الدولة على الاستثمار في الزراعة أو دعم البحث العلمي والتقنيات الحديثة[3].

في المقابل، تمثل تجربة رواندا نموذجًا ملهمًا للدول النامية في كيفية تحويل القطاع الزراعي إلى محرّك للنمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث استطاعت الحكومة الرواندية خلال العقدين الماضيين (2000–2020) تحقيق قفزات نوعية في الإنتاجية الزراعية من خلال تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للتحول الزراعي (PSTA)، التي ركّزت على اللامركزية الزراعية، وتطوير البنية التحتية الريفية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتمكين المزارعين من خلال البحث والإرشاد والتقنيات الحديثة [4].

وعليه، تهدف هذه الورقة إلى تحليل السياسات الزراعية اليمنية في ضوء تجربة رواندا، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تُسهم في وضع إطار وطني للنهوض بالقطاع الزراعي اليمني عبر تبني نهج تخطيطي استراتيجي متكامل. كما تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن؟
2. ما الأسس والسياسات التي اعتمدتها رواندا لتحقيق نهضتها الزراعية؟
3. كيف يمكن الاستفادة من التجربة الرواندية لبناء نموذج تنموي زراعي يمني مستدام؟

أهداف الدراسة تتمثل في:

تحليل واقع القطاع الزراعي اليمني وسياساته الحالية

دراسة تجربة رواندا في التحول الزراعي الحديث

تحديد العناصر القابلة للتطبيق في البيئة اليمنية

تقديم مقترحات عملية لصياغة استراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي

وتستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات والسياسات، مع مقارنة كمية ونوعية بين التجربتين اليمنية والرواندية، بالاعتماد على الإحصاءات الزراعية لعام 2024، وتقارير المنظمات الدولية كـ (FAO, 2024)و(World Bank, 2024) [5][6].

مواد وطرائق البحث:

1. موقع الدراسة ومصادر المعلومات

تم تنفيذ هذه الدراسة في محطة الكود للبحوث الزراعية – محافظة أبين التابعة للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2025.

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المستقاة من تقارير رسمية صادرة عن وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية، والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، ومؤشرات التنمية الزراعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والبنك الدولي (World Bank) للفترة 2000–2024 [7][8]

2. منهج البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، الذي يقوم على تحليل الوضع الزراعي في اليمن ومقارنته بالتجربة الرواندية في مجال التحول الزراعي

تم تحليل السياسات الزراعية، والبرامج الحكومية، والبنية المؤسسية، والدعم المقدم للبحث والإرشاد الزراعي، بهدف تحديد أوجه القصور والنجاح في كل تجربة

3. أدوات جمع البيانات

شملت أدوات جمع البيانات ما يلي:

مراجعة الأدبيات الزراعية اليمنية والروائدية الحديثة، بما في ذلك الخطط الخمسية، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية

تحليل إحصائي للمؤشرات الزراعية مثل:

متوسط إنتاجية المحاصيل الأساسية (الذرة، الدخن، السمسم، القطن)

مساحة الأراضي المزروعة (هكتار/سنة)

متوسط دخل المزارع السنوي.

نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي.

مقابلات محدودة مع عدد من الباحثين الزراعيين في محطة الكود وخبراء من وزارة الزراعة لمعرفة وجهات نظرهم حول السياسات الزراعية الحالية

4. أسلوب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات من خلال دمج التحليل الكمي والوصفي:

التحليل الكمي اعتمد على معدلات النمو، والنسب المئوية للتغير في الإنتاج الزراعي خلال السنوات 2010–2024.

التحليل الوصفي استخدم لتفسير الأسباب والعوامل المؤثرة، وربطها بالسياسات الزراعية المعتمدة

كما تم استخدام نموذج المقارنة المرجعية (Benchmarking) بين التجربتين اليمنية والروائدية لتحديد الفجوات وفرص التحسين

5. حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على تحليل السياسات الزراعية والإطار المؤسسي للقطاع الزراعي دون التطرق إلى الجوانب البيئية الدقيقة أو الاقتصادية التفصيلية للمحاصيل الفردية، ويُفترض أن النتائج المستخلصة تمثل أساسًا لوضع إطار استراتيجي أولي للتحول الزراعي في اليمن

النتائج والمناقشة:

إن أزمة القطاع الزراعي ناتجة عن عوامل مؤثرة، أبرزها:

استمرار الحرب لأكثر من عشر سنوات متتالية، مما أدى إلى غياب الاستقرار السياسي وسيادة الفوضى الأمنية، الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف باقتصاد البلاد، والتي أدت إلى غياب الموارد المالية الكافية لدعم القطاع الزراعي ومؤسساته المختلفة، تدمير البنية التحتية لقطاع الزراعة بسبب الحرب، وغياب الاستثمار، وتراجع الدعم لصيانة البنية التحتية الداعمة للزراعة، سواء في مجالات الإنتاج أو التسويق، انقسام البلاد، مما أدى إلى صعوبات في تسويق المنتجات في السوق المحلي أو التصدير، الأمر الذي كبد المنتجين والمسوقين خسائر فادحة، الاعتماد على الاستيراد لتغطية احتياجات السكان من المواد الغذائية بدلاً من تنمية الإنتاج الزراعي المحلي

1. أهم ملامح أزمة الإنتاج الزراعي الحالية في اليمن

تُعاني الزراعة اليمنية من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد تتجلى في ضعف الإنتاجية، وتدهور الموارد، وغياب الدعم المؤسسي

تشير البيانات الحديثة (2024) إلى انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 38% مقارنة بعام 2010، وانخفاض إنتاج القمح من 350 ألف طن إلى 215 ألف طن فقط

كما أن الاعتماد على الأمطار بنسبة تفوق 45% من الأراضي الزراعية جعل الإنتاج عرضة للجفاف والتقلبات المناخية، في ظل محدودية مشاريع الري الحديثة

يُضاف إلى ذلك ضعف التمويل الزراعي، وتشتت الجهود الحكومية، وغياب نظام تسويق زراعي متكامل، ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى 13.7% فقط (الجهاز المركزي للإحصاء اليمني، 2024)

2. عوامل نجاح تجربة جمهورية روائدا في النهوض الزراعي

نجحت روائدا خلال عقدين في تحويل الزراعة إلى رافعة اقتصادية من خلال حزمة سياسات متكاملة، أبرزها:

تبني استراتيجية وطنية شاملة (Vision 2050) تعتبر الزراعة ركيزة للأمن الغذائي والتحول الاقتصادي

إصلاح النظام المؤسسي الزراعي بدمج البحوث والإرشاد ضمن هيئة واحدة (RAB) تعمل وفق خطط تنموية محددة

تعزيز التمويل الزراعي من خلال إنشاء صندوق التحول الزراعي الذي يموّل صغار المزارعين بفوائد منخفضة

تطوير البنية التحتية الريفية مثل شبكات الري، والطرق الزراعية، ومراكز التجميع والتخزين، مما خفّض فاقد ما بعد الحصاد بنسبة 30%.

التركيز على العدالة الريفية وتمكين المرأة الريفية التي تمثل أكثر من نصف القوى الزراعية، إلى جانب دعم الجمعيات التعاونية الزراعية

هذه العوامل مجتمعة جعلت رواندا تحقق نموًا في الإنتاج الزراعي بنسبة 6.3% سنويًا خلال الفترة (2015–2023) وفق تقرير البنك الإفريقي للتنمية

3. إمكانية الاستفادة من التجربة الرواندية في مجال الزراعة اليمنية

تُظهر المقارنة أن تطبيق عناصر التجربة الرواندية في اليمن ممكن بشرط تكييفها مع السياق المحلي

ومن أهم مجالات الاستفادة الممكنة :

1. إعادة هيكلة القطاع الزراعي من خلال دمج التخطيط والبحث والإرشاد تحت مظلة وطنية واحدة لتقليل التداخل المؤسسي

2. إطلاق برامج وطنية لرفع الإنتاجية الزراعية عبر إدخال التقنيات الحديثة، والبذور المحسنة، والري بالتنقيط

3. تأسيس صناديق تمويل زراعي تستهدف المزارعين الصغار بفوائد منخفضة وبضمانات جماعية

4. الاستثمار في حصاد المياه والطاقة الشمسية الزراعية كبدائل مستدامة لمواجهة شح الموارد المائية

5. تمكين المرأة الريفية والشباب الزراعي من خلال برامج تدريب وإرشاد ومشاريع صغيرة مدرة للدخل

إن تبنّي هذه الإجراءات سيُسهم في تحقيق تحول زراعي حقيقي يعزز الأمن الغذائي ويقود إلى استدامة التنمية الريفية في اليمن

1. الوضع الزراعي الراهن في اليمن

تشير البيانات الإحصائية إلى أن القطاع الزراعي في اليمن يسهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي (2023)، ويُعد مصدر الدخل الرئيس لأكثر من 50% من السكان الريفيين [9]

إلا أن الإنتاج الزراعي شهد تراجعًا ملحوظًا بنسبة 28% خلال الفترة 2010–2023 نتيجة لتدهور البنية التحتية الزراعية، وشُح المياه، وضعف منظومة الإرشاد والبحث الزراعي

فقد انخفض متوسط إنتاجية الذرة من 1.2 طن/هكتار عام 2010 إلى 0.85 طن/هكتار عام 2023، بينما تراجعت إنتاجية السمسم بنسبة 22% في نفس الفترة

ويُعزى ذلك إلى ضعف تطبيق التقنيات الحديثة، وعدم توفر مدخلات الإنتاج الجيدة، وغياب الدعم الحكومي المنتظم للمزارعين

2. تجربة رواندا في التحول الزراعي

في المقابل، تُظهر تجربة رواندا نجاحًا لافتًا في تحقيق التحول الزراعي بعد عام 2005.

فقد ارتفع معدل نمو الناتج الزراعي إلى 5.2% سنويًا بين 2006–2020، وازدادت إنتاجية الذرة من 1.0 إلى 3.8 طن/هكتار بفضل تنفيذ برنامج التحول الزراعي الوطني (PSTA) الذي ركّز على:

التوسع في نظم الري الحديثة باستخدام الطاقة الشمسية؛ دعم المدخلات الزراعية عبر نظام قروض صغيرة بإشراف الدولة؛ تعزيز دور البحث والإرشاد الزراعي عبر إنشاء مراكز بحثية محلية في كل مقاطعة؛ تطوير سلاسل القيمة الزراعية وربط المنتجين بالأسواق الإقليمية [10][11].

3. المقارنة بين التجربتين

يتضح من المقارنة بين التجربتين اليمنية والرواندية أن العنصر الفارق الجوهري هو وجود إرادة سياسية داعمة ومؤسسات تنفيذية فعّالة في رواندا، مقابل ضعف التنسيق المؤسسي وتشتت الموارد في اليمن

كما تُظهر البيانات أن:

معدل تبني التقنيات الحديثة في رواندا تجاوز 65% من المزارعين عام 2022، في حين لا يتجاوز 15% في اليمن

معدل التغطية الإرشادية بلغ 1 مرشد لكل 350 مزارع في رواندا، مقابل 1 لكل 2200 مزارع في اليمن

الإنفاق الحكومي على البحث الزراعي في رواندا يمثل 1.2% من الناتج الزراعي، بينما لا يتعدى 0.15% في اليمن [12]

4. الجوانب التقنية البحثية

يُلاحظ أن التحول الزراعي في رواندا كان مدعومًا بنظام بحث تطبيقي مرتبط مباشرة بالميدان

تم تطوير تقنيات الزراعة المتكاملة للمحاصيل، واستخدام البيانات الجغرافية (GIS) لتحديد أنماط التربة والمناخ، كما تم اعتماد تقنيات الاستشعار عن بُعد (Re-mote Sensing) في مراقبة الغطاء النباتي

وفي اليمن، لا تزال هذه التقنيات في مراحلها الأولى بسبب نقص التجهيزات والكوادر التدريبية، وضعف التمويل لمراكز البحوث الزراعية مثل محطة الكود

غير أن وجود كفاءات بحثية وطنية يمثل رصيدًا يمكن البناء عليه في حال توافر الدعم المؤسسي

5. أبرز الدروس المستفادة

ضرورة إعادة هيكلة منظومة البحث والإرشاد الزراعي في اليمن لتصبح أكثر فاعلية واستقلالية

تبني نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التمويل والتطبيق الحقلي للتقنيات الحديثة

أهمية ربط نتائج البحوث الزراعية بالمزارعين مباشرة عبر برامج نقل التقانة

تطوير بنك وطني للبذور المحسنة يدار وفق معايير الجودة المعتمدة

الاستفادة من التحول الرقمي في إدارة البيانات الزراعية والموارد المائية

الاستنتاجات والتوصيات:

أولًا: الاستنتاجات

1. ضعف الأداء المؤسسي الزراعي في اليمن يمثل التحدي الأكبر أمام تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث تفتقر منظومة البحث والإرشاد الزراعي إلى التمويل الكافي والتكامل بين الجهات ذات العلاقة

2. انخفاض الإنتاجية الزراعية في اليمن خلال العقد الأخير يعكس هشاشة البنية التحتية ونقص التقنيات الزراعية الحديثة، وخاصة في مجالات الري وإدارة المياه

3. تجربة رواندا أظهرت أن التحول الزراعي لا يتحقق فقط عبر زيادة التمويل، بل من خلال سياسات متكاملة ترتكز على الحوكمة الفعالة، والبحث العلمي التطبيقي، وتمكين المزارعين

4. نظم التخطيط الاستراتيجي الزراعي في رواندا اعتمدت على منهجية تشاركية، قائمة على البيانات والرقمنة الزراعية، ما مكّن من اتخاذ قرارات مبنية على أدلة علمية دقيقة

5. اليمن يمتلك موارد طبيعية وبشرية مؤهلة للنهوض بالقطاع الزراعي، غير أن غياب الرؤية الوطنية الواضحة وضعف البنية المؤسسية أعاقا الاستفادة المثلى منهما

6. إن تجربة رواندا تمثل نموذجًا عمليًا يمكن تكييفه وفق الواقع اليمني، خصوصًا في مجالات: إدارة الموارد المائية، الزراعة الذكية مناخيًا، وتفعيل نظام المزارع النموذجية

ثانيًا: التوصيات

1. تبني استراتيجية وطنية للتحول الزراعي ترتكز على نتائج البحث العلمي، وتستفيد من التجارب الإفريقية الناجحة ولا سيما تجربة رواندا

2. إعادة هيكلة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي لتكون أكثر استقلالية ومرونة في تنفيذ المشاريع البحثية التطبيقية، وتعزيز الشراكة مع الجامعات المحلية والدولية

3. تفعيل برامج نقل التقانة الزراعية وربط نتائج الأبحاث بالتطبيق الحقلي من خلال المزارع النموذجية في المحافظات الزراعية الرئيسة

4. إنشاء صندوق وطني لدعم البحث الزراعي والتقنيات الحديثة بتمويل حكومي وخاص، لضمان استدامة الأنشطة البحثية والتجريبية

5. تطوير نظم الري الحديثة والطاقة الشمسية الزراعية للتقليل من الهدر المائي وزيادة كفاءة استخدام الموارد

6. تعزيز القدرات الفنية للكوادر البحثية والإرشادية عبر برامج تدريب مستمرة داخل وخارج البلاد، مع دعم تبادل الخبرات مع الدول الإفريقية الصاعدة زراعياً

7. رقمنة القطاع الزراعي اليمني عبر نظم معلومات جغرافية وقواعد بيانات زراعية وطنية تسهم في التخطيط والرقابة المستمرة على الأداء الإنتاجي

8. تحسين البيئة التشريعية لضمان حقوق المزارعين والباحثين، وتنظيم استيراد وتداول المدخلات الزراعية بما ينسجم مع المعايير الدولية

9. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الزراعة المستدامة وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي كركيزة للأمن الغذائي الوطني

الخلاصة العامة:

إن النهوض بالقطاع الزراعي اليمني لن يتحقق إلا من خلال تحول مؤسسي وتقني متكامل يعيد بناء العلاقة بين البحث العلمي والسياسة الزراعية والمجتمع الريفي، ويجعل من الزراعة قاعدة للتنمية الشاملة والأمن الغذائي المستدام، كما أثبتت تجربة رواندا في عقدين من الإصلاح الزراعي

Abstract:

Agriculture in Yemen represents one of the most vital productive sectors with a direct impact on food security, employment creation, and overall economic growth. However, the sector has faced a significant decline in productivity, deterioration of infrastructure, and weak institutional policies, resulting in an increasing food gap and a diminishing contribution to the national GDP.

This paper aims to explore strategies for revitalizing Yemen's agricultural sector from a strategic planning and policy perspective, drawing lessons from Rwanda's successful agricultural transformation. Within two decades, Rwanda managed to shift its agriculture from a traditional, subsistence-based activity to a modern, competitive, and market-oriented sector contributing effectively to national development.

The study adopts a descriptive-analytical approach, relying on recent agricultural data and statistics (2024), national policy reviews, and comparative analysis between the Yemeni and Rwandan contexts.

The results indicate that Yemen's agricultural advancement requires a unified national vision based on policy reform, scientific research, technology adoption, and effective partnerships between the public and private sectors. Particular emphasis should be placed on modern agricultural technologies, value-chain development, and efficient management of water and land resources.

The paper concludes that Yemen can achieve significant agricultural growth by adopting a localized development model inspired by Rwanda's experience, focusing on decentralization, farmer empowerment, innovation, and sustainable agricultural practices.

Keywords: Yemen, Agricultural Development, Rwanda Experience, Agricultural Policies, Strategic Planning, Modern Agricultural Technologies

References:

1. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024). Yemen: Agricultural Statistics and Food Security Outlook 2024. FAO Country Reports. Retrieved from https://www.fao.org/yemen

2. World Bank. (2024). Yemen Agricultural Sector Review: Challenges and Opportunities for Sustainable Growth. Washington, DC: World Bank Publications. Retrieved from https://www.worldbank.org

3. African Development Bank (AfDB). (2023). Agricultural Transformation in Rwanda: Lessons for Africa. Abidjan: AfDB Policy Research Paper. Retrieved from https://www.afdb.org

4. Ministry of Agriculture and Animal Resources (MINAGRI). (2024). Annual Agricultural Performance Report 2024. Kigali: Government of Rwanda. Retrieved from https://www.minagri.gov.rw

5. United Nations Development Programme (UNDP). (2024). Sustainable Agricultural Development in Fragile Contexts: Yemen and the Horn of Africa. New York: UNDP Reports. Retrieved from https://www.undp.org

6. International Fund for Agricultural Development (IFAD). (2024). Supporting Climate-Resilient Agriculture in Yemen. Rome: IFAD Technical Reports. Retrieved from https://www.ifad.org

7. National Institute of Agricultural Research Rwanda (RAB). (2023). Innovation and Technology Transfer for Agricultural Growth. Kigali: RAB Publications. Retrieved from https://www.rab.gov.rw

8. Al-Sabahi, A., & Hassan, M. (2022). Policy Gaps and Strategic Planning for Agricultural Development in Yemen. Arab Journal of Agricultural Research, 10(2), 45–63.

9. World Food Programme (WFP). (2024). Food Security and Nutrition Monitoring in Yemen: Annual Report 2024. Retrieved from https://www.wfp.org

10. OECD. (2024). Agricultural Policy Monitoring and Evaluation: Rwanda 2024. Paris: OECD Publishing. Retrieved from https://www.oecd.org

حان وقت الحل الاقتصادي

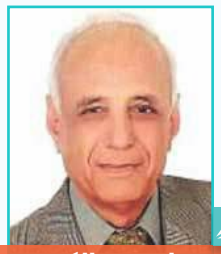

د. علي عبدالكريم
خبير اقتصادي

ضمن كل المربعات التي توحلت بها أقدام من يديرون شؤون بلادنا، ظل اقتصاد بلادنا بعيدًا عن أي ملامسة حقيقية لأوجاعه، للتصدي لحالات الفشل الكلوي الكلي التي تعيشها جميع قطاعاته الخدمية والإنتاجية، زادها وبالًا استشراء مظاهر وتبعات اقتصاد حرب مدمّرة

نحن الآن أمام مشهد اقتصادي أسوأ من السيئ، لا يسر خاطر أي مهتم بالشأن الاقتصادي، مما يدفعه ليخوض غمار محاولة علّها تجدي في استثارة من يهمهم حرج ظروف البلاد اقتصاديًا، وانعكاساتها السيئة على الناس معيشةً واستقرارًا

أقول: حان أوان الاقتصاد، أي شدّ انتباه، أو لنقل: حثّ كل من يهمهم أمر الناس لإيلاء جهد أكبر للملف الاقتصادي، بغية تحقيق عدة أهداف مرتجاة

أولًا: دعوة ذوي الاختصاص لضرورة التواصل لحثّ من تهمهم حياة الناس على عقد، ليس مجرد ورشة عمل اقتصادية، لكن توفير ظروف ملائمة لعقد مؤتمر اقتصادي وطني، شرط أن ينعقد داخل البلد: عدن، المكلا، تعز، مأرب... إلخ

ثانيًا: التوافق على لجنة تحضيرية ممن تروق لهم هكذا فكرة

ثالثًا: نحثّ الأحزاب السياسية وتكتّل الأحزاب لالتقاط هذه الفكرة وبلورتها، ليشعر الشارع الشعبي أن السياسة في خدمة الاقتصاد، متابعةً لقضايا الناس التي تم التعبير عنها بعيدًا عن أي دور ملموس للأحزاب

رابعًا: تكرّس اللجنة التحضيرية إعداد وثيقة تتضمن العناوين التي يعالجها المؤتمر المنشود، وأهم العناوين التي نقترح تدارسها:

أ. حالة العجز والخلل الهيكلي بموازين الاقتصاد الوطني: الأسباب والمعالجات

ب. دراسة تأثيرات حالة الحرب المستمرة لفترة طالت، وخلفت معها حالة اقتصاد حرب مصاب بكل سوءات اقتصاد الحرب، من تشرذم وتبديد للموارد، وتمزيق وحدة السوق الوطني، وتسيد كل مظاهر ما تنتجه الحروب من عوامل فساد وتدمير، حيث يصاحب حالة تغوّل اقتصاد الحرب ظواهر الفساد وسيادة أساليب السوق السوداء والمضاربات، وإضعاف مكانة القرار المركزي الموحّد لتحل أدوات التمزيق وفرض الإتاوات والجبايات، مما يضعف مكانة ودور وموارد السلطة على مستوى المركز

ج. قد يكون من المناسب، والمناسب جدًا، أن تلعب السلطات التشريعية دورًا في جهد كهذا، وهنا نرى ضرورة وجود دور — بلعبة الشيخين كما قال طه حسين — دورًا منشودًا، إن قيّض الله لفكرة كهذه أن ترى النور

وأنا أقصد بالشيخين العزيزين رئيسي مجلسي النواب والشورى. أعتقد أن الأوان قد آن ليلمس الشارع الشعبي بأيدٍ لهم تتناول قضية من أهم قضايا تعتصر حياة شعبنا

تاليًا سوف نتناول ما طبيعة السياسات المتوخّى التوافق عليها لرفعها لمن بيدهم القرار السياسي، فلا اقتصاد دونما سياسة، ولا اقتصاد سليم دونما سيادة ووحدة قرار سياسي

وإلى اللقاء في الحلقة التالية من المقترح

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر أكتوبر 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1615	1626	1620	1630	1617	1629	1617	1632
		سعودي	425	428	425	428	425	428	425	428
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	35000	35000	35000	35000	35000	35000	35000	35000
02	دقيق السنابل ابيض	50	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000
03	أرز الفخامة	40	85600	85600	86000	86000	87000	87000	87000	87000
04	سكر برازيلي	50	62000	62000	62000	62000	62000	62000	62000	63000
05	زيت الطبخ	8 لتر	21000	21000	22000	22000	22000	22000	22000	22000
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	12000	12000	12000	12000	12700	12700	12700	12700
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	34000	34000	34000	34000
08	شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000	11000
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
10	الفاصوليا البيضاء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
11	العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	5600	5600	5600	5600	6400	6400	6400	6400
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	950	950	950	950	950	950	950	950
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
15	البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
16	الموز	1	1000	1000	1200	1200	1500	1500	1500	1500
17	التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1200	1200	1200	1200
19	البصل الجاف	1	1000	1000	1000	1000	1200	1200	1200	1200
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
21	الطماطم	1	1200	1200	1200	1200	1500	1500	1500	1500
22	الباميا	1	2000	2000	2000	2000	3000	3000	3000	3000
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000
24	الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000	7000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4750	4750	4750	4750	5000	5000	5000	5000
26	طبق البيض	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	10000	10000	10000	10000	12000	10000	12000	10000
28	الديرك	1	24000	24000	24000	24000	20000	20000	22000	20000
29	السخلة	1	20000	20000	20000	20000	16000	16000	18000	16000

تحليـــل أسعار السلع لشهر أكتوبـــر 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

لازالت أسعار الصرف تشهد استقرارا للشهر الثاني بعد شهر سبتمبر ففي شهر أكتوبر استقرت أسعار الصرف بسبب السياسة النقدية التي يدير بها البنك أسعار الصرف فقد بدأ الدولار مبيعا بداية الشهر بسعر 1626 وظل بهذا السعر حتى نهايته مع زيادة طفيفة بلغت 6 ريال حيث بيع الدولار الواحد ب 1632 ريالا.

■ السلع لأساسية:

.في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة، شهدت بعض السلع ارتفاعا في أسعارها، مثل أرز الفخامة ارتفع من 85.5 إلى 87 ألف ريال وزيت الطبخ 8 لتر من 21 ألف إلى 22 ألف ريال وحليب الأطفال بيبلاك 3 ارتفع من 12 ألف ريال إلى 12.7 ألف ريال.

■ السلع المكملة:

شهدت معظم قائمة السلع المكملة التي ترصدها مجلة رابطة الاقتصاديين استقرارا في أسعارها عدا حليب دانو 2.25 ك ارتفع من 33 ألف إلى 34 ألف ريال وباكت معجون طماطم المدهش ارتفع من 5.6 ألف إلى 6.4 ألف ريال بينما شهدت بقية السلع استقرارا في أسعار ها

■ الفواكه والخضار:

أسعار الخضار والفواكه بما أنها منتجات محلية فإنها لا ترتبط بسعر الصرف الأجنبي بشكل مباشر بل تتحكم بها قوانين العرض والطلب، فقد أرتفع سعر كيلو البطاطس من 1 ألف ريال إلى 1.2 ألف ريال كما ارتفع كيلو البصل من 1 ألف ألف ريال إلى 1.2 ألف ريال كما ارتفع كيلو الطماطم من 1.2 ألف إلى 1.5 ألف ريال وارتفعت الباميا 1 كيلو من 2 ألف إلى 3 ألف ريال.

■ اللحوم والاسماك:

استقر سعر الكيلو الحم البلدي 15 ألف ريال بينما ارتفع سعر الدجاج المجمد ساديا 1كيلو من 4.7 ألف ريال إلى 5 ألف ريال وطبق البيض استقر سعره 5 ألف ريال، كما استقر كيلو الثمد 10 ألف ريال عد الأسبوع الثالث من هذا الشهر ارتفع إلى 12 ألف ريال وانخفض سعر كيلو الديرك من 24 ألف ريال إلى 22 ألف ريال وانخفضت السخلة من 20 ألف ريال، إلى 18 ألف ريال.

هذه كانت أبرز المنتجات التي قمنا بتحليل أسعارها خلال شهر اكتوبر 2025م.

مقالات اقتصادية

الاقتصاد الرقمي

ما هو؟ وما هي فوائد التحول للاقتصاد الرقمي؟

■ د. سامي محمد قاسم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- عدن

الاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي يعتمد على التقانة والاتصالات الرقمية والتكنولوجية، حيث يقوم على استخدام الانترنت والذكاء الاصطناعي والبيانات السحابية الضخمة في كل مراحل النشاط الاقتصادي من الانتاج الى التسويق والتوزيع والبيع والخدمات، اي انه الاقتصاد الذي يدور حول المعرفة والتكنولوجيا الرقمية وليس فقط الموارد الاقتصادية التقليدية

ويعتبر الاقتصاد الرقمي ذو فائدة ضخمة حيث انه يستطيع توسيع فرص العمل من خلال العمل الالكتروني من بعد ومن خلال الوظائف التقنية والإلكترونية كما انه يساعد في تمكين المشاريع الصغيرة من الوصول الى الاسواق بتكاليف اقل اضافه الى سهوله الدفع والتحويلات دون الحاجة للنقل ويساعد في تحسين كفاءه الخدمات الحكومية، وسرعه إنجازها، وتسهيل بيئة الاعمال والاستثمارات بالإضافة الى انه يحفز الابتكار وزياده الاعمال

» متطلبات الانتقال للاقتصاد الرقمي:

ان التحول من الاقتصاد التقليدي الاقتصاد الرقمي ليس بالسهولة التي قد يتوقعها البعض فانه يحتاج الى العديد من المتطلبات والتي يمكن اجمالها في التالي:

1- بنية تحتية رقمية تعتمد على الانترنت السريع والامن مع مراكز بيانات وخدمات حوسبية سحابية بالإضافة الى تغطية واسعة لشبكات

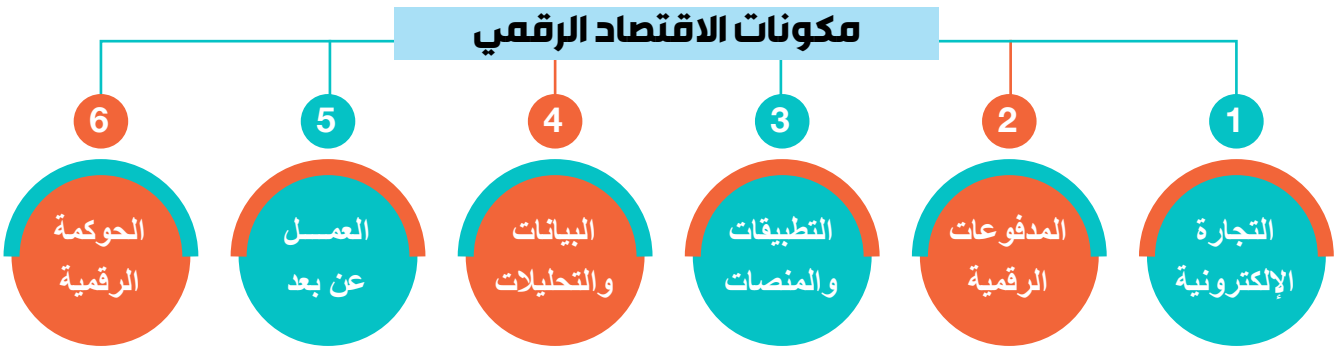

الجوال وخصوصا الجيل الخامس

2- تشريعات وقوانين منظمه لبيئة الاعمال الرقمية خصوصا في مجالات تشريعات التجارة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية ومكافحه الجرائم الإلكترونية

3- مهارات رقميه لدى الافراد وهو ما يتطلب تطوير مناهج تعليميه تدعم الابتكار الرقمي واليات التعامل التكنولوجي

4- خدمات مالية رقمية وذلك من خلال تفعيل خدمات المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية وتسهيل فتح الحسابات

5- دعم الابتكار وريادة الاعمال من خلال حاضنات ومسرعات اعمال تقنيه وتمويل المشاريع الرقمية الناشئة وخلق شراكات بين القطاع العام والخاص

6- التحول الرقمي في الحكومة من خلال رقمنه الخدمات الحكومية

وبالتالي فان الانتقال الى الاقتصاد الرقمي ليس فقط بوجود تقنيات الكترونية وشبكات انترنت بل يتطلب تكاملا بين التكنولوجيا والتشريعات والتعليم والبنية التحتية مع وجود اليات تكنولوجية وتطوير تكنولوجي متسارع

» ولكن ما هي أبرز الفوائد من التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي؟

ان التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي يهدف في الاساس الى تحقيق معدلات متسارعة من النمو من خلال زيادة الناتج المحلي وذلك حيث ان الاقتصاد الرقمي يضيف قيمة عالية من خلال الابتكار والتقنية وذلك التسريع في النمو الاقتصادي يحفز الشركات الصغيرة على التوسع بسرعة وذلك من خلال استخدام شبكات الانترنت في خلق اسواق جديدة اكبر لهذه الشركات بالإضافة الى انه يعمل على تخفيض التكاليف من خلال تقليل الاعتماد على الورق والمكاتب والموظفين التقليديين كما انه يساهم في توسع الاسواق حيث يمكن للشركات بيع منتجاتها بشكل سريع وفي اي دوله من خلال التجارة الإلكترونية ليس ذلك فقط بل انه هناك فوائد اجتماعيه اخرى للتحول الاقتصادي من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي حيث انه يعمل على خلق فرص عمل جديده في مجالات مثل البرمجة والتسويق الرقمي وتحليل البيانات بالإضافة الى تعزيز التعليم والتعلم الذكي عبر منصات تعليمية سهلة وبسيطة كما انه جزء من اليات التمكين للنساء حيث يمكن للنساء العمل فيه بكل سهوله من المنازل ايضا هناك فوائد حكومية وتنظيمية من التحول الاقتصاد الرقمي حيث انه يساهم في تحسين كفاءه العمل الحكومي وخلق الشفافية ومكافحه الفساد وتسريع الاجراءات الحكومية ويسهل على المستثمرين اجراءات الحصول على تراخيص وتنفيذ اجراءات بدء مشاريع مما يعمل على جذب الكثير من رؤوس الاموال للأسواق التي تعتمد على الرقمنه

الصناعات الثقيلة

أهم ركائز التطور المدني في العالم

■ م. فارس الجرادي
مهندس مختص في تكنولوجيا الحديد والصلب

تعتبر الصناعات الثقيلة من اهم ركائز التطور المدني في دول العالم. ومن ضمن هذه الصناعات، صناعة الحديد والصلب وتطور العملية التعدينية لهذا القطاع الهام،،،

تعتبر صناعة الصلب قطاع اقتصادي هام جداً وينتمي إلى الصناعات الثقيلة، والتي تتشارك في إنتاج الصلب، وإلى حد ما، في توزيعه. وتتكامل العديد من شركات إنتاج الصلب اليوم على المستوى الدولي مع الدورات الصناعية الثقيلة

يُعد هذا تطورًا حديثًا نسبيًا، بدأ مع أزمة الصلب في ثمانينيات القرن الماضي. في السابق، كانت صناعة الصلب شأنًا وطنيًا لكل دولة تتوق للخروج من هيمنة الدول المصنعة وكانت دول اسيوية وافريقية سباقة بالفعل في ذلك، لما توفره الصناعة المحلية (حد كبي) من عملات صعبة كانت ترصد للاستيراد، على الرغم من أن أسس تدويل صناعة الصلب وُضعت في وقت مبكر من عام ١٩٥٢ مع تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وتأسيس الاتحاد السوفيتي آنذاك للصلب والابحاث المعدنية، تلتهم امريكا الشمالية وهيمنتها لاحقا إلى حد كبير، ومن ثم انطلق التنين الصيني والعملاق الهندي

لن أعرج هنا على واقع صناعة الصلب في الوطن العربي وسأكتفي لاحقا بوضع القارئ والجهات المعنية على واقع هذا القطاع في اليمن والذي سأصفه بالوضع المؤلم والكارثي بل والمأساوي بكل ما تعنيه الكلمة،،،

تطورت صناعة الصلب كقطاع اقتصادي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقريبًا، عندما ساهم التقدم التقني وتطبيق التقنيات الجديدة، كجزء من الثورة الصناعية، في نقل إنتاج الصلب من مصانع الحدادة الصغيرة ومصانع القوالب إلى مصانع الحديد. وقد ساهم هذا التطور الصناعي بشكل كبير في النقلة النوعية لهذا القطاع. حتى اليوم، لا تزال صناعة الصلب عاملاً اقتصاديًا مهمًا ورافدا مالي للدول المصنعة وعاملا استقلاليا للدول النامية التي ركبت موجة هذه الصناعة.

كما هو معروف تنتج صناعة الصلب منتجات اساسية وسيطة (مثل الصفائح العريضة المدرفلة، والمطروقات، والقضبان إضافة الى البيمات،، والمنتجات الطويلة مثل الأسلاك، والأنابيب) والتي تُعالج لاحقًا لتصبح منتجات نهائية

في عام 2012، حققت صناعة الصلب العالمية إيرادات بلغت 800 مليار دولار أمريكي، ووظفت 8 ملايين شخص وبفضل عمليات الإنتاج الحديثة أصبح من شبه المستحيل التمييز بين صهر الحديد والإنتاج الفعلي للصلب بعملياته التعدينية المختلفة داخل شركات الصلب الفردية أو النموذجية

التطبيقات والتجـــارب الدولية الناجحة في التمويل الأخضـــر: دروس مستفادة للدول النامية

■ د. عيسى أبو حليقه
مستشار تطوير الاعمال والتنمية الاقتصادية المستدامة

التمويل الأخضر: يقصد بالتمويل الاخضر توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تحافظ على البيئة وتحدّ من التغير المناخي، مثل الطاقة المتجددة، النقل المستدام، إدارة النفايات، والزراعة الذكية بيئيًا. ويهدف التمويل الاخضر الى توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تحافظ على البيئة وتدعم التنمية المستدامة يهدف التمويل الأخضر إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتشجيع الابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والنقل المستدام والزراعة الذكية بيئيًا

» تجـــارب دولية ناجحة في التمويل الاخضر

كينيـــا

نمـــوذج "الدفع حسب الاستخدام" (PAYG) للطاقة الشمسية

في كينيا، توجد تجارب بارزة تجمع الدفع عبر الهاتف المحمول + تمويل أجهزة/أنظمة طاقة نظيفة. مثلاً: M-KOPA Solar، التي تستخدم نموذج "pay-as-you-go" لنظام الطاقة الشمسية خارج الشبكة، مع الدفع عبر المحمول.

في كينيا، النموّ السريع لخدمات الدفع عبر الهاتف أصبح منصة لتمكين الطاقة المتجددة. عدة شركات تقدّم أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية بنموذج دفع يومي أو أسبوعي عبر الموبايل

نموذج PAYG للطاقة الشمسية (M-KOPA).

انتشار مدفوعات الهاتف المحمول العالي (مثل M-PESA) ساعد كثيراً في توفير بنية رقمية لتمويل أخضر.

وفقا لتقارير حديثه فإن البنوك الكينية بدأت "تقييم مخاطر البيئة" ودمجها في محفظة القروض.

خلاصة التطبيق البنكي: يمكن للبنك أو التطبيق البنكي في كينيا أن يقدم خدمة "قرض تركيب ألواح شمسية – الدفع عبر التطبيق/الموبايل – تتبّع وفورات استهلاك الكهرباء/انبعاثات الكربون عبر التطبيق" كمنتج أخضر

كينيا- بنك KCB Group

صرف قروضاً خضراء بقيمة 53.2 بليون شلن كيني (USD 400-500 مليون) في 2024. نسبة محفظة القروض التي أصبحت "خضراء" لدى KCB ارتفعت إلى 21.3٪ في

2024 مـن 15٪ فـي 2023.

وفقـا لتقريـر FSD Kenya أشـار إلـى أن الإنفـاق العـام علـى المشـاريع الخضـراء فـي عـام 2017/2018: بلـغ إجمالـي الإنفـاق العـام علـى المشـاريع الخضـراء فـي كينيـا نحـو 108 مليـار شـلن كينـي، أي مـا يعـادل تقريبًـا USD 1 مليـار دولار امريكـي. وكذلـك فـي عـام 2018/2019: ارتفـع هـذا الرقـم إلـى 120 مليـار شـلن كينـي، أي مـا يعـادل تقريبًـا USD 1 مليـار دولار امريكـي أيضًـا

يعكـس أن القطـاع المالـي فـي كينيـا يتجـه بشـكل متسـارع نحـو "الخُضْـرَة"، لكـن لا تـزال نسـبة كبيـرة مـن التمويـل تأتـي مـن الخـارج، ويُلاحـظ أن التمويـل موجـه إلـى الطاقـة المتجـددة والمشـاريع المتوسـطة والكبيـرة.

» الدروس المستفادة:

◄ دمـج المنتـج الأخضـر (ألـواح شمسـية، بطاريـة، إلـخ) مـع آليـة دفـع رقميـة ميسّـرة

◄ ضـرورة وجـود بنيـة تحتيـة للموبايل/المدفوعـات الرقميـة

◄ تقييـم المخاطـر والائتمـان يجـب أن يكـون مبتكـراً، ليـس علـى أسـاس الضمـان التقليـدي فقـط

المـغـــــــرب:

جـذب تمـويلاً أخضـراً (green financing) بقيمـة USD 1.195 بليـون فـي 2023، مـا جعلـه الرابـع أفريقيًـا مـن حيـث حجـم التمويـل الأخضـر. هـذا الرقـم يعكـس التمويـل الأخضـر الوطنـي أو الجـذب الخارجـي، وليـس فقـط داخـل القطـاع المصرفـي أو القـروض البنكيـة. وينبغـي النظـر إلـى أن "التمويـل الأخضـر" يشـمل الكهربـاء المتجـددة، الطاقـة الشمسـية، إلـخ.

كذلـك، علـى صعيـد البنـوك، مـثلاً SAHAM Bank تلقّـت حزمـة تمويـل أخضـر مـن European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) بقيمـة €55 مليـون لدعـم القـروض الخضـراء للشـركات الصغيـرة والمتوسـطة.

Bank of AfricaMorocco

حصّـل قرضـاً أخضـراً مـن EBRD بقيمـة €70 مليـون لتعزيـز الإقـراض "الأخضـر" فـي القطـاع الخـاص المغربـي.

فـي تقريـر 2025، يُذكـر أن Barid Bank يوفـر "Green Loans" لدعـم مشـاريع الطاقـة المتجـددة وترقيـة المنـازل الصديقـة للبيئـة، وذكـر أن تطبيقـه البنكـي قـد شـهد تحديثـاً كبيـراً 2025، مـع إمكانيـة تقديـم القـروض مـن خلال التطبيـق أو الرقمـي.

لكـن غالبـاً مـا تكـون التطبيقـات الرقميـة الموجهـة مباشـرة للمسـتهلكين أقـل وضوحـاً فـي المصـادر (أي: "تطبيـق بنكـي للتمويـل الأخضـر" كموديـل مسـتقيم أقـل مـن "قـرض أخضـر" أو "خـط تمويـل بنـك للبنـوك" أو "تمويـل للشـركات")

يعنـي ذلـك: فرصـة كبيـرة لتطويـر تطبيقـات متخصصـة (البنـك ↔ العميـل ↔ المنتـج الأخضـر) فـي هـذه المناطـق

الأردن

فـــــــي الأردن: تـم إطلاق برنامـج "Greening Financial Systems" بالشـراكة بيـــن European Investment Bank EIB وCentral

Bank of Jordan لتدريب البنوك الأردنية على إدارة مخاطر المناخ والتمويل الأخضر.

تم اعداد استراتيجية التمويل الاخضر في الاردن بالتعاون بين البنك المركزي الاردني ومؤسسة التمويل الدولية وبنك الاستثمار الاوروبي

أمثلة على المبادرات والإنجازات

◄ إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر 2023-2028 في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

◄ شراكة مع European Investment Bank -EIB ضمن برنامج «Greening Financial Systems» لدعم البنك المركزي الاردني في إدماج المخاطر المناخية، وتطوير منتجات التمويل الأخضر.

◄ إصدار البنك الخاص Jordan Kuwait Bank لسند أخضر (green bond) الأول في الأردن، بدعم من International Finance Corporation IFC بقيمة حوالي 50 مليون دولار، موجهة لمشاريع كالطاقة المتجددة والبنية التحتية منخفضة الكربون.

◄ في القطاع المصرفي: إقامة منتدى "التمويل الأخضر والمستدام" لدى Association of Banks in Jordan كمنصة سنوية لتعزيز الحوار بين البنوك والمشرفين والمجتمع المدني نحو التطبيقات العملية للتمويل الأخضر.

Arab Bank -Jordan

◄ أطلق تطبيق "Arabi Mobile" في 2018، مع وظائف متقدمة، وإن لم يكن موجهًا خصيصاً للتمويل الأخضر لكنه يُعد مثالاً للتحول الرقمي البنكي.

◄ يمكن للبنك أن يطور في تطبيقه ميزة "منتج قرض أخضر" — مثلاً قرض لتركيب طاقة شمسية منزلية، أو لتحسين كفاءة مبنى، مع واجهة دفع وإدارة رقمية – والنقطة المهمة هي أن البيئة التنظيمية بدأت تسمح بهذا

◄ البنك يعرض ضمن منتجاته "Environmentally Friendly Products" أي "منتجات صديقة للبيئة" مثل تمويل أجهزة كفاءة الطاقة أو سيارات هجينة، وذلك عبر قنواته البنكية الرقمية أيضاً.

Jordan Ahli Bank

يقدم البنك منتج التمويل الاخضر "Green Loan" بتمويل 0 % فوائد، لمنتجات صديقة للبيئة.

ما يمكن استلهامه: التطبيق البنكي يمكن أن يحتوي على "قسم التمويل الأخضر" أو "منتجات خضراء" يمكن للمستخدم التقديم لها مباشرة من التطبيق، مع شروط مشجّعة (مثلاً خصم أو فوائد منخفضة)

مصر

◄ مصر طوّرت إطاراً للتمويل المستدام (green bonds وغيرها) عبر الجهات التنظيمية.

◄ في السنة المالية 2022/2023، "الاستثمارات الخضراء" احتلت 40٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، بقيمة 410 EGP بليون (USD 16.7 بليون) تقريباً.

◄ الحكومة وضعت هدفاً بأن تصل نسبة الاستثمارات العامة المخصصة للمشاريع الخضراء إلى 55٪ من الإجمالي في السنة المالية 2025/2026 (637 EGP بليون / 12.9 USD بليون)

◄ برنامج European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) خصّص نحو 175.5 USD مليون لدعم الـ SMEs في مصر ضمن برنامج التمويل الأخضر. تشير هذه الأرقام إلى تحول كبير في مصر نحو "التمويل الأخضر" على مستوى الدولة والميزانية العمومية، وليس فقط التمويل البنكي. وتُظهر التزاماً متزايداً بتحويل الاستثمارات العامة نحو المشاريع الصديقة للبيئة.

◄ وفق تقرير لـ Central Bank of Egypt CBE، حوالي 75 % من قطاع البنوك المصري أصبح "في خطّ" مع مبادئ التمويل المستدام (sustainable finance principles) حتى فبراير 2025.

◄ وفقا لتقرير بنك Commercial International Bank (CIB) – مصر أشار إلى أن "محفظة التمويل المستدام" لديه تمثّل نحو 17 % من إجمالي الإقراض المباشر في عام 2024.

◄ برنامج European Bank for Reconstruction and Development دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر بمبلغ USD 175 مليون ضمن برامج التمويل الأخضر

Al Baraka Bank Egypt

أطلـق تطبيقـاً جديـداً للهواتـف المحمولـة ضمـن خطـة التحـول الرقمـي 2023-2025.

أطلـق بنـك الاسـكندرية "Personal Loan for Green Solar" لتمويـل تركيـب الألـواح الشمسـية، مـع إمكانيـة متابعـة حالـة القـرض مـن خلال "Mobile Banking Ap-plication".

QNB AlAhli

أطلـق برنامـج "green retail financing" بالتعـاون مـع European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) لدعـم شـراء منتجـات صديقـة للبيئـة. ويقـدم التطبيـق خدمـات مصرفيـة بالاضافـة الـى قـروض للتمويـل الأخضـر

الادوات والمنهجيات المستخدمه في التجارب الدولية الناجحة

	الدولة	النهج	الادوات	النتائج
1	الاتحاد الأوروبي	تبنى الاتحاد الأوروبي خطة التمويل المستدام منذ 2018	- نظام التصنيف الأوروبي للأنشطة المستدامة (EU Taxonomy) لتحديد المشاريع المؤهلة كأنشطة خضراء - إنشاء صندوق الاستثمار الأوروبي الأخضر لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة - إصدار السندات الخضراء الأوروبية لدعم مشاريع خفض الانبعاثات	- تعبئة مليارات اليورو لمشاريع الطاقة المتجددة والمباني الخضراء - توحيد معايير الإفصاح البيئي في الأسواق المالية الأوروبية
2	الصين	تم إدخال التمويل الأخضر في السياسات الوطنية منذ 2016	- إلزام البنوك بتمويل المشاريع البيئية بنسب محددة من محافظها الائتمانية - دعم السندات الخضراء لتطوير الطاقة الشمسية والرياح والمركبات الكهربائية - إنشاء المركز الوطني للتمويل الأخضر لتنسيق الجهود الحكومية والخاصة	- أصبحت الصين أكبر سوق للسندات الخضراء عالمياً - تمويل أكثر من 1.8 تريليون دولار امريكي لمشاريع الطاقة النظيفة
3	المانيا	بنك التنمية الألماني (KfW) من أبرز المؤسسات المطبقة للتمويل الأخضر عالميا	- قروض بفوائد منخفضة للمباني الموفرة للطاقة والطاقة المتجددة - برامج تمويل لتحويل المصانع إلى أنظمة إنتاج نظيفة	- تمويل سنوي يتجاوز 70 مليار يورو لمشاريع خضراء - خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات الصناعية والسكنية
4	بريطانيا	إطلاق أول سندات خضراء سيادية عام 2021	- إنشاء معهد التمويل الأخضر (Green Finance Institute) لدعم الاستثمارات المستدامة - تشجيع البنوك على دمج معايير البيئة والمناخ في قرارات الإقراض	- زيادة الاستثمارات في مشاريع النقل المستدام والطاقة المتجددة - تحفيز القطاع الخاص على تبني التمويل الأخضر
5	كينيا	التركيز على التمويل الأخضر في قطاع الطاقة الريفية	- تشجيع التمويل الصغير لمشاريع الطاقة الريفية. - إنشاء صندوق كينيا للطاقة المتجددة بتمويل من البنك الدولي. - دعم المشاريع الصغيرة في الطاقة الشمسية المنزلية والزراعة المستدامة	- أكثر من 80% من الكهرباء في كينيا تأتي من مصادر متجددة - تحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال مشاريع الطاقة النظيفة

» فـــــرص التمويل الاخضر في اليمن

◄ إمكانية لجذب الاستثمار الدولي في الاقتصاد الأخضر الأردني (طاقة متجددة، كفاءة، مياه، نقل نظيف) من خلال تطوير المنتجات المالية الخضراء في اليمن وكذلك تاسيس سوق للاوراق المالية الخضراء ضمن سوق الاوراق المالية في اليمن

◄ دور القطاع المالي الكبير كـ"محفّز" للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، من خلال القروض، الضمانات، المنتجات الخضراء.

◄ الربط بين الشمول المالي والمناخ: بدعم المشاريع الصديقة للبيئة يمكن إشراك فئات أوسع (مؤسسات صغيرة، أفراد)، ما يعزّز التنمية المستدامة.

» توصيات بخصوص انشاء تطبيق رقمي للتمويل الاخضر

1. ابدأ بتجزئة المنتج الأخضر: التمويل الأخضر ليس دائماً قرض كبير للمؤسسات فقط، بل يمكن أن يكون منتجاً صغيراً للمستهلكين: تركيب ألواح شمسية، استبدال أجهزة تكلفتها أقل، ترقية عزل مبنى، شراء سيارة كهربائية، تحسين كفاءة الطاقة في المنزل، إلخ

2. دمج المدفوعات الرقمية: تأكّد أن التطبيق البنكي يسمح بسهولة الدفع/التقسيط (أقساط أسبوعية أو شهرية) عبر الهاتف أو المحفظة الرقمية، لتسهيل وصول المستهلكين ذوي الدخل الأقل

3. استخدم بيانات الأداء أو الكفاءة: مثلاً التطبيق يعرض "كم وفّرت من استهلاك الكهرباء/الكيروسين/انبعاثات الكربون؟" هذا يعطي للمستخدم قيمة مضافة، ويزيد التزامه، ويُساعد البنك في تسويق المنتج الأخضر

4. تقييم الائتمان المبتكر: بدلاً من الضمان التقليدي فقط، يمكن استخدام سلوك الدفع عبر التطبيق، أو بيانات استهلاك الطاقة، أو سجل الاستخدام الرقمي، كعناصر تقييم. النموذج الكيني للـ PAYG يُعد مثالاً

5. التوعية والواجهة البسيطة: كثير من المستخدمين في الدول النامية قد لا يكونوا معتادين على "قروض خضراء" – لذا التطبيق ينبغي أن يُبسط المفهوم ("احصل على نظام طاقة شمسية بتقسيط صغير عبر هاتفك") ويشرح الفوائد البيئية/المالية

6. الشراكة مع الجهات التقنية/الطاقة: قد يحتاج البنك لشريك لتركيب المعدات (ألواح شمسية، بطاريات، إلخ) أو لتوفير البيانات/التحكم. وهذا يجعل المنتج مكملاً وليس فقط "قرض"

7. البيئة التنظيمية: تأكّد من أن البنك أو التطبيق يعمل ضمن إطار تشريعي يدعم التمويل الأخضر، وأن هناك حوافز أو دعم (مثل البنوك المركزية التي تشجّع التمويل الأخضر) كما في الأردن والمغرب

» التوصيات والمقترحات

◄ اعداد خطه استراتيجيه لدعم وتنمية قطاع الطاقه الخضراء المتجدده والمستدامه في اليمن

◄ تاسيس صندوق دعم قطاع الطاقة الخضراء في اليمن بدعم من الحكومه والقطاع الخاص والمانحيين الدوليين

◄ انشاء منصة الكترونية رقمية او تطبيق الكتروني خاص بالتمويل الاخضر يضم البنوك التجارية والاسلامية وبنوك التمويل الاصغر وشركات الطاقه الخضراء في اليمن والموردين وتجار الجمله والتجزئة الخ

◄ إصدار دليل/تصنيف وطني للمشاريع الخضراء (Green Tax-onomy) لتحديد ما يُعتبر "أخضر" وما المؤهلات، لتسهيل التمويل.

◄ تطوير منتجات مالية خضراء موجهة أكثر (قروض، سندات، ضمانات) ضمن البنوك والمؤسسات المالية المحلية

◄ إدماج مخاطر المناخ في الرقابة المصرفية: البنوك تحتاج تضمين مخاطر المناخ ضمن نموذج المخاطر الائتمانية، وإفصاح واضح

◄ رفع التوعية وبناء القدرات لدى المصارف والمؤسسات، وكذلك لدى المستفيدين من التمويل الأخضر (أفراد، شركات)

◄ التوسّع في الشراكات الدولية والإقليمية لاستقطاب التمويل التقني والمالي للخُضْرَة، مثل الشراكة مع EIB وIFC.

◄ عقد مؤتمر المانحيين الدوليين لدعم قطاع الطاقه الخضراء في اليمن

◄ فرض ضرائب اضافية على الشركات التجارية والمصانع التي لا تستخدم منظومة الطاقة الخضراء

◄ منح حوافز ضريبية للمحلات التجارية والشركات والمصانع التي تعمل بنظام الطاقة الخضراء

◄ تخصيص نسبة لا تقل عن 40% من اجمالي محفظة التمويلات في البنوك مخصصه لتمويل قطاعات ومشاريع الطاقه الخضراء المتجدده والمستدامه

◄ الزام البنوك بتقديم قروض بفوائد مخفضة لجميع العملاء (افراد – شركات – محلات تجارية – مزارعين – مصانع الخ) للحصول على تمويلات الطاقه الخضراء

◄ الزام البنوك في عمل برامج تمويل لتحويل المصانع إلى أنظمة إنتاج نظيفة

◄ اصدار البنك المركزي لسندات خضراء لدعم مشاريع خفض الانبعاثات الكربونية والحفاظ على البيئة وحماية المناخ

الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الري وتحديات تغير المناخ

"دلتا أبين نموذجا"

أ. د. حكمت ناصر عبود

يصعب التصور، بان الانتقال الناجح الى التنمية المستدامة، يمكن لأن يتم دون ان تقف وراءه إدارة بيئية سليمة، فمن المستعصي حتما إدامة التنمية لتلبية احتياجات الحاضر مع عدم الاخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، الافي حال وجود إدارة حكيمة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية دون إهدار، وفي إطار القيود البيئية. إذا فأن الإدارة السليمة، هي التي يمكنها أن تقود دفة التنمية بنجاح نحو قابلية الاستمرار، مستعينة في ذلك بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة (التشريعات والقوانين البيئية، وتقييم الأثر البيئي، والمحاسبة البيئية، وقاعدة المعلومات البيئية وغيرها).

تعتبر وزارة الزراعة والري والثروة السمكية هي الجهة الحكومية المسؤولة على قطاع الري، وتقوم بعملية الاشراف فنيا على مكاتب الزراعة والري بمحافظة أبين، التي تتميز بالإنتاج الزراعي لعدد من المحاصيل كالحبوب والخضار والفواكه والسمسم والقطن، والتي كانت تقدر مساحته المحصولية في العام 2010م حوالي بـ" 60,684" هكتار من إجمالي المساحة المحصولية للجمهورية اليمنية والمقدرة بحوالي (1.579.855) هكتار، وكان يشكل حوالي (5%) من إجمالي الإنتاج الزراعي للجمهورية اليمنية، ويعد مصدر دخل لغالبية السكان، حيث يعتمد (70%) منهم على الزراعة في معيشتهم اليومية على مدار السنين. بيد أن المساحات الزراعية المحصولية تعرضت للانخفاض الى حوالي (37,782) هكتار عام 2022م. وذلك نظرا لتدهور منشآت الري، الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ كوارث السيول الجارفة، وانخفاض في منسوب المياه الجوفية، والجفاف وارتفاع درجات الحرارة، ومنه ما أهو مرتبط بعوامل وأخرى كضعف

دور الدولة في صيانة منشآت الري ولم تعطيه حقها المطلوب من الدعم المادي و التقني، الى جانب الزحف العمراني وربط شبكات مياه الصرف الصحي بالوديان وقنوات الري، ورمي المخلفات المنزلية، وانتشار أشجار السيسبان في منشآت الري، فهذه العوامل وغيرها ساهمت في تدمير منشآت الري في دلتا أبين

ونظرا لهذه المشاكل التي يتعرض لها الري، ارتأيت الوقوف لمعرفة الاليات القانونية والمؤسساتية التي أوكلت لها صلاحيات إدارة قطاع الري؟ و استعراض وضعية منشآت الري، و التحديات التي تواجه قطاع الري في دلتا أبين؟

أهداف الدارسة:

1- شرح الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الري الزراعي بوزارة الزراعة والثروة السمكية

2- استعراض مهام وصلاحيات إدارة الري بمكتب الزراعة والري في محافظة أبين، ودورها في دلتا أبين

3- عرض موجز للتحديات التي تواجه منشآت الري الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ.

أهمية الموضوع:

يتميز دلتا أبين الواقع بمحافظة أبين بوجود عدد من منشآت الري تم تأسيسها في الخمسينات من القرن لماضي، تلعب دورا كبير في عملية الري للمناطق الزراعية، بيد أنها تتعرض لكوارث السيول منذ

العام 1982م من القرن الماضي الى الوقت الراهن

لذلك تكمن أهمية الموضوع في تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لقطاع الري في وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، و دورها في معالجة تدهور منشآت الري في ظل تصاعد كوارث السيول الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ، وما نتج عنها من تحديات أثرت على سير عملية الري الزراعي في دلتا أبين، كما تكمن أهمية الدراسة في ضرورة تأسيس أليات جديدة تلبي احتياجات قطاع الري في العصر الراهن، و أشراك الجمعيات الزراعية والمزارعين في قطاع الري باعتبارهم اكثر معرفة ودراية بالأعراف والنظم الخاصة بعملية الري في منطقة الدلتا

مشكلة الدراسة:

إن منشآت الري تلعب دورا كبير في الإنتاج الزراعي في محافظة أبين، بيد أنها تتعرض للتدهور نتيجة لكوارث السيول الجارفة غير الموسمية الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ، الى جانب الزحف العمراني، ورمي المخلفات المنزلية (القمامة) وبقايا البناء العمراني، في قنوات الري ومجرى السيول، وغياب الالتزام بتطبيق اللوائح القانونية المنظمة للري، وضعف دعم الحكومة المالي والتقني لقطاع الري، أن هذه الأمور وغيرها تشكل تحديا اتجاه قطاع الري يحول دون تحقيق تنمية زراعية مستدامة

المنهج المتبع:

أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف تركيبة منشآت مصادر الري الزراعي في دلتا أبين، والتدهور الذي تواجهه المنشآت، وتحليل دور وزارة الزراعة والري ممثلة بمكتب وزارة الزراعة والري بالمحافظة، والجمعيات الزراعية، والمزارعين في عملية الاشراف والتنظيم

والترشيد السليم للري وفقا للوائح التنظيمية الخاصة بذلك، التي تطالب اتباع طرق الري الزراعي السليمة المستدامة، فهذا المنهج لا يقف عند جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، بل يتم عرضها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات ومن ثم الى النتائج

لذلك تم تناول هذا الموضوع كالاتي:

الفرع الأول: الاطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الري

1- اللائحة التنظيمية لوزارة الزراعة والري رقم 160 لعام 2008م

2- اللائحة الداخلية لتنظيم عملية الري في دلتا أبين 26/ 2/2005م

الفرع الثاني: تحديات تغير المناخ على منشآت الري الزراعي في محافظة أبين

1- منشآت الري في محافظة أبين

2- آثار تغير المناخ على منشآت الري في محافظة أبين

الفرع الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الري

يتم تنظيم عملية ري الأراضي الزراعية وفقا للوائح التنظيمية، التي تهدف الى تنظيم التوزيع العادل للمياه بين المستفيدون من المياه لري أراضيهم الزراعي، وتتم عملية الاشراف والتنفيذ والرقابة على قطاع الري من قبل وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، ومكتب الزراعة والري محافظة أبين، و لإيجاد معرفة حول الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لقطاع الري سنتناوله كالتالي:

أولا: وزارة الزراعة والري والثروة السمكية:

يتم تنظيم قطاع الري وفقا للائحة التنظيمية لوزارة الزراعة والري الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (160) لسنة 2008م، و التي تهدف الى العمل على تنمية وحسن استغلال الموارد والقدرات الزراعية للدولة بما يلبي حاجات المواطنين والاقتصاد الوطني من المنتجات الزراعية ويسهم بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على استدامة الموارد الزراعية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة للمجتمع استنادا إلى الدستور والقوانين والسياسات العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشير اللائحة التنظيمية أن قطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية يرأسه وكيل وزارة وتتبعه كلا من الإدارة العامة للري المزرعي، والإدارة العامة لمنشآت الري و التي يرأس كل من هما مدير عام، و يعملان تحت إشراف الوزير، ولكل إدارة مهام واختصاصات معينة نذكر منها الاتي:

◄ لإدارة العامة للري المزرعي، وتختص بما يلي:

- أعداد السياسات والبرامج المنظمة لاستخدام مياه الري بما يتفق مع السياسات والخطط المائية العامة للدولة

- اقتراح تحديث طرق وأساليب الري المناسبة والحديثة وتخطيط وتصميم شبكاتها وتشجيع المزارعين على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الري

- اقتراح المعايير الخاصة بتوزيع مياه السدود بين المزارعين مع مراعاة العرف الجاري في المناطق وتشجيع تشكيل روابط وجمعيات لمستخدمي مياه الري وإعداد النظام الأساسي لها بما يخدم المصلحة العامة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

- أقامه وتشغيل شبكات الرصد الزراعي وجمع البيانات والمعلومات من محطات الأرصاد وتسجيلها وتحليل النتائج بالتنسيق مع الجهات المعنية للاستفادة منها

- اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى حماية مياه الري من التلوث بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

◄ أما الإدارة العامة لمنشآت الري، وتختص بما يلي:

- إعداد السياسات والخطط والبرامج المنظمة لإقامة إدارة منشآت الري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

- إجراء الدراسات والمسوحات الميدانية والطبوغرافية لتحديد المواقع المناسبة لإقامة منشآت الري والمشاركة في إعداد الدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية

والاجتماعية لإنشائها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

- دراسة طبيعة الوديان الطبوغرافية ومجاريها والعمل على تهذيبها وحماية الأراضي والمدرجات الزراعية من الانجراف بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

- الإشراف على تشغيل منشآت الري الرئيسة وتنظيم عملية الاستغلال والتصريف للمياه في القنوات الرئيسية والفرعية ومتابعة تنفيذ برامج الصيانة والفحص الدوري لها ورفع التقارير اللازمة بذلك

- وضع النظم الخاصة بتخزين المياه خلف السدود بما يكفل حماية القرى/ المساكن/ والأراضي الواقعة في مناطقها من الأخطار البيئية وأخطار الفيضانات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

- اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد أخطار السيول والفيضانات للمحافظة على مياه الري من الهدر والتلوث بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

ان اللائحة التنظيمية لوزارة الزراعة والري، تضمنت مهام وصلاحيات عديدة لتنظيم قطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية و الذي تتبعه كلا من الإدارة العامة للري المزرعي، والإدارة العامة لمنشآت الري، للقيام بمهام عملهم، بينما أخفقت اللائحة أمور أخرى ، كإنشاء

آلية قانونية للري "مجالس للري"في المحافظات الزراعية تشترك فيه كلا من السلطة المحلية، والجمعيات الزراعية و المجتمع المدني، للقيام بدور الاشراف والمراقبة والمتابعة لشؤون الري، و"إنشاء "صندوق الري" يفرض على المزارعين دفع رسوم سنوية تساهم في صيانة السدد و قنوات الري قطاع الري، كما لم تتضمن أحكام تتعلق المسؤولية القانونية "المدنية و الجنائية" عند مخالفة أحكام وقواعد الري، كما ان قطاع الري في الوزارة و مكاتبه في المحافظات يفتقر لوجود البيانات الرقمية و التقارير الدورية، والوثائق الرسمية الخاصة بالري، وأن وجدت لم فهي مبعثرة بين مكاتب الوزارة و لم يتمكن الباحثين من الوصول اليها، فوجودها تساعد الباحثين من معرفة واقع قطاع الري و إيجاد الحلول لأجل تحسين وتطويره في ظل تعرضه لكوارث السيول الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ

ثانيا: مكتب الزراعة والري بمحافظة أبين:

يتم تنظيم قطاع الري في دلتا أبين بمحافظة أبين وفقا للائحة الداخلية الصادرة في 26 فبراير 2005م، والتي تهدف الى تنظيم عملية الري وعدالة التوزيع للمياه في منطقة الدلتا، حيث تضمنت اللائحة عدد من المهام والاختصاصات لمكتب الزراعة والري لتسير شؤون الري في دلتا أبين، ومنها التالي:

- الأشراف والمراقبة على الوديان (بنا – حسان) ومجاري المياه الطبيعية والقنوات ومساقط المياه من الجبال وتنظيم وتوزيع المياه على الأرض الزراعية

- الاشراف على السدود والقنوات الرئيسية والفرعية المنشأة من قبل الدولة

- الاشراف والموافقة الفنية على المنشأة والجسور الصغيرة التي تنفذها الجمعيات أو المزارعين جماعات أو أفراد تحت مبدأ لأضرر

ولأضرار عام أو خاص

- وضع البرامج والخطط السنوية والموسمية لتسيير مياه الري وسقي أراضي المزارعين بالتنسيق مع مكتب الزراعة والري ورفعها الى المجلس الأعلى للري للنقاش والمصادقة

- متابعة صيانة وحماية القنوات الرئيسية الفرعية دوريا بالتنسيق مع الجمعيات و المزارعين

- الاشراف على تهديب الاودية وصيانة المنشآت المائية فيها وحماية المدن و القرى

- حل منازعات الري بين المزارعين بالتنسيق مع الجمعيات وحسب التقاليد و العادات المكتسبة تاريخيا في مجال الري.

- الاستعداد والتنسيق المسبق لاستقبال مياه السيول بالقوى البشرية والمعدات والآلات و البرامج لضمان الاستفادة القصوى منها وتوزيعها على مناطق دلتا أبين

- توقيف العمل العشوائي و الضار في الاودية و القنوات الرئيسية والفرعية ضمان التوزيع العادل للمياه حسي برامج الري و المعاملة المتساوية

- التنسيق مع الجمعيات المتخصصة والزراعية في مجال الري والمشاركة والمراقبة لبرنامج الري في صيانة القنوات (النوازع)

- تنظيم استلام وأيداع رسوم الري على الأراضي المروية بالتنسيق مع الجمعيات

- مقاضاة المزارعين المخالفين وفقا وما جاء في اللائحة

كما تناولت اللائحة مهام للجمعيات التعاونية الزراعية في مجال الري والتي منها، التنسيق مع إدارة الري والمساهمة في تنظيم وتوزيع مياه الري و القنوات الرئيسية، وتحمل مسؤولية الاشراف المباشر مع مرشدي الري على ري الأراضي في القنوات الفرعية الثلاثية و الرباعية، حل منازعات و خلاقات المزارعين الخاصة بالري، و تنظيم مساهمة ومشاركة المزارعين المالية والفنية في صيانة و تنظيف القنوات، القيام بتمكين المزارعين على ري أراضيهم حسب الأولوية في توزيع مياه الري حسب الأعراف المتبعة والمكتسبة، والقيام بمساعدة إدارة الري في الحد من مخالفات الري، وبرامج توزيع المياه و ضبط المخالفين ومحاسبتهم وفقا للائحة التنظيمية

أيضا حددت اللائحة مهام واختصاصات المجلس الأعلى للري، ومنحت حقوق ووجبات للمزارعين لتنظيم عملية الري في أراضيهم الزراعية، ووضعت نظام وطرق تصريف مياه الري الى أراضي المزارعين و فقا للمبادئ و الأعراف المتبعة بذلك.

لقد وضعت اللائحة الداخلية لتنظيم عملية الري في دلتا أبين أحكام وآليات لتنظيم الري، بيد أنها حبيسة الادراج ولم يتم تطبيقها، و لم يعرف عنها البعض، فهي منحت كلا من أدارة الري و المجلس الأعلى للري الجمعيات الزراعية و المزارعين عدد من المهام والصلاحيات كحق الاشراف والتنفيذ والتنسيق، والمراقبة عند مخالفة احكامها، لذلك يتطلب تفعيل نصوصها القانونية لأجل ضبط قواعد و أعراف الري والحفاظ عليه من التدهور والعمل على تأطير العمل المشترك بين وزارة الزراعة و المزارعين في ظل تعرض دلتا أبين للسيول و الامطار الغزيرة الناتجة عن تغير المناخ، و ضعف أمكانيات الدولة المالية والتقنية في تمويل مشاريع الري نتيجة للظروف الاقتصادية و الأمنية المتدهورة التي تعيشها اليمن بسبب الحرب

الفرع الثاني: تحديات المناخ أثارها على قطاع الري في دلتا أبين

تتميز محافظة أبين الزراعية بوجود نظم الري القائمة على السدود والقنوات والعقم الترابية، لأجل ري المساحات الزراعية، بيد أن المحافظة تتعرض للكوارث الطبيعية كالسيول الجارفة والامطار الغزيرة الناتجة عن ظاهرة تغير المناخ، وانتشار أشجار السيسبان وزحف الرمال على منشآت الري، الى جانب انتشار عدد من الظواهر الناتجة فعل الانسان كالتوسع العمراني وربط شبكات المجاري بقنوات الري، الى جانب رمي المخلفات المنزلية "القمامة" في مجرى القنوات والوديان، مما شكلت تلك الظواهر تحديات لقطاع الري في منطقة دلتا أبين

لذلك سنتناول في هذا الفرع من الدراسة وصف منشآت الري في المحافظة، ومن ثم شرح التحديات التي تواجه قطاع الري وذلك كالتالي:

أولا: منشآت الري في محافظة أبين:

توجد في محافظة أبين عدد من السدود والقنوات والعقم الترابية، التي لها دورا كبير في عملية ري المحاصيل الزراعية التي تمتاز بها المحافظة، كالخضار والفواكه والحبوب والسمسم والفول السوداني والقطن، و من هذه السدود التحويلية الاتي:

1- السدود التحويلية على مجرى وأدي بنا في دلتا أبين:

يعد مشروع الري السيلي في وادي بنا من أولى المشاريع التي تم تنفيذها في محافظة أبين في عام 1953م، وانتهى منها 1966م، وتقدر مساحة الحوض حوالي 7,260 كم، وطول الوادي 240كم، و معدل الامطار في الحوض 162 مليون م3 ويتكون المشروع من خمسة حواجز تحويلية بقدرة تصريفية بحوالي 328م3/ ثانية تمتد هذه الحواجز في عرض مجرى الوادي لتعمل على تحويل مياه السيول نحو القنوات التصريفية، وهذه الخمسة الحواجز التحويلية هي: سد باتيس، و سد الهيجة، و سد الديو، و سد المخزن، و سد الجرايب.

2- السدود التحويلية على مجرى وأدي حسان في دلتا أبين:

تقدر مساحة الحوض حوالي 3,300 كم، وطولة 80 كم، ومعدل هطول الامطار حوالي 40 مليون م3، وهو يعد ثالث الاودية في المحافظة بعد واديي بنا و احور و لا توجد على مجرى وادي حسان سدود تحويلية ذات تصاميم هندسية بدرجة عالية من التقنيات بل لا توجد سدود تحويلية خرسانية من الاسمنت ذات قدرة على حجز مياه السيول الجاري في وادي حسان عدا سد تحويلي و احد فقط وهو سد الشاقة العمياء الذي تم بنائه عام 1968م بقدرة استيعابية تقدر بحوالي 1022 ألف متر مكعب، من خلال حجز مياه السيول المتدفقة اليه من و ادي حسان ثم يعيد توزيعها و تصريفها على الأراضي الزراعية المعتمدة عليه في أروائها عن طريق بعض القنوات الترابية و الأعبار ومن القنوات الري القائمة على مجرى و ادي حسان قناة ري يزعق، وقناة ري حسين، وقناة ري الخور، وقناة ري كندن، وقناة ري عيدروس، وقناة ري ثيران، وقناة ري خبان، وقناة ري دهل عبدالله، وقناة ري الملك.

3- السدود التحويلية على مجرى وأدي أحور في دلتا أحور:

تقدر مساحة الحوض حوالي 6,352 كم، وطوله حوالي 95 كم، ومعدل كمية هطول الامطار 100 مليون م3، يعد وادي أحور من المناطق الزراعية الهامة في محافظة أبين بشكل عام وفي السهل الساحلي بشكل خاص وتعتمد منظومة الري بدلتا أحور على منظومتي ري هي:

سد فؤاد: الذي تم بناؤه عام 1972م بواسطة إدارة المشاريع اليمنية السوفيتية والمساحة المروية من منظومته تقدر بحوالي 4000 هكتار ما يعادل 40 كم2، وتعرض هذا السد والقناة الرئيسية للضرر من سيول عام 1982، وتم إعادة بناؤه عام 1986م وتقدر الطاقة التصريفية للسد بحوالي 6630م3/ثانية.

سد حناد: فقد تم إنشاء هذا السد عام 1973م، من قبل المشاريع اليمنية السوفيتية، و سعة التصريف لهذا السد حوالي 3600م3/ثانية، وبلغ طول امتداد السد حوالي 250م، وتبلغ السعة التصريفية للقناة الرئيسية حوالي 35م3/ثانية بطول حوالي 6 كم لتروي مساحة و قدرها 3000 هكتار ما يعادل (30 كم2) توجد لسد حناد ضفتان رئيسيتان هما:

- قناة الضفة اليمنى:

بطول 9 كم وسعة تصريفية 35م3/ ثانية وتوجد عليها حوالي 25 منشأة و12 قناة فرعية

قناة الضفة اليسرى:

بطول إجمالي 3325م (3,3 كم) وتتفرع منها قناتين

لقد كان اعتماد منظومة الري في وادي أحور بشكل رئيسي على المنشأتين التحويليتين: سد حناد و سد فؤاد و قنواتهم الرئيسية والفرعية حيث تقوم هذه القنوات بري الأراضي على ضفتي و أدي أحور و يعتبر سد فؤاد من أهم السدود التحويلية لوادي أحور و هو السد التحويلي الوحيد الصالح للعمل بعد انهيار سد حنان و المنشآت التابعة له في عام 1982م.

ثانيا: آثار تغير المناخ على منشآت الري في أبين:

يعد دلتا أبين من المعالم البارزة في محافظة أبين، و من أكبر المناطق الزراعية في اليمن، و يتميز بوجود منشآت للري تم تأسيسها منذ الخمسينات من القرن الماضي، خلال فترة الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، بيد أن تلك المنشآت تتعرض لكوارث السيول الجارفة باستمرار الناتجة عن ظواهر تغير المناخ كالأعاصير و فيضانات السيول، ومنها "تشابيلا"، و"ميج"، و"مكونو"، و"لبان"، و"تيج" واثرت هذه الأعاصير على كلا من أرخبيل سقطرى، ومحافظة المهرة، ومحافظة حضرموت، ووصل تأثيرها الى محافظة شبوة، وابين ومارب، حيث سببت هذه الأعاصير في فيضانات واسعة دمرت السدود وقنوات الري ومنازل المواطنين، والأراضي الزراعية، وسببت في تقلبات مواسم الزراعة و الامطار.

إن تدهور منشآت الري في دلتا أبين نتج عنه تدني مستوى إنتاج المحاصيل الزراعية في المحافظة، وشكلت تحديات أمام الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الزراعة والري، في إعادة ترميمها وبنائها، نظرا لضعف موارد الدولة المالية والتقنية، بسبب الحروب التي تعيشها اليمن في منذ العام 2010م، بين الحكومة اليمنية و الجماعات الإرهابية (القاعدة) في محافظة أبين، ثم قيام ثورة الربيع العربي 2011م، و ما نتج عنه من مشاكل سياسية و اقتصادية و أمنية وأدخلت البلد في دوامة الحرب مستمرة بين الحكومة الشرعية و جماعة الحوثي التي مازال نعيشها الى اليوم

أن وزارة الزراعة والري والثروة السمكية تسعى جاهدة في أعداد دراسات لمشاريع الري منذ عدة سنوات، بيد أنها لم تحصل على التمويل المالي الكافي لتلك المشاريع من صناديق الدعم الدولية "المنظمات الدولية والإقليمية" المانحة لقطاع الزراعة باليمن، بيد أنه حاليا يتم تنفيذ بناء سد تنظيمي رئيسي في وادي سد حسان منذ عام 2023 بتكلفة وقدرها 87 مليون دولار من قبل صندوق أبو ظبي.

أيضا نفذت الوزارة عدد من مشاريع للري في منطقة الدلتا، لكنها تعد بسيطة مقارنة بالتدهور الحاصل في منشآت الري الناتج من كوارث السيول الجارفة الممتد أثارها من الماضي الى الوقت الحاضر، وستكون في طور الاستمرار، وذلك وفقا لتنبؤات تقارير المنظمات الدولية عن مشاكل ظاهرة تغير المناخ التي ستواجه اليمن في السنوات القادمة، نظرا لذلك يتطلب من الدولة الاهتمام بقطاع الري في دلتا أبين وتوفير التمويل المالي و التقني لمنشآت الري، نظرا لدوره الكبير تحقيق الامن الغذائي، حيث يعتمد 70% من سكان محافظة أبين بشكل رئيسي على القطاع الزراعة كمصدر دخل معيشتهم لهم

أيضا من المشاكل التي تواجه منشآت الري في دلتا أبين الزحف العمراني وربط شبكات الصرف الصحي للمنازل في مجاري الاودية وقنوات، رمي المخلفات المنزلية "القمامة" ومخلفات البناء وغيرها.

النتائـــــــــــج:

- تعاني محافظة أبين "دلتا أبين" من كوارث السيول الجارفة منذ عام 1982 الى الوقت الحالي، التي ألحقت أضرارا بالغة في السدود وشبكات الري التحويلي وعلى توزيع المياه السطحية للأراضي الزراعي، مما أدى الى تدني في مستوى إنتاج للمحاصيل الزراعية في محافظة أبين

- عدم الاهتمام بترميم وصيانة السدود والقنوات التحويلية وتطويرها نتج عن ذلك ذهاب مياه السيول الى البحر دون الاستفادة منها

- قصور في تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لقطاع الري وفرض العقوبات على المخالفين لأساليب الري الزراعي في منطقة دلتا أبين

- تفتقر مكتب الزراعة والري في محافظة أبين إلى الأليَّات الحديثة للإنذار المبكِّر والطوارئ، ورصد حالات المناخ، في معالجة حوادث الكوارث الطبيعية كالسيول والفيضانات، والجفاف، في منشآت الري

- الزحف العمراني وربط شبكات الصرف الصحي للمنازل بقنوات الري الزراعية، ورمي مخلفات القمامة نتج عن ذلك تدهور القنوات وتلوث بيئي خطير

- غياب المشاركة الفعلية للجمعيات الزراعية والمزارعين، والقطاع الخاص الزراعي في عملية تنظيم الري ساهم في تدهور منشآت الري.

التوصيـــــــــــات:

- أصدار لوائح قانونية جديدة تنظم قطاع الري وتفعيل الصادر منها، وفرض العقوبات على المخالفين لنصوصها

-وضع إستراتيجيات حديثة لطرق الري المستدامة تهدف الى معالجة مشاكل السدود والقنوات التحويلية في دلتا أبين

- بناء السدود التخزينية ذات سعة كبيرة لخزن مياه الامطار والسيول الجارفة بهدف تعزيز مخزون المياه الجوفية لأجل استغلالها الزراعي

- إقامة أجهزة الإنذار المبكر على مجاري الاودية الكبيرة (بنا -حسان- احور) وذلك لتجنب الاخطار الناجمة عن حدوث الفيضانات المتكررة والتي تؤدي الى تدمير منشآت الري

- إيقاف الزحف العمراني لأجل الحفاظ على قنوات الري من مخلفات مياه الصرف الصحي، ومخلفات المنازل "القمامة" وتفعيل دور الرقابة الحكومية على عملية البناء

- منح الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين مهام وصلاحيات حق الاشراف والتنفيذ والرقابة على متابعة سير عملية الري وفقا للوائح والأعراف المعمول بها

- تأسيس صندوق للري تقدم فيه مساهمات مالية من الدولة والجمعيات الزراعية والمزارعين والقطاع الخاص للحفاظ على منشآت الري في دلتا أبين.

الاقتصاد والناس

الشمول المالي في اليمن في ظروف الأزمة

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

في خضم الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن من حروب واضطرابات أمنية وأزمات اقتصادية وإنسانية طاحنة، تبرز الحاجة إلى حلول اقتصادية غير تقليدية لإنقاذ السكان وتمكينهم من تجاوز الازمات. هل يمكن ان يشكل الشمول المالي أداة حيوية يمكنها أن تخفف من وطأة المعاناة وتساهم في بناء قدرات الصمود

» المفهوم العام:

الشمول المالي لا يعني مجرد فتح حساب بنكي. إنه عملية ضمان وصول جميع الأفراد والشركات بغض النظر عن مستويات دخلهم إلى الخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة، والتي تلبي احتياجاتهم بشكل فعال وبطريقة مسئولة ومستدامة

» اهم خدمات الشمول المالي:

- الحسابات البنكية كأداة ضرورية للتعامل مع النظام المالي في الوقت الراهن
- خدمات الدفع والتحويل المحلية والدولية والتي تعد وسيلة معاصرة لسداد الالتزامات او تحصيل الحقوق
- عمليات الادخار لحفظ الأموال بشكل آمن وتجميع رأس المال في ظروف الاضطرابات الامنية خاصة
- الائتمان والتمويل من اجل للحصول على قروض لبدء مشاريع أو تغطية نفقات طارئة
- التأمين من اجل الحماية من المخاطر المفاجئة في ظروف الاضطرابات

» الأهداف:

يهدف الشمول المالي إلى إخراج الأفراد من دائرة الاقتصاد غير الرسمي وإدماجهم في النظام المالي الرسمي الذي يوفر لهم الحماية والفرص

» أهمية الشمول المالي للفرد في ظروف اليمن:

في ظروف انهيار الاقتصاد وانهيار الخدمات الأساسية يمكن ان يصبح الشمول المالي شريان حياة للفرد من خلال:

- الأمان المالي في ظروف الاضطرابات فبدلاً من حفظ المدخرات النقدية في المنزل مع خطر السرقة أو الضياع يوفر الحساب البنكي أو المحفظة الإلكترونية بيئة آمنة للأموال
- استقرار المعيشة من خلال الادخار المنظم للأسرة لمواجهة

تقلبات اسعار الصرف واسعار السلع وارتفاع موجات التضخم والتحوط من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية في أوقات الأزمات

• سهولة استقبال تحويلات المغتربين لأفراد اسرهم بسرعة ويسر وامان الى المدن والأرياف على حد سواء

• امكانية الحصول على التمويل في الظروف الطارئة وخاصة في حالات المرض أو الطوارئ من المصادر المختلفة

» دور الشمول المالي في الحد من الفقر والبطالة:

1. تمويل المشاريع الصغيرة من خلال القروض المتناهية الصغر والتمويل الأصغر وتمكين الشباب والعاطلين عن العمل من بدء مشاريع صغيرة مدرة للدخل (كبيع المواد الغذائية، الخياطة، إصلاح الهواتف)، مما يخلق فرص عمل ذاتية ويقلل من معدلات البطالة في ظروف ازمة الانتاج والاستثمار وانتشار البطالة

2. يوفر الشمول المالي الأدوات اللازمة لرواد الأعمال لبدء وتوسيع مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة والتي تعد حاليا العمود الفقري لخلق فرص العمل في الاقتصادات اليمني الهش

3. في المدى الطويل يساعد الشمول المالي في تنمية الثقافة الادخارية والتي تساعد الأسر الفقيرة على تجميع رأس المال لاستثماره في تعليم أبنائها أو في مشاريع صغيرة، مما يكسر حلقة الفقر على المدى الطويل

» دور الشمول المالي في الحد من الأزمة الإنسانية في اليمن:

1. رفع درجة كفاءة استخدام المساعدات الإنسانية باستخدام القنوات المالية الرقمية (مثل التحويلات النقدية عبر الهاتف المحمول) لتوزيع المساعدات النقدية بشكل مباشر وآمن للمستفيدين الامر الذي يقلل من التكاليف الإدارية ويمنع التسرب والفساد، ويضمن وصول المساعدة إلى من يحتاجها حقاً

2. امكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية في حالات التمويل الميسر، يمكن للأسر دفع رسوم العلاج الطبي أو الرسوم المدرسية في القطاع الخاص بسبب تعطل الخدمات العامة في ظروف الحرب

3. تعزيز صمود الأسرة حيث يمكن الشمول المالي الأسر من الأدوات المالية اللازمة للتعامل مع الصدمات الاقتصادية والطوارئ مما يزيد من قدرتها على الصمود في وجه الأزمة المستمرة لأكثر من احدى عشر عاما

» صعوبات تطبيق الشمول المالي في اليمن:

تعد نسبة الشمول المالي في اليمن البالغة 6.4٪ في عام 2025 من أكبر التحديات حالياً حيث هي الأدنى عالمياً بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة،

هـذه النسـبة منخفضـة جـداً مقارنـة بمتوسـط منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا البالـغ 44%. فـي اليمـن يعتمـد غالبيـة السـكان علـى التعـاملات النقديـة التقليديـة، وشـبكات الحـوالات، ووسـائل الادخـار غيـر الرسـمية. وهنـاك فجـوة حـادة بيـن المناطـق الحضريـة والريفيـة حيـث أكثـر مـن 70% مـن السـكان فـي الريـف يفتقـرون إلـى الخدمـات الماليـة الأساسـية بسـبب ضعـف البنيـة التحتيـة وتحديـات الوصـول

رغم ذلك، هناك توجه متزايد نحو استخدام التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية التي تساهم بحدود بسيطة في التقليل من فجوة الوصول للخدمات المالية في المناطق النائية، ما يفتح فرصاً لتحسين الشمول المالي مستقبلاً إذا ما توافرت عوامل الاستقرار والبنية التحتية اللازمة.

ومـن التحديـات البنيـة التحتيـة المتهالكـة بسـبب الدمـار الـذي طـال البنيـة التحتيـة للاتصـالات والكهربـاء والـذي يعيـق انتشـار الخدمـات الماليـة الرقميـة

كمـا ان انخفـاض مسـتوى الوعـي المالـي بسـبب غيـاب الثقـة فـي النظـام المصرفـي أو الافتقـار إلـى المعرفـة بكيفيـة اسـتخدام الخدمـات الماليـة الرسـمية يشـكل عقبـه تقليديـة

كمـا ان سـيادة الاقتصـاد النقـدي عبـر الاعتمـاد الشـديد علـى التعـاملات النقديـة يجعـل التحـول إلـى الخدمـات الرقميـة أمـراً صعبـاً

وبسـبب ضعـف النظـام المصرفـي والـذي يعانـي مـن التجـزؤ بيـن مناطـق السـيطرة المختلفـة، وضعـف السـيولة، وعـدم الاسـتقرار يشـكل تحـدي يحـد مـن الاسـتفادة مـن الشـمول المالـي

ومـن التحديـات الراهنـة غيـاب الأمـن الـذي يصعب مـن إنشـاء فـروع بنكيـة أو حتـى نشـر وكلاء للخدمـات الماليـة فـي العديـد مـن المناطـق

ولعـل ضعـف شبكـة الإنترنـت والاتصـالات كركيـزة أساسيـة لأي خدمـة ماليـة رقميـة هـي تحـد يتطلـب اسـتثمارات ضخمـة غيـر متاحـة حاليـا

» إمكانيات تجاوز الصعاب في ظروف اليمن الراهنة:

1. الاهتمـام بتطبيـق الحلـول الرقميـة مـن خلال الاعتمـاد علـى الهواتـف المحمولـة (المحافـظ الإلكترونيـة) كقنـاة رئيسـية، نظـراً لانتشـارها الواسـع حتـى فـي ظـل الظـروف الصعبـة

2. قيـام الشـراكات بيـن البنـوك، وشـركات الاتصـالات، والمنظمـات الإنسـانية الدوليـة لإنشـاء شـبكات وكلاء للخدمـات الماليـة (مثـل تجـار التجزئـة) يمكنهـم تقديـم الخدمـات الماليـة الأساسـية فـي المناطـق النائيـة

3. تنفيـذ حمـلات توعيـة ماليـة عبـر تنفيـذ برامـج توعيـة مكثفـة وبسـيطة لشـرح فوائـد الخدمـات الماليـة وكيفيـة استخدامها، وبنـاء الثقـة

4. تسـهيل متطلبـات فتـح الحسـابات أو الحصـول علـى الخدمـات الماليـة بسـيطة للغايـة، مـع تقليـل متطلبـات إثبـات الهويـة بمـا يتناسـب مـع الواقـع اليمنـي (مثـل فقـدان الوثائـق)

5. البـدء بالخدمـات الأساسـية بالتركيـز علـى الخدمـات الأكثـر الحاجـة مثـل تحويـل الأمـوال واسـتقبال المسـاعدات النقديـة والمدفوعـات، كنقطـة دخـول لجـذب المسـتخدمين

6. توفيـر دعـم كاف للمشـاريع الصغيـرة مـن خلال تخصيـص برامـج تمويليـة صغيـرة وميسـرة تسـتهدف الشـباب والنسـاء بشـكل خـاص

ولعـل السـؤال الممكـن سـماعة هـل فـعلا النـاس بحاجـة لرفاهيـة الشـمول المالـي فـي ظـل انتشـار الفقـر والمجاعـة والاضطرابـات ردا علـى ذلـك نقـول نعـم الشـمول المالـي أصبـح حاجـة ضروريـة فـي كل الـدول المتقدمـة والفقيـرة.

نعـم الشـمول المالـي ضـرورة حتميـة للتخفيـف مـن حـدة الفقـر والأزمـة الإنسـانية وبنـاء أسـاس للتعافـي المسـتقبلي

نعـم علـى الرغـم مـن التحديـات الجسـام، فـإن الحلـول الإبداعيـة القائمـة علـى التكنولوجيـا والشـراكات الفاعلـة يمكـن أن تمهـد الطريـق لتحقيـق شـمول مالـي حقيقـي، يضـع أدوات متاحـة تسـاعد فـي تجـاوز الازمـة الاقتصاديـة والانسـانية الحـادة فـي الـبلاد

AL ROBAIN
الربيان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة